

المختصين بالعلوم

عاصم بن عبد الله بن عاصم بن

والمناصرة



م

بسم الله الرحمن الرحيم


نصفها من ان الاله

卷之四
 四

المعبر واليه

بسم الله الرحمن الرحيم

...



الشيء

...

بالقوة

س



طالع بن قاسم بن عبد الله بن قاسم



۱۹۲۷

الحمد لله



الحكمة المستكنة

(٩) ١٦٥٥

الحكمة المستكنة النفس لا تنة تجيئك على الوجود في النفس

الواجب ما ينبغي ان يكون لك المستكنة مصدر وهو مصدر في

بنا معاينتها الشبهة وقد يطلق ويراد به هي صلات المصدر بهذا

قد يطلق ويراد به ايضاً يوجد في وقد يطلق ويراد به ايضاً

فان اراد ان يوفى الحكمة بان لا يكون في جمل المستكنة البصر

الحديث وان اراد به ايضاً في في جمل المستكنة التي هي

فبما ان المستكنة ما يتكلم به وهو العلم باحوال

وعنه ما قد يظن ان ما ذكر السيد قدس سره هذا التوفيق

الحكمة علم لا نفس الحكمة يقضي جمل المستكنة لا على ما ينبغي

بما في معناه ايضاً في الحكمة هي تتبع العلم وهو

فاعرض واجتنب انما يحكم الحكمة على

في الحكمة في الحكمة في الحكمة في الحكمة

الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة
الحكمة المستكنة

الحكمة المستكنة

الخصوصية التي هي موضوعه في هذا كان الجواب ان العوارض
غير المتخصص بخصيصته كونه سببا للممكن المفروض بالخصوصية
والفنا وصار انما فصل ان منها اعتقاد في احد ما اعتقاد
بذلك الممكن بوجوده او جواب لم يزل وثباتها اعتقاد
باعتقادها وتبريرها في مالم ان البصيرة كحصار البصيرة في
م اي انحصار اعتقاد لا يحتاج في الحكم بالملل خطه نقد

في الصلابة افاذه قدس سره فالتقدير كلفه جدي ان هذا
اعتقاد في ان الشك في الوجود في ذاته هو لا وجود
لذلك التبرير وليس بولها ولا في ان يقول سببي ان نزلتهم
بخصوصية الالفاظ وانهم لم يعينوا بالوجود وتمدوم ما عتقوا
ان ذلك لا يثبت اذ اذ بالوجود الذات التي له الوجود
هو لازم وبتدوم المعلوم عنها الوجود في ليس بذات
الشيء قدس سره وليس كذلك فانا انما اعتقدنا
باعتقادنا ان اعتقاد بالخصوصية المفروضة تبرير انما
الامكان سبب المفروض ان خصوصية الواجب
باعتقادنا فقد زال اعتقاد بالخصوصية المفروضة
باعتقادنا ان الخصوصية التي هي عليها فالوا

بذلك لف الحكم عليه اذا قيد بوجه

نقد هذا انما يعني حكمة جنة يرد علينا ان اللزوم عا
مغايرة مفهوم الوجود لمفهوم الواجب الذي يعتبر في مفهوم
مغايرة لنفس الموضوعية التي هو محل النزاع
ينوم ان ذلك وما ذكره ذلك كلام على السبيل
التي لا يرد منع عليها بهيئة لا يقبل المنع في نفس
التاثير على منعها سوى السبيل التي اوردنا امانع
النسبة فالمنع انما هو في على تقديره فاذا اقبل النسبة
واما انه فاعه على تقدير عدمه فظالما يمنع للمقدمة
بلا سند وشبهة ولا يمنع فيه لا قبل السبيل
مقام النسبة من اغاثة اوجبه الكلام الشاذ اذا
بذلك كسب اعتقاده فصار حاصل الدليل انه لو كان
مواني متعددة كل منها مختص بمهمة / فاعضا
بمزايا اعتقاد الخصومية لان الاعتقاد بالمختص
عند زوال الاعتقاد بالمختص به اذا كان
معتقدا منها الاخصا من معتقد فيها ملكة
نقيض البتة بل ان النفس المقنونة وهو
حاصل الدليل ان الوجود لو كان موا

فان صدق فيكون ذلك العنوان او خبره مرة اخرى لا يختلف به الحكم المطلق
في الصورتين في ملاحظة الوجود ذات الملاحظة منه مثله اذا صدق
في كون الحيوان الناطق جوهر لصدق قولنا الحيوان الناطق الذي هو
الحيوان الناطق جوهر والحيوان الناطق الذي هو ناطق جوهر ضروري
ان لا يدخل ملاحظة شيئاً بعنوان مكره لانه يتبدل الحكم الصادق
بما ذلك الشيء في نفس الامر فجا ما ذكرنا الحكم على الحيوان الناطق
بالتفريق بالناطق حكم على الحيوان الناطق المكون ناطقاً مرتين
لانه على الحيوان الناطق الذي هو ناطق جوهر ان يكون ناطقاً
حكم على الحيوان الناطق فندبر فان فيه شواحيذ الدقة اقول
لا يخفى على احد انه اذا صدق على السواد انه قابل للوجود ^{الحيوان}
بمعناه بعنوان الوجودية لا يمنع من هذا الصديق كما اعترفت
في وان صحح الملاحظة لكن لا يظهر بطلان الثاني ثم قال فان
قلت نقيضه اني بنفسه وكبريه يتصور لوجهين احدهما تصديقه
بما هو حيوان يقال مثله لان الانسان كذلك او لان الحكم
كذلك وسلم ان النقيض لهذا الوجه لا يصح في اختلاف الحكم
بما بينهما نقيضه بما هو ذو هو ولا ريب في ان الحكم على ان
تد كالف الحكم عليه اذا قيل هو ذاته هو لان مفهومه

وهو مفهوم من هو موجودا حقيقة نقية
ليس قولنا الوجود انما يرجع عارض للمباني متصفا وقاطع كذا
قولنا الوجود الذي هو ذوالوجود في الخارج عارض للمباني
ويحتاج فيه ان يكون الوجود عين السواد او دأطلا فيه لا يكون
في قولنا السواد موجود كذا نقية الشيء بنفسه او كجزء به هو
بهو ذو هو فان كون السواد موجودا عبارة عنه كونه ذا وجود
فقط هو مدفع فلا بد ان يبراد من الوجود في قولنا الوجود ذاته
هو الموجود في قولنا السواد موجود كذا الوجود في الوجود عين
للسواد او دأطلا فيه لكان نقية الشيء بنفسه او كجزء به هو
فانه من دفع بان النزاع في ان الوجود ذوالأجزاء المباني فلم
لا يتصور الذي مفهوم من الوجود لا فاصدق عليه من جهة
فاصدق عليه الوجود هو عين المباني بلا شبه ولا محال للشك
والتي لف فيه ونقية مفهوم الوجود بالموجود ايضا يتصور
أحدهما ان يراذبا هو وجود التالي ايضا مفهوم الوجود في بلو
مع قولنا موجود موجود كذا ان مفهوم من هو وجود الذي هو
ان مفهوم كذا او يكون مثلا لثابت الذي هو زيد كذا اقول لا
يحكم على الوجود عند النقيد وبعده وثابتها ان يراذبا هو

ما

فما صدق عليه الموجود حتى يكون يقع قولنا موجود الموجود كذا
الموجود الذي هو فرد موجود كذا اولئك ان الحكم على مفهوم
مفهوم انه مفهوم قد بني لف الحكم على ذلك المفهوم من حيث
اللفظ فان مفهوم الموجود من حيث انه مفهوم يصدق عليه
بعض الاحكام الدينامية كونه من معقولات الثابتة وكونه
العامه وبذلك ومن حيث كونه ود الموجود الخارجي لصدق
عليه من الاحكام الدينامية لا من حيث كونه في الاعيان ولا
مسترة في ^{المعنى} ~~المعنى~~ الموجود في قولنا السواد موجود كذا هو
الشيء الذي هو موجود كذا فيكون الحكم عليه محالاً للحكم على
شيء غير تعيينه لموجود لا يقيد انما يراه بل لا يكون كون
وكما اسود موجود ان كان عبارة عنه كونه ذا وجود يكون موجود
باعتبار المراد به على ذاته على ما هو كونه ذا وجود وان
لا لا كان فانه عين الموجود والجملة بمفهوم من كون الوجود اريد
بالا على اسيات ليس الا ان موجودية الشيء وليس باعتبار كونه
وجود اريد باعتبار كونه ذا وجود ومفوض الوجود الى
او من كان يكون في الوجود ادعيته كما في الموجود الموجود
اللفظ هكذا حقق هذا الكلام لئلا يظنك دفع كثير من الشبهة الواهية

في هذا المقام أقول - والسواد سنشير له هذا الكلام فيما بعد - على ذلك
عليه هناك مفهوم والسواد مع الوجود لا يصدق عليه ذلك المفهوم
ان اراد بالسواد مع الوجود مجموع السواد والوجود فحينئذ
ذلك المفهوم عليه بناء على ان هذا المجموع غير قابل للوجود
نفس السواد المضمون اليه فعدم الصدق بناء على ان هذا المفهوم
غير قابل لعدم الا ان يراد بالاضام على سبيل التقييد بان يكون
الشيء خارجا والتقييد في اصله اذ على هذا التقدير البطلان يكون
قابلا للوجود الشبه فانه قابل للوجود ^{المضمون اليه} ^{القديم}
فيل فيه اعتراف بمادة الوجود فاقى السواد كان قابلا
يكون موجودا بغير اعتبار قبول الوجود لا باعتبار كونه وجودا
وبالحيلة لو كان الوجود الـ ^{الذي} ^{يعني} ذاته او دخلا فيه اي يكون
موجودا بغير اعتبار ذاته او بغير اعتبار حقيقته لا باعتبار امره
جاء ذلك لانه لا يكون ممكنا ضرورة ان ما يكون موجودا بغير اعتبار
يكون عدمه وكل ما يجوز عذبه فاعتراف وجوده امر زائد على
لانه لا عين ذاتية لطبيس للواجب عندهم معنى سوى كونه
بذاته وبهذا انتصار صاحب التحريم بقوله وليحقق الامكان
والايماد عليه بان الامكان عبارة عن ^{شيء} ^{وي} ^{لغته} ^{الوجود}

والعدم استغاية الشيء وكون الشيء عين الوجود لا بناء على تساوي الشيء
بوجوده والعدم استغاية لجزائه يكون الشيء وسلبه لا
مطلقا استغاية متساوية بين فان الوجود مطلقا كونه موجودا بالوجود
المطلق الذي هو نفسه ومعد وما بالعدم مطلق الذي هو سلبه
الذات والحواس تحتها بان المراد بالوجود هو الوجود وفضعهما
حقيق عليك ان كنت مصدقا بما ارسلنا اليك سابقا كحقيق
التي هي في موضع الامر اقول الذي اراد الله سبحانه ايجاد الشيء بالوجود
لاستادس في العلم الذي ذكره فالأورد في الفاضل
في تعلقاته على التفسير وحاصل كلامه هناك ان النزاع في
الوجود علينا اذ رأيت ابراهيم في ان السواد مثلا هو الوجود
بذاته اذ هو موضوع الوجود لذاته لانه عين مفهوم الوجود كمن
وكون السواد عين مفهوم الوجود كمن مفهوم الوجود لا يقتضي كونه
موجودا بذاته حتى يصير واجب الوجود ويخرج عن العلم
لذلك وهذا القائل قد انحل عنه وليس المراد من كونه
بالوجود والوجود ان النزاع في ان مفهوم الوجود او ما صير
عليه عين الشيء بل ان الشيء ملحق بوجوده بنية الوجود
او بزيادة وكون امر لا يمتنع الوجود عين الوجود

ولو جب فما رخصاره السبب ونشع عليه الاستباد وحقق بان
امر لا رغبته الوجود يعني ان موجودية بنفس الذات لا تافك
لها ومن اظاهر من تعلقاته بنوعه موضع ونوعه موضع
لمن نامت ايجادا لمنه كبر فهم باليهات العبارات
مستعدة للوجود والعدم لان لا يفي بقابلته الوجود اندفك
نعم يثبت المناقضة التي رابها قدس سره فتأمل وان
بانه لو خص الصادق عليها بلوازم اسهله من فحشها
قدس سره الدليل ان المذكور ان كان في القول في ان
الدليلين المذكورين اوله يدلان على زيادة الوجود
على كون الوجود مشتملا معنويا بل يدلان على زيادة الوجود
مطلقا سواء كان مشتملا معنويا او قطعيا بخلاف الدليل
الثالث فان انما هو موقوف على مشتمل الوجود مع
قدس سره بالوجود الخاص هو الوجود المخصوص بوجود
على تقدير مشتمل اللفظ لا افراد مطلق فلا بد عليه
من ان تمام الدليل على زيادة الوجود الخاص موقوف على
ان ثبت في الوجودات ودواعي الوجود مطلقا
خفية وموتة فوط القناه فمقول في قوله بكنهه

بما ان مدركه ليس تعبيرا للذات بل كذا
بدلها حقيقة الوجود بجميع انما كانت كما ان
في اثنين بدلها في حقيقة لها وذلك لك لا يجمع
انما هو الوجود مع المحل للوجود هو انما هو في
فدس سره في حقيقته على السمع القديم للوجود وعبارته
صحة ان امراده الوجود انما هو فرد الوجود المطلق
فما لا يلبس بانفسه ان الوجود بحد ذاته هو
بني جميعه وادامت ووجود خاص بكل موجود وادراك
في ان بدلها الوجود مشترك زائد على اليه والوجود
كون الوجود انما هو زائد على اليه ان ثبت ان المطلق
نفس ما به انما هو ادخل فيها ولم يثبت واما انما
التي سماها كذا في انما ليس قدس سره في صدره
الكلام انما هو بيان انه كذا بالمقصود وهو الزيادة
على ذاته بل كذا في كذا في كذا في كذا في كذا
النسخ في هذا الوجود في الوجود الذي اورد
الشيء اذ لا ذاته اعم منه قبل قول فيه نظر اذ لا يلزم
في الوجود من كذا في كذا في كذا في كذا في كذا

لو لم يكن الوجود في ذاته لا يكون له وجود
ولا يكون الوجود في ذاته لا يكون له وجود
على كونه من الوجود المحل وهو ما يعني ان
في جميع ما بيننا من الممكنة يستلزم تركيب كل ما
هو مشتق من مرتبة من خواصها بالاثبات اعني الوجود
جنسية ثم اثبات الفصول المميزة وذلك بان يقال ان
الوجود هو الكمال في ذاته للشيء هو وجوده او وجوده
ضرورة امتناع تفريق الوجود بالامور

ممكن بل هو النهاية اول هذه الكلام من ان
انه لا يكون تركيبا من جنس واحد من امرين
متساويين فتح لا بد من تحقق اعم الذاتيات فادام يكن
ذاته اعم فهو يكون اعم الذاتيات او يقال في
النسبة بالامر على انه قد بناه على ان امره اعم
فلا بد ان اعم منه وتفسير اعم الذاتيات بهذا المعنى المذكور
التي كانت وبنوا على الثاني اذ لا بد ان يكون الوجود الكمال
لنفسه ان لا يورد على العلامة ما اوردته حيث قال في
قوله لا يمكن للشيء ان يكون له وجودا في ذاته

یسم و کان الکلام فی الوجود اندر حق اشتباه کرده معنی آنجا
من حقیت ذات صوره با حقیت ذکر ربی الشرح اجدیده للوجود
بمعنی الله یا الله بنیة آفرینش قدس سره لاحقا
لیقول الشیء بناء علی ان الوجود مفهوم مشترک آن قبل از
و یعنی هذا لا یراد اذ قول الشیء بناء علی ان الوجود
مفهوم مشترک بیان لقوله اذ لا یراد ان الوجود
الشیء هو تعین الوجود و لوجه کلامه هو ان
الوجود اعم منه اذ لا یراد ان الوجود
اشترک لعمه من ان الوجود مشترک بین سایر
الوجودات مخفیة ما یتصور منه الاشتراک هو هذا الوجود
منه الذوات اشتراک لعمه و اذا کان لیس
قوله فلیک بیان اعین الوجود فای سبیل الاعم
بأنه لا یمکن تدرج الاشتراک و لاحقا به لا ذکره
لست افهم له قدس سره فیما قبل قوله فاوره علیه ما
اوره و هذا قول لا یعنی هذا لا یراد ان الشیء
فصل قوله اعم الاشتراک معانی قبلها لا فیه من ان
فصل قوله بناء علیه الاشتراک کما انی قوله اذ لا

والذي اعم منه جعله قول المصنف اعم منه ان كانت دلالة
الشيء على مركب من امرين اعم منه ان يكون الوجود اعم من الوجود
فانه على قوله اذ لا يوافق اعم منه ان يكون الوجود اعم من الوجود
الذي انشأت استنكره وعلى قوله بناء على ذلك فيكون
السؤال في قوله لا يوافق الا استنكره يقتضيه الصدق
بدون الاخص ولا يلزم منه الاستنكر ان مقتضى القول
فيه نظر ظاهر في العموم والخصوص منه اعم منه حقيقة
انما ينصف اللفظ بها بالتوضيح فاعلم
استنكر فكيف تصور العموم والخصوص لا يقع لعل
استنكر هو ما يطلق عليه لفظ عموم الوجود ولو كان
بهذا المعنى لاستلزم الاستنكر ان مقتضوه في هذا المقام لا
يقول بعم السوال بانه لم لا يبراد عموم الوجود بها
من اللفظ فيكون كذا في هذه المقامه وكان ان جعل قد
ينصف اللفظ بالعموم فيكون كذا في هذه المقامه
لفظ كان بعينه اعم والطرفان هما مقصوده قد يسهل
ان هذه المقامه قد فوتم من العموم باعتبار اطلاق اللفظ
على اعم اكثر من الشبه فيكون تركيب اسميه من امور غشيه

سماوية مرتبة قبل ان يكون قد انبسط لان المركب لا بد له من
التي هي البسط لان البسط مبداء المركب فاذا انبسط انبسط المركب
للمرة ولو كانت غرضاً منته لا بد فيها من الواحدة والعرض
فعلية بان التركيب الفعالية هم قسبان احد ما يمكن ان
الخارجي كما يقال ان اجنس ما هو من المادة والفضاء
ولكن ان يكون تحليلاً محضاً كما في البسط اي حينئذ
التي هي من الملة مخالفة البصر والخيال الدليل في هذا
التركيب انهم داخل في التركيب الفعالي وان
فعل العقل لم يوحى الدوام والاعتدال في العلم ما راد
منه فيكون جزءاً مطلقاً في قول وحاصله ان في المركب
الدوام التام لا يتم الا بتدريج البسط لئلا ان يقع التحليل
عنه حد احد ان كل مركب لا بد له من ان ينتج الى البسط
يسمى ان المركب من الدوام التام لا ينتج الى حد معين كما
انقسام المقادير لا نحو النهاية ثم اعرض بان المقادير
ان البسط الحقيقي مبداء للمركب مطلقاً الى ان يقوم عليه
فان القدر الفروي هو ان المركب لا بد له من ان يقوم
ما واما انشاء ما لا ليس بمركب فليس بنا بنصف

والشئ منه فيهما من الواحد العددي لا من الواحد الحقيقي
فإن اشتباه على الواحد في هذا مثلا الكثرة في إذا لا
لا فيهما من الالان الواحد ثم الالان الواحد يستلزم
أن لا يكون الالان ناوي ^{كل} من تلك الالان الواحد
على أن لا يكون من نوع تلك الالان واحد ومكذبا في غير انسابه
قالوا في أن يتمك بمران التي يطبق هذا الكلام معترضين
أقول كل من الاعتراضين منه في الأول فلهذا الالان
التي هي ^{الحقيقية} للشيء متساوية ^{لشيء} عن ^{الشيء} كذا في وجوده
موقوف على اعتبار الالان من أن في ذلك الشيء في حقيقته
فهو مثلا مقدار متصل في حد ذاته ليس له وجودا بعد
القطع أو الكثرة أو الفرض وقد مر جواب ذلك وكلام المعترضين
أيضا صريح في أن وجوده موقوف على اعتبار الالان
فإن لم ^{يتم} بالالفعل لم يوجه الالان بالالفعل
لأنه في الالان وجود الشيء لا يكون متساوية عنه فالوجود
لا يكون من الالان التي هي ^{الحقيقية} والالان المركب من الالان
التي هي ^{الحقيقية} كمقدار مثلا بوجود بالفعل وإن لم يكن كذلك
بالفعل وحصول الالان ^{الحقيقية} بالفعل ليس الالان التي هي ^{الحقيقية}

الوجود لا يكون من الجوهر بالقياسية واما الثاني فانه
لا يمكن ان يكون مستملا على جود بالقياسية ذلك ان الجود بالقياسية
لا يكون مستملا على جود وهذا لا يخالف فيكون مستملا
بالقياسية فيستلزم تلك الجود والجود بالقياسية لا يبلغ دونه
تلك الكثرة لا يجوز ان يكون مستملا على جود بالقياسية
لكنه ما فرض واحد واحد من هذه الكثرة بل كثر الكثرة
على احدى تلك الكثرة ولتقدم بيان ذلك مقدما ان الكثرة
التي تكون احدها او الشيء لا يكون ذلك الشيء واحد
انما يكون احدى عشرة بيوت يكون هناك كثر من
من عشرة اعداد ويكون واحدنا بيتا واحدنا اقساما
متممات لا عشرة اعداد يكون هناك كثر من اقساما
احاد واحد تلك الكثرة لا يجوز ان يكون واحد من البيوت
قلت احاطت الجود بالقياسية بمقدارها على احدى الكثر
احاطت الجود بالقياسية بالاولى فيستلزم ذلك وانما
الجود بالقياسية منها ليس الا اجناسها وفصولها كما صرح به
تفصيلا حيث قال في كتابه بالون وفيه البصر وكفه وكفه
تتميز كثر من جوداته من حيث وفصله مثلا لا جودا جودا

الصورة التي رتبته واللا يخفى فيها منفعة ما من خارجها وقل
 كبرية الوجود لم يقارن اسبب بوجده بالوجود لوصف الوجود
 بل انما موجوده بذاته وقد غفلت ان ذاته بوجده
 بل قد يتقدم واما الالبراد الاخر فلو لم يكن الالبراد الحق
 متع كون البسيط الحقيقي بمبدأ المركب و اراد بالبسيط
 ولا يكون له احواء بالفعال ولا يقبل التوليد الى احواء
 بل ما ذكره على تقدير صحة انما يدل على انتمى المركب على
 واحد بالفعال واما انه لا يقبل الانفام والتوليد فله
 عليه ان يكون بحد ذاته الالبراد في المكان تحمله الى احواء
 واما مهده من المقدمة من ان الكثرة اذا كانت باعتبار
 9 او اني لا يكون ذلك الشيء واحد منها لم يكن له
 وانه الموصوف اذا الكلام في ان ما يقبل التوليد الى خواصها
 اذا لم يكن كمال لم يكن كثر احسن حيث الالبراد حقيقة و
 يتقدم انما يكون في بالقوة وما كماله بل هو واحد حقيقة
 لا يكون كثر حقيقة لكنه يقبل التوليد والكثرة فيها
 ذكر خطيب بان ما بالقوة وما بالفعال فمما لا
 امد في انه قبل قول النحوي يقتضي ان يعكس الامر ولو

1 / لا يقسم بالفعال

كان الله في ان الوجود ليس هو جميع الماهيات بل هو الدليل
لفرضه وان يكون هو جميع الماهيات واذ كان الكلام
لفرضه كون الوجود هو جميع الماهيات لا يرد النظر انه لو
هو ظاهره لو كان الله في ان الوجود ليس هو بعض الماهيات
لكان دفعه بان يكون هو بعضها فلا يتم الدليل اذ لا بد
من كون الدليل الوجود هو بعض الماهيات دخول
الفضول الموجود في تلك الماهيات اقول هذا في العموم
كلام العلماء صريح في ان المراد منه قوله هو جميع الماهيات
السلب اليك وقيضه الاكباب انما هو انما هو الدليل اذ لا بد
في ثمة بعض الماهيات ترتيبا لغيره انما هو الدليل اذ لا بد
انه ليس هو بعضا صريح في السلب انما هو وكان لقيضه
الاكباب اليك فتم الدليل وذلك من غير ان يثبت
انما لو كان الله في ان الوجود ليس هو بعض الماهيات بل هو الدليل
لان لقيضه هو جميعه وكونه هو جميعه في الفضول
ما لم يوافق في هذا الكلام ما لم لان هذا الكلام مما
التوجيه بصير كلامه بلا فائدة اذ لا يتصور من عاقل القول
بذلك معنوياته معنوياته هو جميع المعنويات كيف وجب

في انحصار المفهوم في الوجود فاما في بل النسخ اعني كون الوجود ليس بالاشياء
جميع اميات النوعية او الجمعية بل اطلاق لفظ مما يمتد على الفضا
وتمتد في غير عدمه وان كان الفصل بل كل كلمة من نوعيته بالقياس
لا حقيقة وفي قوله قدس سره وذلك ان هذا اكتسب اللفظ لا من
اشياءه بل ان مراد الله تعالى انهم الدليل المذكور في انهم بان يكون
الاشياء المشتركة والفصل على انهم في الامية وكان هذا الكلام بوجهان فاما
لانهم كما في البراد وبلد آخر من عند نفسه كما هو المنزلة التي في الشرح في
في النظر في الحقيقة فيقبضه له قبل قول قد عرفت في قبضه
هو ان يكون الوجود داخل في الجميع لان يكون داخل في البعض
لا يتناقض في قولنا الوجود ليس داخل في جميع اميات بل هو
في بعضها فذكر اول قد عرفت انتم ايضا عليه وفي قولنا
المدعي انه جزء البعض اه قول لكل كلام العلاقة معناه ان الدليل
على هذا القدر بعد تسليم الاستدراك بالضميمة بانها مقدمات وهو
الوجود اعني الدلائل بناء على ما هو مستلزم وفيه ترك الامية
منه ليرى من بين قائل قدس سره لا حاجة في ان
التركيب في اثبات الفصل من انشاء على ما مر من قول الله
قول الله انه لو كان داخل فيها اي اميات الممكنة بان الوجود

بما شرعنا ما يدل عليه قوله بغيره والكان واجب بالواجب
بفصل قوله فكيف نرى الحاشية الدخلى ففقدت رك الواسع
الحاشيات الممكنة في الوجود وبني على ارجاع الفهرست الى
الممكنة سواء كان الاستدراك في ذلك يمنع فقط لا في ذلك
عنه قول الشرح وليس في ذلك محذور بل محذور في ذلك
ووضعه آه لما كان بطلان الولد ان بعد ان يكون الوجود
جانب من التركيب وكونه جزءا من اقسام الفيات في الوجود
لذلك ان عدم عرض الوجود في قوله اقول كلام
بني على حمل الحاشيات في الولد في عرض شيء في الحاشيات
على الحاشيات الممكنة بما يدل على كلفه مع ان اطلاقه على
الحاشية على الواجب في شفاف عدمه وتلقية الحاشيات
الممكنة في الفهرست بما علم فمنا من كلفه في كون الوجود في عرض
لشيء في الحاشيات الممكنة بحيث لا يعرض له الوجود فمنا في
الحاشيات الممكنة فمنا في عرضها من مرجعه كون الحاشية
بحيث لا يعرض له الوجود ولان يمكن مراده باذكارنا الحاشيات
الممكنة في عرضها وبالحاشية لا وجه للبراد في الشرح بان
مستترك بين الواجب والحكم فيم يبق في هذا التفسير

لا يقتضي ان المقصود ان يحصل الاستيلاء به المكنت هذه الصفة
فقد لا يستلزم الصفة من جهة التقييد بالوصف فتدبر
قول هذا بناء على توجيه قدس سره للتعليق المذكور في هذا اما ان
تقدح كل كلام الحق على ان منعه التباين اليه على تقدير الوجود على
و توجيه كل كلام الحق هو انه لا يلزم من اشتراك الواجب المكنت
في جهة اختياره عنها لفضل لا ذات المكنت و هو صفة الواجب
وهذا القدر يكفي في الاستيلاء سلمنا ان هذا القدر لا يكفي في الاستيلاء
لكنه لم لا يكون ان يتكرر استيلاء الواجب عن الممكن على هذا القدر
كما جرى له من قبل في التوجيه بهذا الوجه كانه حسن لان
كل من الممكن على هذا التوجيه على ما هو الواقع وهو وجود الواجب
الواجب اقول لا يكفي سماع هذا التوجيه الشئ ثم اقول لو جلد
فمنه الفقرة الاولى وقع ما قلناه من العلامة ثانيا بقوله وفيه نظر
لرفع الاولين بقوله ثم اقول هذا الكلام متعلق بقوله وفيه نظر وهذا
الادعاء بعد لفظا كما لا يخفى و انت تعلم ان عدم توصيل هذا
على هذا التوجيه انما يكون اذا جازى له في رفع الذي بالكلية
قدس سره لان لم يواز ان لا يفتي شيئا منها فاما قوله يمكن ان
يقول سلمنا انه يفتي الدخول او الله دخل لكن لا سلم انه لا يفتي

القول يكون داخل في الجميع فلا يقتضيه القول يكون
الجميع لو اراد ان يقتضيه القول بشرط كونه في هذا الموضع والحدود
كونه في تلك الماينة وما قبل ان مراد استدلال من الاقتضاء هو الاقتضاء
الناسم فلا يكون منه الامتناع الاقتضاء واما بعد تسليم الاقتضاء الذي
فلا محال للقول بانه يقتضيه الوقوف في البعض والتمسك في البعض
لان مقتضى الشيء لا يتكلف عنه فبذلك ان يكون كل حقيقة من الوجوه
عارضاً لبعض داخل في بعض آخر وهو بطريقه فهو قد فوج بان استدلال
وان اراد بالاختصاص هو الاقتضاء بالعلم لا يمكنه ان يكون
مطلق الاقتضاء الذي هو العلم في ادعاء استدلال لا يتم
بما يستلزم من الاقتضاء الذي لا ادعاء استدلال وهو مقتضى
لا يتصور فيه قول لا يخفى ان هذا استدلال اراد بالاختصاص الاقتضاء
الناسم حتى يترتب عليه الاستقراء واما الاتفاق وهو انما هو
به والتمسك العلامة قد سببه الترتيب من الاقتضاء الناسم
تسليم ما منه لا يمكنه منع آخر بل منه من الممكن ان يتناول
الاقتضاء الناسم اما بالنسبة للاختصاص مطلقاً او بحسب الاقتضاء
في قوله قول ان يكون تاماً كما ذكره من يدعي في كلامه قدس
وتسليم مقتضى لا يوجد ابراد كذا اصلاً

فلك

فإنه لا يمكن أن يكون الوجود الكائن بالنظر في ذاته
الواجب بغير أن يتوجه الوجود بالنظر في ذاته الوجودية ويكون كذا
لأنه إذا كان الوجود متعلقا بالوجود الوجودي فلا بد أن يكون الوجود
في المقدمات خاصة في إثبات المطلوب إذ يكفي أن يثبت
فإن يكون ما هو متعلق بالوجود كذا بل هو كذا بل هو كذا
بغيره بالنظر في ذاته وهو كذا وهو كذا وهو كذا
ذاته فلا بد أن الوجود ليس محله عين خارجي بل هو كذا
الوجودية فكيف يمكن وصفه بكون ممكن الوجود ولا شك أن الوجود
الذي له ذاته كما يتصف بالمكان ولا يتفق في العلة كذلك
الشيء لغيره بكون كذلك فما هو الدليل أن الوجود متعلق
بالوجودية بكون متعلق بالوجودية فيكون بغيره الوجودية بالنظر في
خلقه كذا فيكون بالنظر في ذاته متعلقا في بغيره الوجودية في
خلقه كذا وفي هذا الوجه لا يرد ما أورده بعض المتأخرين في
هذا المقام من أن المخرج في العلة هو المكان لا يتحقق
فالتصديق بالوجود كذا كان كذا وكان ذلك الشيء كذا
أن يتصف به كذا لا يرد أن لا يتصف به لم يكن متعلقا
بغيره بكون ذلك الشيء متعلقا بهذا الأمر فإن الثبوت لا جا

ان نصف البياض وجاز البصر ان لا ينصف هذا احتياج الى
بجعله بعض وكذا ازبد لا جاز ان ينصف بالوجود وجاز ان ينصف
بعدم احتياج الى علة مجعده متصفا بالوجود واما اذا لم يكن الصاف
بالممكن بل واجب او متصفا فلا حاجة هناك الى علة كجعله نصف
بها فانه الصاف الاربعة بالزوجية لما كانه واجبا ولم يجر ان
بها لم يكن هناك حاجة الى علة واذا تمهيدنا فنقول ان ذات
الواجب لا وجب ان ينصف بالوجود ولم يجر ان لا ينصف به لم
يكن هناك علة بها يصير متصفا بالوجود فمقتضى ان العلة
تخرج احد الطرفين المتساويين على الآخر فاما لم يكن هناك طرفا
متساويان فاما حاجة الى علة متساوية وما بقى من ان الواجب
يقضي ذاته ووجوده فمعناه ان ذاته ليست لا يكون ان لا ينصف
بالوجود لان هناك اقتضاؤه وتأثيره او ذلك لان الصاف
بالوجود على تقدير زيادته بالنظر الى ذاته وان كان المتصور
انه ضروري ولا يمكن الحكم بافتقاره ووجوده لا يمتنع
لا يحفظنا لانه موجودا لكن اذا لم يكن له وجوده وجب
مقتضاؤه بتأثيره تعالى لا ما بينه فيحكم بان الوجود في كونه
ثابتا للوجوب تعالى كمنه الى العلة لان كون الوجود ثابتا

للوجوب

الذي هو تعالى ليس ضروريا بالنظر الى الوجود بل كمالا وكمالات
فما يحتاج اليه العلة لكونه مناسباً للماهية يحتاج بلا علة فتمت العلة
وما يقتضي جوابه عن ان كل ما يقتضي الشيء وان يكون له ذلك الشيء
والانصاف ذلك الشيء به او كونه او ما نسبته اليه لا ينفع
العلة وان الدلائل من مثله لا يحتاج اليها ما يجعله انما ما يحتاج
ايها آخر فيحتاج اليه علة وذلك ظاهرا فان توسط الجملة في الشيء
ونفسه محتج بالذات واما كونه من الشيء آخر فيحتاج اليه سبب بالذات
فلذلك حكم الحكماء بان وجوده لا يجب عنه شيء بل ينفع غيره
غير ضرورة اذ لو كان غيره فارتباطه به اما ان يكون ناشيا
عن ذاته قبله فقدم الذات بالوجود على وجوده او غير ضرورة
قبله فاختصاصه الواجب الى الغير فهو دفعه لانه ان
كل ما يقتضي الشيء فان انصاف ذلك الشيء سواء كان ذلك
ضروريا او ممكنا لا ينفع عنه العلة فهو البطلان لان
قواعده المستقرة المشهورة وهو ان علة اللاحقة هي
الامكان وايضا الفردية حاله بالذات فان العلة التي
فاذا كان الانصاف ضروريا ما يحتاج اليه كونه ضرورة
مستترجة وايضا لم تر ان الحكماء يرون انفسهم محتاجين

في اثبات الصانع تعالى له في الرواية الذاتية على ما
ولو كان تغاير الصفة الموصوف سواء كان التصانيف
اولا عندهم مستلزما لا يحتاج الى العلة لا اجتنابا الى ذلك
كان لهم ان يقولوا بما تقدّمه الرواية الذاتية ان الصانع
بالوجود سواء كان التصانيف او لا ام لا يحتاج الى علة
لا يجوز ان يكون نفس الممكن واللازم تقديمه على نفسه
اذ لو كان موجودا وجب مقتضاه فيكون موجودا اخر نحوه
كلام الله لا آخر ما دلوا به اثبات الصانع جملته وان
ان كان بغاير الشيء فان الصانع الشيء به وثبوت الشيء
محتاج الى برهان وليس في كلامه عن هذا الدعوى ولا حاجة عليه
عين ولا اثر وان لم لو ان كان بغاير الشيء يكون اتصافه
الشيء فكله لان كافيته ان وجود الواجب ليس رتبة
لان كل ما هو وجوده رتبة رتبة يكون اتصافه بالوجود
ضرورية ولا شك ان ثبوت شيء في شيء طرف لفظي
ثبوت الموصوف بهذا الطرف فلو كان ثبوت الوجود
ام رتبة للشيء على وجوده في ذات من الذاتان كان ثبوت
الوجود في هذا المنوع على الشبهة في هذا المنوع مرة اخرى

بأن يكون موجودا في طرف اللفظ قبل العلم
بأن يكون ذلك الشيء موجودا في ذهن واضع في آن واحد
فإنما يتصور في اللفظ في آن واحد الكلام في وجوده
بأن الشيء في علم الله تعالى لا يمكن أن يلتزم أن وجوده في علم
الخالق في وجوده في ذهن من الوجودات والذات اقترانا
في علم الذي هو من صفاته الحقيقية لا الغير تعالى الله عن ذلك
على أكبر أقول ما ذكره أولا في قوله ونحن أن الحمد لله
في بعض ما ذكرناه من غير ذلك في قوله وكذا في معنى اللفظ
تلك العوارض من الوجود على أكبر معنى اللفظ في الوجود
أن وجودها على سبيل التقابلية وليست اعتبارية كالقوله
فإنما جعلها من قبيل الوجودات وكان التقابلية واللفظ
في علمه بما قال في الوجود من أنه لا يتصور في اللفظ
بأن يكون في اللفظ في الواقع مع فعل النظر عن اللفظ
والاعتبار وإنما يتصور في الكلام بما حققنا أن اللفظ في قوله
والنقطة في قوله في الوجود في اللفظ في قوله على أن اللفظ
بأن يكون في علمه تعالى بالشيء في اللفظ على ما هو
في اللفظ في علم اللفظ بالشيء في اللفظ في الوجود

تو انی رجبہ تسلیم وجود است ذمینه از الوجود الذی فی العلم
بارت صوره النبی بنی امدک والعلم المحذور من انما
نفس ذلک النبی المعلوم بعینه لا بعورته غیبه العالم وذلك
کون المعلوم موجودا خارجیا او موجودا اذنیبا للمنه قد
اقرنا اذا ارید لوجوده فی علم السدق انه صیر موجودا
ذمینه عنده علمه فی وان ارید انه یلزم ان یكون قد
تعالی بر خوده یفتیحه صدقه وفیجیه ان یكون ذلک النبی
فلو کان وجوده فی غیره من اقوالهم افتقار صدق علمه
لا العرفه فی نفسه ان ذلک هو حی و یلزم ان یصدق علم
فی بان زید قاجم او کاتب مثلا موقوف علیا کونه یقوم
بنسب علیا ما هو المشهور من کون العلم تابعا للمعلوم و کذا یجوز
علم تعالی لوجوده فی ذمینه زید موقوف صدقه علیا وجود
زید فی الخارج و ادراکه له کلا منهما یوقوف علیا استیجاب
فما یلزم الشیء علیا انما یلزم بالوجود و جملة اوافیه نظر
ان الذمینه فی ان یقول صدقة مسلمة هو ان یحکم الذمینه
عبارة عن ثبوت الحق للموضوع لا عن وجوده له فالذمینه
شیء محکم الذمینه الایجاب علی المعلوم لیس الاثبوت له

في الكلام على عدم الفرق بين الوجود والنبوت
 في الحقيقة الاولى من اجواب بل يرجع الى اجواب الاول في
 في الشرح منقول عن المحقق ان تراعيهم مع الحكماء انما هو في
 الوجود والهم يعنون بالنبوت ما عنيناه بالوجود في
 الايراد المذكور وكان حاصل اجواب الاول ان مرادنا
 هو النبوت فاذا ثبت كونه فلما جبايت كونه موجودا وجد
 الثاني انه لو فرض في هذه المقدمة بدل النبوت بالوجود
 وكذا في اجابتي ان جعلهم النبوت اعم من الوجود انما هو تنوع
 لهم متعلق بقدر لفظ الوجود لا بحسب المعنى وقد بينا ذلك
 فيما تقدم ذكره بالصفة الوجودية التي في الوجود ^{المتن} اول ما
 وان كان بدفع الايراد المذكور لكن لو اورد السؤال بالصفة
 الصافية على الوجود لا بد في اجواب والحق في اجواب ما اذا
 انما من ان نبوت النبي للشيء يستلزم نبوت النبي هو
 بل ان نبوت النبي مقدر على نبوت النبي للشيء لا ادنا
 على كما الوجوب والاحتياج والامكان او على نفس الوجود
 في اول كيب ان تخصيص الدعوى بغير مستنعات الوجود كما
 والامكان اذ لا تصاف بها ليس رعا لا تصاف بالوجود

لأنه بالنسبة إلى عالم لا ينفرد اجتماعه بغيره موجودا
فهو مفقود بما وجوده الممكن براتب بما ذكر في موضعه أقول
فما ذكره الاستاذ في حاشية التكملة... سواء كان مع تلك
أو قبلها قبل أقول أو بعد ما كان أقول تمام ما في هذه الحاشية
مستفاد من كلام الاستاذ... قدس سره هو يمكن الاستدلال
أيضا بأن المراد من الثبوتية ما ليس بسلبي في مضمونها
بالنسبة ما هو مفسر في مفهوم البينة المحمول لا بعدوله
صدق المدونة الموضوعية بصدق وجود الموضوع لا المحمول
إلا ما ذكرنا قوله فإن مرجع الانصاف بها عدم الانصاف بل
سلوبها أقول لا يخفى لا يرد عليه أنه لا يرد في الثبوتية
قول المستدل بثبوت المضاف بانه ان اريد الثبوت الخارج
ثبوت الموصوف بالخاص وإن اريد الثبوت الذي كان
بالشيء على نفسه يسقط الاستدلال المذكور بل الصواب
المراد بالثبوتية بانه من غير تقييده بالخاص أو غيره
ملاحظة لعدم اشتراط الخاص والله اعلم لا يخفى عليك
الاستدلال بانه في التقدير المذكور في الشيء ايضا
اذ كل موجود في العالم عيان فهو شخص أه أقول ان اريد

مؤلف

شعره من الشخص والكبرى ممنوعة بغير رأي فليس قول له وجوده في
الديان واما ان يريد مجموع المودع مع الشخص فالكبرى التي هي
ممنوعة واستند ظاهرا ان كخص الذي هو في عدم وجوده
الكلمة وصار لها اصل ان العلم ان الطابع الكلية بوصف الكلية
موجودة ولت في الخارج فلا بد ان يكون موجودة في الذم
قد سمع ولا يخفى تركيب قياس هذا امر اذا وقع في
الشيء لو تم ذلك بل ان انتفاء الكل مطلقا الشيء مطابق
لما في كل واحد واحد الاظهر ان قول مطابقا لخواص واحد كما هو
المستعمل في التفسير الذي ذكرناه في سببه يعني ان كل واحد
اذا حصل في الذم لا يحصل في آخر بل انما لا تقلد في
ولعله اراد بان كل واحد واحد حقيقة الموجودة في الشخص
قد سمع يعني ان كل واحد واحد في قوله في كلام القائل
ذكره في تفسير الكلية في ذلك قوله ولحق او حتى لا
يقتضي التفسير المذكور في ذلك واما اصل ان مدار اندفاع التبر
بجعل الشيء الملائم للكثرة في صورة مشابهة لا يكون
فان جعله في آخر في تفسير الكلية في المطابقة وجعله في
في اجزاء في مفهوم المطابقة واما ان هذا اولي وادق وكان

الحض منع كون المطابقة من بنيانها من غير
لانه بعض الجزئيات قد يكون مطابقاً لبعض
المطابقة من مجموع التحقيق الجزئي واليقين لو غير الكلية من مجموع
لجاز وجود الكلية في الخارج دون تلك الجزئيات المطابقة لجزئيات
آخر موجودة في الخارج واليقين مطابقة الصورة العقلية للامر
الموجود في الخارج يقتضي مطابقة كل واحد من تلك الصور الموجودة
للبيان في الجواب عن المعارضة جواب عن اصل الدليل الباطن
فيه ان هذا الكلام يصلح ان يكون مادة الاعتراض حتى ولو كان
ذاته قدس سره لان الجزئيات المطابقة لما كان في غير خصوصية كيف
يفسر الكلية بما يصدق بها الجزئيات من حيث هو جوهرى ولما كان
في الخارج فلا يلزم قوله بكونه فاموجود في الخارج قدس سره
متساويين فيما قول لقابل ان يقول مع مطابقة الصورة
الذاتية لما في كل واحد واحد من الكثرين هو ما حصل في كل واحد
في الذهن يكون نفس تلك الصورة ولذلك ان المطابقة
معنى بين الخطابين المتساويين في جميع الصفات والعوارض
متحققه وليس الصورة الحاصلة في احداهما عين الاخرى بل
الصورة الحاصلة في احداهما هو الصورة الحاصلة في الاخرى

هذا يعني المطابقة وكذلك ما في كل واحد من الكثرين ليس مطابقاً
 للشيء بالتحقيق الذي ذكرناه وليس الصورة الواحدة من زيد
 وعمر و بكر فمدح في الذين عين واحد منها والآخر الصورة الواحدة
 من كل منها عين الصورة الواحدة من بابها فانظرت في ذلك
 باعتبار الكلية المطابقة لكثيرين وما في كل واحد واحد من أفراد
 الذات من ملامح واحد اذ ما في كل واحد منها هو اللفظية منها
 وهو واحد فليدرك من مطابقة الصورة الذاتية لما في كل واحد منها
 كل منها قلنا ان الذات تتحد في زيد في الذات بتة التي في عمر في
 التي في وليست واحدة بل في الذين وذلك ان الذات بتة التي
 في زيد كجب التي في عين زيد والتي في عمر وكجب التي في عين
 اول هذا هو الذي ذكره قدس سره في توجيه كلام صاحب
 المحقق فالتحقيق ان كل واحد واحد اذ احصل على ما فيها وفصلها
 في ذلك الشيء اسكن في صدر الجنان في حيزه على البر
 كذا في البصر باعتبار انها ذات متمايزة ليست متماثلة
 لوجود قبح اول هذا مما اتفق عليه كلمة كثير من الفضلاء
 من العلماء وفيه نظر اذ لو كان المعبر في مفهوم الكل ان
 يكون الكل متماثلاً في الوجود لما كان امتناعه والتخالف

في ان الكل موجود في الجميع ام لا يجب مع انهم جعلوا النبات
الكل في الوجود لها الاله في العقل من امهات العلوم وتستدل
عليه به لا بد من ايمان قالوا لا يفسر الكل في الوجود بغير كسبه
ان يكون موجودا في الاله وان لا يكون موجودا في الاله
الذي من ثم بالبرهان بين ان الوجود في الاله والامر والامر
ما ذكره في الاله هو المذكور في ان كل موجود في الاله
مستحق منه كما لا يخاف اليه ثم اعلم ان السبب في الاله قدس
وتمت في بعض النسخه في ان الاله لا يمكن تفسيره بالاله
او لو خسرتم به لم يكن عروضا للمور الخارجية والاله
ذات واحد في زمان واحد باوصاف متفابله وبالصورة
العقلية لان كل واحد منها صورة ذهنية جوئية في نفس جو
في تفسيرها بما يطابقه لصدق بها الصور العقلية والوجودية
ما افادته بعض المحققين ان الاله صورة بالشمع
لكنه بكنهه بل الكل هو الطبيعة الحاصلة في الامر
هو موقوف الشخص الذي في مثله اذا لاحظنا زينة له
انما ان قلنا ان الاله هو موقوف به وهو شخص خارجي
ومفهوم الذات في مرتبة الوجود هو صورة شخصية ومفهوم

والفلسفي لانه صورة خفية في نفس خفية ومفهومة
بشيء من قطع النظر عن الشبهة الدائمة وهو كذا في
كثير من المعاني لوجوه في الخارج في مادة غير كذا في
ان وجه في مادة في وولفسر الكلمة كيت بصدق على الصورة
العقلية الشفوية لم ان يكون في واحد في كذا او القول
الصورة العقلية من حيث انها صورة شفوية في نفس شفوية
في وجه من حيث انها مطابقة لكثير من كلمة ذلك ان يكون
في واحد في جهة واحدة كلمة في وجه في جهة واحدة
فيه في فوج بان لا يختلف بين الوجه الذي في صدق
متقابلين او هذا لا يختلف بنفس متقابلين ولا يختلف
الصدق لصدق المتقابلين كيت ان يكون في لا يختلف
المتقابلين اذ لو كان لا يختلف بنفس متقابلين كما
في صدقهما في اصدق جميع متقابلات في جهة واحدة
نقول على هذا التقديم كجز ان يكون زيد كائنا ولا يدرك
فان صدق الحجاب عليه من حيث قيام الكسابة والاكسا
في وجه من حيث قيام عدم الكسابة فاجتنب ان يحذف
فقلت تفهم الان ان ليس في الخارج في كذا في كذا

الذي ليس له شخصاً لأنه عند حصوله في الزمن يكون
التخصيص وشخصاً بالشخصيات الزمنية فلم يولد
لوجوده في الزمن لأنه يحتاج مع ان ساطع في ضوء
والكان مفهوم اما صلا من ذلك في الزمن في الواقع
شخصاً لكنه في الزمن ان يلاحظ مفهوم الابن ولا يلاحظ
بعد شيئاً شخصاً انه اقل فيكون هذا هو من الوجود والعدم
خال عن الشخص وان كان في الواقع شخصاً وهو
اما اذا اخطانا به انما من حيث انه ان في نفسه
امرته الامم هو بالان في الذي ينظر به في ربه ويجعله
لملاحظة وليس في تلك امرته قيامه بالزمن والشخصية
لنا ثم اذا نظرنا في الان اما صلا في الزمن من حيث
حصوله في الزمن يكون اما صلا في زمننا هو الصورة
الشخصية ويكون منظوراً لها ولا يكون آلة لملاحظة
فالكل هو ما ينظر به في ربه والصورة العقلية امرته ما ينظر
فيها لانها ولا يمكن جعلها آلة لملاحظة ربه فقامت القيم
ثم اقول وبذلك التحقيق وهو ان الكل هو مفهوم الامر
مع قطع النظر عن الشخص وهو المعلوم واخرى هو الصورة

في حقيقة الشيء العلم انه في الحال بردها الحكماء القائلين
 الاشياء انفسها في الزمن وهو ان يعرفهم الله ان الله
 يعلم في الزمن وانا تعلم يقيناً ان هناك امرين احدهما هو
 في وجودهم وكما وجوده ايج مفهوم الله ان اذ امرادنا
 ما به اذ وجدت في الخارج كانت اذ موضوعه وناشئة
 في الخارج وهو علم وجوده ووجوده في الكيفيات النفسانية
 في الخارج لوجود الاشياء انفسها في الزمن لكان امر
 في الخارج الذي هو علمه ووض من الكيفيات النفسانية
 في نفسنا على هذا الطريقة المفهوم الله ان الذي هو
 في الزمن فاقام به ومعلوم اذ على ذلك التحقيق هو
 في الخارج الذي هو علمه ووض من تلك الصورة العقلية
 مفهوم الله ان كما وجوده ومعلوم وصورته النفسية
 وعلم ووض وموجود في الخارج اذ ترتيبها على الانوار
 واقبلها انصاف النفس بكونها عالمة وما قبل في الحواس
 في هذا الحال من غير وجود العلم في الخارج وهو علم
 باه كيف ليس الا على سبيل مناسباتها لا ينفك اليه الا
 عنهم وتبينهم على ان العلم من الموجودات الخارجة

مراقب بعد التاويل كيف لا وانهم وده فاجب فيه بل من
منه الاغبار اليه ترتب عليه الآثار والاحكام ولا يخفى بالمرء
الحارجه المبراهن ايضا ما قبل بناء على التوقي بين الصام
منه ان مفهوم الحيوان مثلا اذا حصل في الذهن في مفهوم بال
كيفية فبانه هو العلم بهد مفهوم وهو موضوع في كونه في
بنفسه شئ من شئ بالخصوصيات فبانه هو الموضوع في
واما مفهوم الماهية في الذهن فهو مفهوم الحيوان
الذات وهو كونه في وجود معلوم فهو في اداء الكلام على كمال
الفايدتين بقيام الموجودات بالذات في الشئ في ثبوت كونه
فبانه متغيرة للمفهوم الماهية في الذهن اقول في كلامي
ان الكلية توضع للطبائع باعتبار انها صورة قاطعة ^{النفس}
بمساوية في الوجود مطابقة للكثيرين بالجمع المذكور وكذا
في وجود الكل يرجع الى ان ما يوضع له الكلية باعتبار انها
بمساوية في الوجود لا مطابقة للكثيرين بل في وجود
الاعتباري لا باعتبار المذكور بل باعتبار شئ ولا شك
ان هذا اختلاف معقول متصور ثم لا يخفى ان طمنا الكلام
من الجمل يبدل عما انه يوفق بين العلم والمعلوم

بما ثبت به تصح عنه محروفي الطبيعة ذاتا مثالية على الطبيعة
موافقا لحسب التحقيق وهذا هو ما ذكرنا ثم ما ذكره على نقل
السيد المحقق من ابن ابي الوالي عليه السلام عليه و اجواب عنه في
بمقام شبه مذكورة في تعليقنا على التجريد وكذا قوله في تفسير الكلمة
منها ايراد ما نقل عن اجواب عنه من كلام الاستاذ المحقق
وما اورد عليه فاجواب عنه مذكورة في تعليقنا مع ابن ابي الوالي
في اجواب محمول و اجواب الحق عن ايراد السيد المذكور ولا يطول الكلام
بتفصيله ومنه ايراد الاستاذ عليه عليه بطلان شبهة ما ذكره في حلاله
المذكورة في ان الطبيعة ليس لها وجود في الزمن الا في صور
الشخصية على هذا الرأي فادراكا في الصورة الشخصية موجودة في
الزمن بوجود خارجي كسائر الصفات النفس فالتبيعة الطبيعية
في ان من بوجود خارجي فيبقى الكلام في ان ما هو موجود في الالة
بوجود في الالة دون خارجي ما هو وما نقله عن اجواب في الكلام
الاستاذ في القول بالسامية منه بنى على ان له دلائل والى على
كلامه لو كان على الحقيقة كان فاسية او قد يشبه في اجواب
الشيخ للتجريد والاطراح وما اورد عليه فيبقى ان يكون على
بعد تمام الدلالة لا على التوضيح كلامهم في جواب الاستاذ المحقق

ذكرة غائبة التوحيد من قبلهم ولله در علمه وكتب الشيخ
بان العلم ليس بمرور اذ ارجح حقيقة نعم قد يطلق عليه الموجود
الخاص بمعنى انه خاص بالذات التي هي بنفسه لا بطور متصفاته فالك
المطالع به يكتشف انما يتم في الموجودات الخارجية وفي العلوم
موجودات ذهنية لكونها صور اعطيت وايضا هو في الموجودات
والمشاهدة الخاصة كانت لا في موضوع وقالوا ان بديه قد اذا
وحدث ادخال صورة الجوهر في تعريف جوهر فاجابوا
باعتبار وجوداته التي في موضوعه وكان موضوعا دليفا
يكتسب اذا وحدث في الخاص كانت لا في موضوعه وجواهر فلو كان
صوره الحيوان مثلا موجودة في الذن نجس الوجود الخارجي كونه
الباقي في الجسم وهو كسب من الوجود فمحتاج لا الموضوع فلم يقد
انها اذا وحدث في الخاص كانت لا في موضوعه وايضا لو كان العلم
بالحيوان موجودا في الذن بالوجود الخارجي وكان موضوعا
باعتبار هذا الوجود فلو كان هو ايضا باعتبار اتحاد العلم
المعلوم بالماهية لان ان يكون من في موضوعه وهو معلوم
باعتبار وجوده في الخاص وذلك هو جابر فاك الشيخ في التبيين
والشيخ بعد ما حقق ان الصورة الحاصلة من العلم في الذن

في كل واحد قد جعلهم ما بينه وجود تارة يكون حاضرا وتارة يكون
 جوهرا اذ قد منعنا هذا فنقول انا منعنا ان يكون ما فيه شيء
 بوجهه في الله تعالى مرة جوهرا ومرة حاضرا حتى يكون للشيء حاضرا
 في الموضوع ما فيه كنهان لا موضوع البتة ولم تمنع ان يكون
 في الشيء بوجهه حاضرا ايا يكون موجودا في النفس لا يجوز بينها
 وايضا لو كان العلم بالمتغيرات موجودا في الخارج والعلم بالمتغيرات
 في الخارج لا يثبت في العلم بالمتغيرات الموجود في الخارج
 في الخارج في هذا الحرف وقد ذكر فيس سره عنه قول الحق وامر
 في العلم في موجودا في الخارج في جواب سوال اوردده وان ارد
 قيامه بينه في الغيب او قيامه به بحسب الوجود في الغيب فم فاما يكون
 كذلك ان لو كان موجودا في الغيب وذلك فنقول عن المحال
 قلت فاذا ذكرت كلمة انما يلزم لو قلنا بوجوه الصورة العلمية في العلم
 وجودا بوجهه يكون هناك مبدءا للذات المطلوبة ونحن لا نقول
 قلت في مرجع النزاع لفظيا اذ نحن ايضا لا نمنع الوجود في
 في الذي نثبت عليه انما في الوجود في الخارج بل في البسب في الوجود
 في العلم اذ لم يصرف عليه هذا الوجود في الخارج في هذا وما ذكره من
 الفورية فاضنه بان العلم بغير علمه الانا بان امر اذ ان

في غير ذلك الذي رتب له الحكمة فذلك لا يقتضي وجوده خارجاً عن
 كونه من غير انوار الدنيا والعدم كما العلة الغائبة في رجع الوجود
 والعدم مثل المكان والعدم خلق وجوده بطول في الوجود
 لداو انه يؤثر تأثيراً في الوجود فذلك ثم ياتي عن الشرح في
 من اجاب بقوله ايضا ما يقال في اب التبع التبع في
 عليه من الاستدلال لا يقال لوجعته الحرارة والبرودة
 الكائنات في قوله الاول لا دلالة في ذكر الكلية ليعلم ان
 بالذليل ان في قدس سره اي لو كان تصور الشيء مستلزماً
 استلزام تصور الشيء وجوده في الذي في ذكره فيناظر الا انه بعد
 سلمة عند القائلين بالوجود والعدم وايضا يتوقف الكلام على
 ان الوجود في الذي قائم به وهو ايضا مما يقولون به فيناظر
 على انه قد حصل سلمية عدم هذا ولا يخفى انه لو حصل الكلام في
 على ما حصل عليه قدس سره كان ذكر الكلية لغواً والله اعلم ان
 بقاؤه للذليل انه كذا في ان الحقائق الموجودة كلفته في
 الفهم فذلك ان الله لا ينفك عن الوجود الا انه حصل في
 الحرارة اه قبل ان يكون ولما كان يقول بس الحار ما فيه الحار
 والله اعلم ان يكون الا ان حار الحصول الحرارة في ذلك يكون

بجميع الصفات المتبادلة في المادة فيمنع الحركة والبرودة
والرطوبة واليبوسة لا يؤخذ لك من الصفات المتبادلة فيكون
ما قام به الحركة في حصول الحق من القيام ثم يثبت الكلام على ما
عليه الكلام من ان حصول الاشياء في الذهن على طريقة القيام
ليس مستلزم اقول بهذا الكلام مما ذكره الله الجدي في التوحيد ورد عليه
في كتابه بانهم مراد بالقيام الصورة العقلية بالذات من غير
توافق في حيز حيز ولا يمكن دفع الامراد عنهم به قدس سر
انما المتبادلة الاعيان انوية آه فيدل قول يمكن تسمية
الشيء تسمية اخرى قول الله عدم ثباتها على موضوع
وهو ان يقال لا تضاد بين الطبايع الكلية اذ هي علامات
التعاقب على الموضوع وعدم صحة الاجتماع والامور الكلية
لها فيحتاج من حيث انها كلية في نظر في حصولها على
سبيل التعاقب والاجتماع ووجودها في الذهن لا يكفينا بل
يجب سبيل التعاقب فلا تضاد بينها فيحقق وانهم اقول في كلام
فهم انه ان التضاد التعاقب في الموضوع يعني توضع الطبايع
باعتبار وجودها الغنية ولا توضع لها باعتبار وجودها الظلي
فلا يلزم من توضعها باعتبار الاول عدم توضعها باعتبار الثاني

انفعده وهذا هو ما ذكره القائلين بان في تعريض العبارة
 القول فقامت ثم لا يخفى ان ما ذكره اما هو عبارة عن قول
 يحصل الاشياء انفسيا في الذهن فاق ايراد واما القول
 نفس الامية موجودة بالوجود انطوائيا قول لا يخفى ان
 كلام الله والسم على هذا المعنى بان يكون مرادنا من تصور
 الموجودات بالوجود انطوائيا في نفسنا ما اوردناه على
 حيث قال لا يخفى ان الله تعالى ان الله تعالى
 لا يخفى ان الله تعالى ان الاشياء آتاه اقول ما مر عنه وبنقل
 الذين لو لم يدل على ان الاشياء التي ليس لها وجود في
 وجودها في الوجود ان ما ذكره قد سره محمول على ان
 البديهي اما ما كانت معقولة لا اشياء حاصلا في حقيقة
 ثم لا يخفى ان كلام الله تعالى في ذلك التحقيق
 اذ في الكرامة عبارة عن حصول صورتها في الذهن معناه ان
 اذ في الكرامة ليس عبارة عن حصول عينا اي حصولها
 الوجود البعني كما ان ما له قد سره جهة فاق في هذا
 فلما حصل عن الكرامة والبرودة يقتضي ذلك اي حصول
 في حصوله في الوجود الاصل والقابلت خصوصا ما

الشيء الذي لا يقولون ان ما هيست الاشياء حاصلة في
الذين يعرفون الجنب واه لفظ اشياء الشيء فما قولكم
فيما هيست الصورة بقوله اذا حملت ما في القوم فلا تلتزم كلام
في الاشياء على ما هو مشهور قبل ان قول فيما اورد في الجواب
في مفروض ان الموجود في الذين ليس ما فيه احواله بل
شيء واحد موجود في العين ما يشاهد به ان لا يكون
الشيء موجود في سبب قد بل المفروض على ما ذكره الشيخ هو ان
في الذين هو ما فيه احواله الا ان وجوده في الذين ليس عبارة
عن قيامه بالذين هو عبارة عن قيام شئنا بالذين فانه
بالوجود في واحد وهو ما فيه احواله وليس من قول القيام
بالذين بقول بل هو تلك الصورة قد خفي على ان الموجود
في الاشياء والموجود في الذين آخر بل القائلون بالصورة
ان قيام الصورة بالذين كسبها في هو عبارة عن وجود
الصورة في الذين ووجود الصورة في الذين عبارة عن
قيام صورة اخرى منها في الذين للقيام فيها به واما ذكره
في سبب في اجاب فهو حق وما مضى ان وجود الاشياء في
شئ واحد على وضوئها وهو ما فيها بالوجود الاصل

يكتب بترتب عليها أي قبا منها الآثار وجودها فيها وجوداً
اصلاً أي لا وجود إلا بترتب عليه الآثار والاعتماد وجود
الموجودات الدائمة في الزمن بين القطع المتتالية أي في
فواصلها وترتيبها عليه التتابع والاعتماد فلا بد من حصول
وجود الحرارة والبرودة في الزمن كون الزمن قائماً بالترتيب
وتتبع ذلك لكان حصول الحرارة والبرودة فيه وقبلاً
به حصوله أصلاً بترتب عليه التتابع والاعتماد بحصول التتابع
بما يحتمل والشجاعة بالنفس وهو موم وبعينه التوضيح بالبرودة
عليه لا يمكن بل هو أنهما مميزات وصفات متعدوات
بأن يفتك من الجواب مخصوص بما إذا دعي أحدهما الضد
الزمن بالاشياء الموجودة في الزمنية في الخارج كالحرارة
والبرودة وانما لها جلا بقطع مادة الشبهة ^{فلا بد} من
بلو أنهما مميزات كالزوجية والفردية مثلا أو الصفات
كالاشتغال وانما هي بأن يكون لو حصلت الزوجية والزوجية
في الزمن ^{الزمن} أن يكون الزمن زوجاً فرداً أو لا في
والفردية لا تحصل فيه الزوجية والفردية وكذا لو حصل
في الزمن أن يكون الزمن ممثلاً في الترتيب

فإن قيل فيه الاشتراح لم يكن في الحقيقة عنه بهذا جواباً لا يمكن أن
يقول كون محالاً أو وجوداً بوصفها من أحكامها المتعلقة بوجودها
أو كونه محالاً لا وقت من أن أراد وجوداً لا محالاً وهو
في الحقيقة قيامها فيها زماناً ترتب عليه الآثار لا وجوداً له
وإن قيل في الخارج فلا شك أن وجوده كذا في الوجودات لا ممتنع في
وقاها بها فيه قيام ترتب عليه الآثار والأحكام والحقائق
التي هي في الخارج قيام كذا في الوجودات لا ممتنع في الوجودات
ترتيب عليه الآثار أن يكون قيام تلك الكوارث بالذات
حصولها حيث يتم ترتيب عليه الآثار وبما يحصل حصولها
لغيره من الله يكون حصوله ترتب عليه الآثار وأقله نصاً
الحال في تلك الصفة وأما حصولها للذات فقد يكون حصولها
في حصول الشيء عن النفس في حصولها ليس وجوداً
ولا في تلك الصفة حيث حصولها من الخواص في حصولها لوجود
في الوجود وقد يكون حصوله لا ترتب الآثار أصلاً في حصولها
والمراد في الوجود وهذا هو الوجود الذي في قولهم
في حصولها في حصولها في حصولها في الوجود والحق
في الحقيقة وهو أن ما هي في الأشياء وحصولها في الوجود

بل ان يكون قائمة به و قد ثبت الشيخ هو ان اما مبانيه
الذين حقيقة بل شخصها قائم بها وحصولها في الذين
عنه قيام شخصها بها ما قول المحققين فيهم و اما بل الذين
كلمه الثاني مع على الاول بترجمه جمله على الثاني مع منها
مذهب ثالث ذكره شيخ الغيبة هو ان الله سبحانه
الذي هو بالانفيا وكان هناك كلفه قائمة بالذين و يكلمه على
الثاني عليه كلفه فمستهور بل الطائفة من عاقلين
انما تورد وقد ذكره في توصيه مذهب القائلين بخصول الاشياء
الانفيا في الذين فكيف بتفسير توصيه مذهب الشيخ بذلك وقد
عليه الاستناد في اما شئنا والسيد رحمهما الله بانه جمع بين
مذهب التحقيق والقول بالشيء فلهذا لم يحكم عليه و اما ما ذكره
بقوله و ملخصه ان وجود الاشياء في حقها يتصور على وجهين
فقد كثر في شرح التوحيد في الاشكال بل و انما مبانيه و الصفة
المعدومات كما ان شاع مما اورد في الثاني مع انه يريد في الذين
ذكره في كلام الاستناد المحقق الله في انهم قبول الله
انما معناه لانهم قبول الذين لعين احوارة و البرودة اي
الانفيا من قابل لما لو هو و ما العينية على ما استر الله قدس

كمال اعتقاد الوجود بزياد الاعتقاد المحض مضافا اليه ليس
 كماله حقيقة بل ان الوجود ليس معلوم الاختصاص بل لا شيء
 محضا كسب نفس الامر توفيق الكلام به تحقيق الاعتقاد
 الاختصاص وقديمت ذلك الوجها لانه المحقق في حواشي
 حيث قال هو ان كان معلوم الاختصاص او متسكوكة فقول
 ان كان مختصا بذلك الا في كسب اعتقاد فان تقديره
 ان كان مختصا بذلك الا في كسب اعتقاد ده او كان اختصاصا
 كماله كافيته الا انه اليه بالاول لانه لا يطعن في ان اختصاص
 هو الاخرى كما يقول بان موجودها في متعده لذلك
 ان كلمة منها عني انما هي المحقق ذلك الوجود بها لفظ ان
 يقول بان وجوده ان مثلا عني ذلك ان يقول بان
 اختصاصه به معلوم لان اختصاص الشيء بنفسه ضروري و
 انما لفظ ذلك، ولم تفتح لان اختصاص الشيء بنفسه
 يعلم ضرورة اذ كان الشيء حين جعله مختصا به متصورا
 جديدا و ذلك غير لازم فظاهر ان الشيء انما لو كان ضروريا
 خصوصيات التي في نفس الامر فصار كل واحد خاصا بالذي
 لا ينفك ان يكون الشيء من اختصاصه مطابقة لفظه في

الامر اي ذلك الوجود معتقده مختص بهايه نفس الامر فيكون
اعتقاده الوجود بغيره وال اعتقادنا كذا كذا اعتقادنا
الخصوصيات بغيره وينبغي الاعتقاد بالوجود كماله
وبما ذكرنا ظهر انه في منع بقى التالي بغيره التقدير مستند
بحرارة ذلك يكون عدم احوال اعتقاد الوجود عنه اول اعتقاد
الخصوصية بالاستطاعة عدم مطابقة نفس الامر بان يكون الوجود
المعتقده وجودا دائما بذاته واعتقاده كذا كذا كذا
بغيره اعتقاد الوجود بغيره وال اعتقاد الوجود
الوجود مختصا بالجوهر كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
في النظر اذ لا يلزم من اعتقاد كون الخصوصية جوهر اعتقاد
اختصاص الوجود بالجوهر ونوجه ما ذكرنا آنفا وبيان ان
ان امر اذ فيكون الوجود مختصا بالجوهر كذا كذا كذا كذا
كان اختصاصه بشكوكا فيه على ما بين رايه قدس سره
وقد علمت الوجه في الالتفات بالاول فاعلم
امصالان المتقابل لعدم كل اية وهوذا انما هي
فيه ان حمل عدم كذا كذا كذا الوجود انما هو في
اذ لو لم يكن مقتضى عدمه ثم قال كذا كذا كذا كذا

قال

في هذه القضية وفي التناقض وما ذاك الذي هو من عدم
 في جميع الوجودات أصلا وصار حاصله البطلان لنا فهم من عدم
 في جميع الوجودات أصلا ولو كان الوجود متعدد أو قسما
 متساوية أما موجودا أما معدوم يجوز العقل أنه لا يكون موجودا
 في جميع الذي قصد من معاني لفظ الوجود ولم يكن معدوم
 موجودا في آخره أما القول بأن طرف أحدهم هو كونه موجودا
 في الوجودات أو كونه مسمى لفظ الوجود فمردودا بنا
 في هذا الجرم من غير ملل خطة مفهوم الوجود ولا اللفظ ولا
 في الوجودات قائمة قد يسميه وجع أما أن يكون لفظ
 العدم عليها بالاشتراك لفظا كما يطلق الوجود على أفراد
 لا يخفى عليك مانع هذا العبارة من المساواة والاصوب
 أن يكون كما يطلق الوجود على ما يسميه قدس سره لتوقف
 على استقراء معاني الوجود أقول فيه نظره أن هذا لا يستقر
 إنما هو مختص بالصور المحمول وتوقف تصور المحمول على
 خارج لا يمتنع كون حصره في طريقه النقيض عقليا أو
 العيني فإما لا يفتقر بعد تصور الأطراف على مقدماته
 اللهم إلا أن يراد بالاحتمال العيني فإما لم يتوقف على أنه خارج

وبه يبين انما كنه حصر ابي الوجود والعدم لا يتوقف على الوجود
على تصور الاطراف وفيه الحسنة فان قلت لا حاجة الى ^{نقل} الوجود
اذ يمكن تصور الحق في المستعدة بعنوان انها مهيبة لفظ الوجود
فان جوابي المستدل ان يقول كنه الحصر بالاختصاص من غير ^{حفظ} اللفظ
والنقطة والنتيجة ومات كذلك كما مر ولا يندرج عليك انه مع
بندفع المنع الذي ذكره اصري بطلان تالي الشريعة الاولى
وتالي الشريعة الثانية فتأمل لا بد من الكلام مع قدس سره
فيما في تقرير المحاشية التي ذكر فيها تفصيل اشياء ^{فلا بد}
ووديعي واصدق الوجود ^{لا يعين} وفي العبادات ^{يحيى}
ان السواد اما ان يكون موجودا او احده من الموجودات او لا
يكون موجودا شيء منها فذلك قطعاً لان ما ذكره في تلك ^{المحاشية}
توضيح الكلام في الشئ وتقريره في هذه المحاشية يكون معضداً على
الشئ فلا منافاة ^{الشئ} واما قوله ^{والا} في المحاشية
ذكرنا في توضيح كلامهم ^{المص} قول لكن بينهما ^{فصل} وهو
ان في توضيح الشئ الاستفسار عن النقص ^{هل} هو وصفه في
او الله كما في توضيح العلامة الاستفسار عن الوجود ^{وما} فيها
ان المقسم في توضيح الشئ ^{اللفظ} الوجود على ما هو ^{اللفظ}

في كلامهم

من كلامه ويزج وجه العلامة ما يطلق عليه لفظ الوجود واما به غير قوله
ما صدق عليه الوجود وقد عرفت اندفاع المنع فقابل قدس
سره وكان التوجيه المذكور ميتا واطلاق معنى قبل ليس كذلك
بل مقصود العلامة من الوجود الذي ليس مشتركا كاللفظ وال
معنى هو المعنى المخصوص بوجود موجود على تقدير الاشتراك اللفظي
الاشك ان المعنى المخصوص برتبة فاعلم الذي هو عبارة عن وجوده
على تقدير الاشتراك اللفظي ليس مشتركا كاصلا لا لفظيا وهو ظاهر
او اشتراك اللفظ هو لفظ الوجود لا المعنى المخصوص منه ولا
لانه على هذا التفسير لا يكون اللفظ زيدا ومن الوجود الذي ليس
مشتركا كما يقع بل لفظ الوجود وحاصل العلامة ان اللفظ
صحيح تقدير الوجود ان اردت بالوجود المعنى المخصوص بوجود
الوجود على تقدير الاشتراك اللفظي وسلم ان اردت لفظ
الوجود اي مسلم ان تقدير اللفظ الوجود الى الوجود واجب
وامكنه معنى ان هذا اللفظ اما بهذا المعنى او لذلك لغيره لا يلزم
لفظ ما ادعت لفقه لان اللازم على تقدير الاشتراك عدم صحة
تفاهم المعنى المخصوص الذي ليس مشتركا كاللفظ والمعنى
فاللأنه غريبه وامتنع فلا زج في التوجيه بطلان التعليل

الشيء في نفسه لا يتصور له وجود في ذاته

مقدم الشبهة على ما جعله السيد قدس سره اني اقول لو كان
امراده من الوجود الذي ليس مشتركاً لالفاظ لا يقع ما عليه

و هو ان في الخصوص بوجود موجود ومن الوجود الذي ليس مشتركاً

في اللفظ هو لفظ الوجود لا يقع في مفهوم من على ما اخر قدس

في لا يتصوره النظر الذي اوردته العلامة عليه وبينه وبين

عدم صحة التقام الوجود الذي لا يكون مشتركاً لالفاظ لا يقع

اذ بان اللازم على تقدير الاشتراك اللفظي هو عدم صحة تقام

الوجود في الخصوص بوجود موجود اي عدم صحة تقام

الوجود في الكائنة على فرض الاشتراك اللفظي لعدم صحة

لفظ الوجود وذلك ظاهراً بجعل التوجيه الاول راجع

الى التبع مع انه حكم يورده المنقضى عليه وعدم وروده على

الشيء في ذاته لا يتصور له وجود في ذاته

النظر

في

بل قد استدل كما أن هذا المصنف زائد في الوجهين ^{بوجه} البصر والسمع
أن يكون هذا هو وجه النظر واعلم أن ما ذكره قدس سره من
النظر الثقلنة يشبه على حال كلام العلامة في أن المراد مطلق الوجود
كما يظهر بالاقامات في عباراته وما ذكره في جواب عن الأول ^{بوجه}
أن يكون المراد الوجود مطلق وما ذكره في جواب عن الثاني
أنه ليس بضروري في أن المراد مطلق الوجود في كلامه في
اضطراب ويمكن أن يقال في كل قدس سره كلام العلامة في
جواب الوجه الأول على الوجود مطلق لما عرفت من توجيه كلام
العلامة في رتبة السبل في هذا الوجود مطلق
الوجود في جواب عن الوجه الثاني والثالث اجاب بطريق
التشديد ولعل أن المراد مطلق الوجود قاطباً وما ذكرناه
أن كلامه في جواب التوجيه الأول من النظر في على حال ^{المطلق}
الوجود في هذا المعنى استناداً لمطلق الوجود في ما ذكرناه
الوجود مطلق بالانحياز إلى أن يكون مذكوراً أو كان مطلق الوجود
المراد في ضمنه مذكوراً لا المصنف بهذا المصنف بقية
لأن هذا إنما يريد لو أراد مطلق الوجود مع الوجود الحازم
والذي في معناه الحق أن نصيب أهم اسمه بالممكنة ونحوها

نحوه

يعلم انه مراد مطلق الوجود اي الوجودات التي رتبة والوجود
الذاتية وكلهم اليه حيث ^{بما} فكل هذا لا يكتفي في الوجود
الذاتية آه منه حله ايضا وليس مراد مفهوم الوجود
ولا مفهوم الوجود التي رتبة ومفهوم الوجود الذي رتبة
في الجمع حتى الواجب وبما ذكرنا ان قول الله لا يقال هذا
بما في الوجود الذي رتبة لا يمتنع لصور اشتملت مع ذلك
حتى لصوره صريح في ان الله حمل الحكم على ان امدى زباد
الوجود التي رتبة والذاتية لا مطلق ان كل ما فيه في
ان ادراج الله الوجود الذي رتبة لا يمتنع ليس لان
اثبات كونه زادة ابل اثبت به زيادة الوجود مطلق
اشتمك على ان زيادة الوجود الذي رتبة لا يمتنع به زيادة
مطلق بل ان يكون مطلق ذاتيا وامعة غرضية
ذاتية التي التي لا ان الحكم ما يمتنع وجودها خاصا
غيره فلو جعل الدعوى زيادة الوجودات الخاصة على ما ذكر
اليه انهم انهم كان اظهر في رد دعوى انهم فكل الدعوى
ممتنا على زيادة الوجودات الخاصة فلو قيل بل قد نقل
السند المحقق منها خاصة لتوضيح النظر بل عليه حيث

الاول

وإذا في ذلك إنما يكون له وجه إذا لم يكن الوجود مشتركاً
باللفظية أخرج بتحقيق ذلك أي في وينفرد مع الفرض
وجهه فليس سره كلامه بأنه لو لم يكن إطلاقاً
أي في الجملة واللازم على تقدير تقيضها هو تحقيق الوجود
بالمطلوب مشتركاً أصلاً لا لفظاً ولا معنى ولما كان الثاني
الذو مع ذلك الفرض دون فرض في الاشتراك المعنوي
فقط فالجواب على سبيل الظن والتجربة كإيه فهم من المقدم ذلك
حتى يصح قوله ما جعلنا لها عليه فهذا القائل لم ينفذ
الملاحم هو وجه ولم يوافق بين الوجود والابتناء الباعث قد
سره على التوجه الذي جعله هذا ضبطه ضبطاً ونوعاً
بجمله سيعلمون فليس سره والثاني في شهر فيه نامك ومكس
يقال إن المتكلمين نازعوا الكلام في تفسير لفظ الموجود
ولم يشارعوا في تفسير الثاني ففسر الأول بالثاني فليس
سره وما يورده نبيها الظاهر لا بد من كون اسمه اجتمع
إيمته عليه ودعوى كونه اجتمعاً فأنشد الله أن بقا كونه
الشه والقبائل أن يقول سلمنا ليس المقصود
تسليم ما قاله الحق بل ما أراد أن يسلم ما هو عليه

اشترک موجودات فی الکلون اعم من ان یكون فی لفظها
واما لو انها مشترکة فی معناها فبغير سلم و بما تقرر ان اشتراک
ما یتمتع منها من ان دعوی المسمی هو اشتراک الموجودات
فی المسمی و فی الکلون لا یحتاجان للاحتمال لفظی فقط
و حیث ان اشتراک فی معنی فای ان موجودات مشترکة فی معنی فای
فهم لیس الا منع تلك المقیمة ان قبل المنع او لا ما ادعاه فلا
محال لقول بان اطلاق الکلون علیها لا یدل علی انه معی و احد
مشتراک بینهم لا یخبر ان یكون معی و احد بل یكون کما اطلاق
العلی علی معانیته و یواین ~~الشیء~~ ای الوجود مطلق
لکن او ذمنا لا یمس علیک ان وله ای الوجود مطلق
فی ان امراد زیادة مفهوم الوجود مطلق اشتراک صدق قوله
خارجا کان او ذمنا تبعی و ذمنا مطلق الوجود فلا ینالهم اجزاء
و یکن ان یكون وجه النظر الذی اوره الشیء و لو صرح
العلامة ان امراد الوجود مطلق کما یدل علیه صریح کلامه و قوله
خارجا کان او ذمنا بیان لا ینالهم و شموله و حاصله
امراد الوجود مطلق المنقسم الی اخیارجی و الذمی و ح نقول
کان امراد زیادة هذا مفهوم اشتراک الکلون التقیید

یكون

الطريق المندرجة النظر هو ان الخلف انما هو في الوجود انما هو لا

از لا نزاع في زيادة المطلق انما الخلف في الخاص كما صرح

في موضع اخر انما في نفسه مع ان المندرجة في مضمون الوجود

المطلق قد زائدة افراده اذ لا افراد له عند المحققين فاما

الشيء لا يعاقب هذا لا يتاخر في الوجود اقول لا كان الشا

هو انما ينبغي حمل السؤال على ملكون اجواب عنه هو ابا هي اوله

انه لو حمل السؤال على المنع يكون اجواب بالمنع مقابلة المنع

في وجهه فانه قد في عدم تاتي بطلاق المندرج في الوجود الذي

واستدل عليه في تصور تصور مع القول عند تصور

والتصور هو الوجود في نفسه في نفسه عليك ان هذا السؤال انما

يترتب بعد تغيير كلام المصداق واصله بذكره العلامة اقول هذا

المعترض من الدليل يرجع الى المقدمة التي اوردتها ان التصور هو

الوجود الذي في وتاينهما ان تصور الشيء لا يتفك عن تصور

التصور وجواب الشيء مع المقدمة المتأخرة لا ينبغي ان

العلم بالشيء لا يستلزم العلم بذلك الشيء واما خبره بان ذلك

يكون في صورة عدم توجه النفس والتفاتها ولا في عدم

ان كان صورة الشيء حاصلة في نفسنا تعلم انها حاصلة

وحيث ان تقيد

قد

ما يذكر

فقد

ويعمل على ان يكون له نصيب من كل ما يورثه من امواله واثاره
ويعمل على ان يكون له نصيب من كل ما يورثه من امواله واثاره

طالب ان يتتالي مع اذ هو في مرتبة الدعوى وما قرنا ظهر ان
العلية لا يرجع اليها ما ذكره بعض الفضلاء من عدم اتحادها
في التبع بها حال الدليل على القياس لا يقتضي كيفية كلام
يرجع في ما لا يستلزم فلا يمكن ان يوافق الاقتران في منه فان قيل
يمكن ترجيح كلامهم على وجه يندفع عنه ما اوردوه من ان
في الخطا به اذ ان العقل الهامية ونشك في وجودها فلا يكون
للعقل الهامية حيث لا يعقل الوجود او مستلزمه اما الله
فقط ضرورة ان العينية بناء على الشك في ثبوت احد الله
والتالي فلا يمكن ان يثبت في احد من المتكلمين بالبيان
الاعم وعدم اللزم من عدم الملازم قلت قد خص من سلك
ان خصته البيان باحد المتكلمين بالنسبة الى الله وانما يظهر
ان فيه في تعريف الاخص فيه المتكلم وان لا يكون مستلزم
في الملازم اذ فيه بان لا يكون الملازم مستلزم للآخر
لكن قالوا في ان نحارب على امسار التي في ذلك
ولم يقفوا لصلاب لانه يمكن حمل العقل في كلام المتكلمين
في امسار على التفسير فيرجع الى ما ذكره من الدعوى
لا كان اطلاق العقل على التفسير كما يعرف من تعلق العقل

الله

يقصر

الوجه

بالفرض او بغيرها كما يقال نفعلت زيدا انا ام او قدام زيدا
واما بما نفد به ^{تعلية} ففعله بالاسم والرف فحده على التفسير عليه
غاية للبعد قامت والاولى ان يقال شارة لا امر يمكن
نوصيه كلامهم بما وجبه يكون عني ما ذكره من الاول
تعلقا وخاصا بقرينة والاولى ان يقال امتثلت على
وتصديق به فلا كمال الوجود عليه ولا يصدق به بل انك قد
به التوجيه بما وجبه يمكن تطبيق عبارة الله عليه بما
اليه ويكون مثله في حد ذاته الشك والاعلم وبذلك تقرير
لوجه آخر وهو ان الوجود غير محمول على تصور به نفس
الامر او محمول على امره فيها وهذا الجواب على احد الامور
ان يخص الوجود بالاجزاء او بكون الوجود بالامر
واما الاول فيصير على اي تقدير كما يظهر في انما لم يثبت يمكن
نوصيه الدليل بوجه يندفع عليه النظر المذكور وهو ان
يقال انما تعقل امتثلت من غير شك فيه وان كان موجود
ومشكوك ليس نفس غير مشكوك ولا لا داخلا فيه فلا يلزم
الوجود نفس امتثلت ولا داخلا فيه اقول ان اراد
في من غير شك فيه ومن غير شك في نفس كما قد فكل

والتمثلت محمول عليه

فقر

از خود مجروحان و امانت گیران که بزرگتر از این بود و از این جهت که بعضی از

از خود مجروحان و امانت گیران که بزرگتر از این بود و از این جهت که بعضی از

ليس فيها من سلبها من غير ان يكون له
شيء من سلبها من غير ان يكون له

فقد مر به السبب قد سهره اقول الوجود في محل لا ينفك
لما كان ضمنه اوه بالضم ضم الوجود لا مما منه على سبيل في محل السبب
وصار ما حصل له هو كان الوجود عين مما منه اوه خلا بغير السبب
الوجود بغيره مما منه اوه بغيره وضمه بغيره هو الوجود عليها ما في محل
ما هو صادق عليها وليس كذلك اذ قابلية الوجود والعدم بغيره
بصدق على السبب مثله وضمه الوجود عليه مانع من صدق السبب
ضرورة ان يثبت في نفسه وثبوت الوجود حكمة ضرورية على
محمولا اذ لا اول ثابت له في نفسه فواقعة ولا في غيره
عليه استقفا اذ اذا كانت ثبوت الوجود في ذاته فلا يمكن التعميم
في الوجود ما اوردته صاحب السبب واما ما اوردته الفلاس
كما لا يخفى قبله وان ان مقصود السبب ليس ان يكون له
في الوجود في غير السبب في نفسه او منه وضمه في نفسه
في الوجود في غير السبب في نفسه اذ لا شك ان في قولنا
السواد موجود كذا ليس ان السبب في السواد والوجود كذا
بين بل في وجه كلام انا اذا لاحظنا امر الجنان وحكمها
نحكم انما في صادق في نفس الامر ثم قبلنا الجنان في ذلك
الجنان بنفس ذلك الجنان او بغيره اي لاحظنا امره

اولا سلم قبول الذم لما ثبت على حمل الحمل على القول بالشيء
ما قبلها اذا حصلت في النفس فكيف لا يكون النفس قائمة
لها ولا حاجة لا تكلف جواب بان المراد من عدم قبولها
انفرد عنها وعدم ترتيب الآثار عنها فاما
فانهم يقولون ان جميع الامور قبل القول مدلولها بطلان
في ذكره اذ ليس الامور في الاشياء في العقل القوي والاشياء
خارجها بل وجود الاشياء فيها وجودا يكون وجودا ذاتيا
اقول هذا شبهة فانه لم ينظر الى ما شبه اليه نقلها بعد ذلك
حيث قال فيها واما وجودها في الغائبة عنا وجودا عينا
افلا فليس قد مبهم فان مراد السائل من الوجود
الاشياء الذاتية الوجود الخارجي وكلام المتن ايضا مراد من
قوله في شئ من الموجودات الغائبة عطف على قوله قائمة
بالحق فلفظ موجودة امدكر منه مقدر عليها ولذلك
انه بمعنى الموجود الغيبي فكذا اثبت الشبهة فلم يرد الى
الاشياء صورا فاما بنفسها قبل القول لست شوي ان هذا القول
في ابن قول بذلك وقد نقل كثير من كبار الحكماء والعلماء
على اقل طون انه اثبت في الطبقات للطحاوي

الدور الاول من علم الوجود است الذم في حيث انها موجودة
ذاتية اثر اصلها وانما ترتب العلم بها العلم والوجود
انما رتبته على ما مرثله الكلية اذا حصلت في الذم لترتب
من حيث انها موجودة في الذم اصلها من ترتب علمها بها
الشفقة اليه في العلم انما فانقلت كما ان الكلية بملة وجودها
الذم من عند لفظها كذلك لها وجود لفظي عند وجودها لفظي
الذم وبسبب هذا الوجود وجودا خارجيا لها بل هو وجود
لها وقد صرح المحقق الدواني به بان وجود لفظي مما يشبه لها
في الذم وجود ذم في لها ولا شك لها منشاء للذم زوكل
ولا عليها انصاف محاسنها فالوجود الذم في منشاء للذم زوكل
بشبه ليس وجودات امقولات الثانية لموضاتها ولا وجود
لها في الذم اما مبتدئ للذم في الذم وجود ذم في الذم
فقد اخطا اذ لا شك ان الشيء باعتبار وجوده
موجود معلوم ومدرك بل لا يخفى لكون الشيء موجودا في الذم
الكونه معلوما ومدركا فلو كان وجود تلك العوارض لمعروفه
وجودا ذاتيا لها لكان تلك الموضوعات عالمة بتلك العوارض
نفسا لو كان وجود الكلية لفظيا لموجود في الذم وجودا ذاتيا

لكن الكمال عاليا بالكلية باعتبار قيام الكلية به ^{لأن} القول الكلية
موجودة في الذهن مستندة لمعلوماتها بل هي معلوماتها ^{لأن}
أما باعتبار قيامها بالكلية لميت معلومة لميت يكون ^{لأن}
الكلية او معلوماتها باعتبار قيامها بذاته ولو جاز ان يكون
الشيء معلوما للشيء باعتبار قيامه بغيره لجاز ان يكون رتبة ^{لأن}
بالنسبة باعتبار قيامها بذاته ^{لأن} هو مطلقا وهو مطلقا ^{لأن}
فيجب ان يكون معلومة له فائمه فائمه به هو الكل والفرق
بان قيامها بالكلية هو في نفسه لها لا لميت في ذاته ^{لأن} الكل ^{لأن}
الكل بطلان ما في القول يكون ذلك القيام وجودا ^{لأن} منها ^{لأن}
ذاته وهو بين بل وجود ذلك العوارض بل هو صائب وجود
اصل لا يبعد ان لتلك العوارض وجود اصل بل يبعد ان
قيامها بمحالتها والخاصة المحرقة قيام اصل والخاصة ^{لأن}
ترتب عليه الآثار والاحكام فان قلت بالقول وقد ^{لأن}
واحد تم مشهوره موفرة بينهم وهو ان الصافي ^{لأن}
بالاعتقالات الثانية الصافي ذمنا بس الصافي خارجا ^{لأن}
لكل الصافي ^{لأن} ما بين بل وارتباط في الذهن الصافي ^{لأن}
قلت مع قيام ان الصافي ^{لأن} الاشياء بالمعقولات الثانية ^{لأن}

انصاف في حق ان الله سبحانه بشرط وجود ما في الدنيا يكون متصفه
بالكبر ووجوده في ربه وبعث قولنا ان ذلك الانصاف خارج
هو ان ذلك الانصاف منسب للاثار والاحكام لا لخالقها
لانه ان يكون عرض امر لا بشرط وجوده هو عرض في الدنيا
لكنه يكون ذلك العرض والانصاف منسب للاثار والاحكام
من غير ان اللفظ فلا حاجة الى جواب عن ذلك الا براد بان امر
بالمتصور والمنسب هو الفاعل الموجود في ربه يكون فاعله الله
بمختلف الموجود الذي فيه فانه ليس فاعله لاثار ما في الدنيا بقوله الله
الموجود الذي فيه ابعث قد يكون فاعله لا القلة الغائبة فان وجود
في الدنيا باعث عينا فاعله الفاعل عا ما قبل فانه مردود بان
الباعث عينا فاعله الفاعل هو العلم بالغايبه لا الغائبه باعنا
وجوده في الدنيا وقدر النفا ان العلم من الموجودات التي رتبته الله
لان فاعله جميع الموجودات التي رتبته في معلوم بل عندها
ان يكون معلوما فلا بان في الوجود التي رتبته والذين يدعيه
مفسر ان يبين فانه لا يمكن ان يناقش فيه بمنع الضرر والوجود
بان من رتبته الله لاثار والاحكام للاثار والاحكام التي رتبته ولا رتبته
او لا يثبت لاثار التي رتبته هو ان يكون متبعا عما ذكره في رتبته

الذي من ثم ان يكون شربا عليه كسب وجوده الخارج عن ان فيه لظهور
او يلزم ان يكون صفات النفس موجودة في الخارج ان
لمست اثره عليها في خارج الذي فتايل على انه يمكن ان يشاء
ويقال في معنى الميزان ان الله تعالى كسب الوجود فمذبح اول
تخرج قوله فلما كان وجود تلك العوارض لموضوعا في موضوعها
لما كانت تلك الموضوعات عاينة بتلك العوارض على ما سبقه
والا زاع من جهة التعجب اذ لا شك ان وجود الشيء في الشيء انما
يعتمد على النسبة الى الذي من ان النسبة الى الشيء يكون موجودا فيه
بالوجود الذي في كنهه وكن الشيء حالاً شرط بكونه موجوداً او
مدركا شرط بكونه من النوع الذي له على انه قد صرح الشيخ
ان رات ونحوها بان قباح الشيء بذاته شرط بكونه عالما واما
الحكم من الموجودات الخارجة فقد عرفت فسادها واما جنبا
ان تلك العوارض وجودا اصلا لموضوعها فمعلوم انه لو كان
الامر كذلك لكان الصافي الذي رتبة بالترتيب بل الصافي
الذي ينبغي ان يكتبه شرط لوجود الموضوع في الخارج لا غير
ان يثبت الشيء في الشيء بسند في وجوده مثبت له ان في
فذلك وان خارجا في خارج بل ان يثبت ان يثبت بالامر

مالم يوجد في الخارج بلا وجود ذلك في لفظ الفاسد والقول بالضرر
ان هذه الموصفات مالم يوجد في الخارج لم ينصف تلك الصفات
لكسب وجودها الخارج من جهة قيامها بالذات لا خارج الذات كجمل
الضرر لفظا اذ ليس مقصوده سوى ان هذه الصفات ليس
الضاد بل بالباطن والحرارة والكلمة الذي يترتب عليه لا تارة
فإن لم يتركه من كسب المعقول الثابت في الصفات الخارج
الذي يدل على عدم التماثل في كلام الفخر فيهم صراحة واضحة
بان لا تضاد في الخارج ما يكون الخارج طرف نفس الضاد كما
ان لا تضاد في ما كان الذي يترتب عليه وهو بان المعقول
التي ما يكون طرف الاتصال به الذي فقط ولوازمها
طرف الضاد في الخارج والذات في صلات ان الضاد
بالكلية مثلا ماله وجود الكلية في الذات فان طرف الضاد
هو الخارج بسند في وجود الموصوف في الخارج ولم يكن الكلية
لأنه لان المعقول لث في ما يكون وجوده في الموصوف إنما هو
الذات في موصوفها بالذات ان لا ينفذ الكلية القضية الكلية
في حلبة على الموصوف ثم كون الغائبة باعتبار وجوده في الذات
فاعلة لفاعلة الفاعل موصوف به في كتب الفخر وقد صرح

الشيء في كنهه وكونه العلم من الموجودات التي رتبة انما هو القول بالشيء
على ما صيغ السببه اسكنه الله في صدر الجملان في حاشية النور
او على ان المراد ما يجد وضو الموجودات التي رتبة في نور الله
على ما صرح به المحقق الشريف وبما جملته لم يثبت عند هذا
وضع الفروقة في بدايته مع انه مكابرة خلاف الاخبار وكذا
كون فاعله جسمه الموجودات التي رتبة في معلوم واما ان عند
يعلم فيقول ان الله ان يقال الميولي عيونه فاقبله محضه
بفاعله اصلا فيجب بعد ذلك بان المراد ان الموجود
التي رتبة ما يكون مرتبة في ان يكون مبداءا للآثار والاعمال
تلك النوعه ذلك فاقبلت والنقص بصفات النفس في
بان المراد بالترتيب خارج النفس ان لا يكون ذلك الترتيب
النسور والعلم به وترتيب الآثار في صفات النفس لا يتوقف على
مفهومها وتصورها بها الشبه على معنى انه محصل منها صوره
طائفة لها في الذهن بحيث لو وجدت في الخارج ايها فاقبلت
في نفسها لا يخفى ان هذا القول انما يجازي ارباب الخفيين
لوجود الاشياء بالنفس في الذهن فيلزم وجوده في نفسه
الخارج والاولى ان المتعقبات ما يكون وجوده انما رتبة وجودها

بفقه في الله لا يكون وجوده اعم من مطلقه فانه هذا العلم لا يخلو عن
اختاره السعد اسكنه الله في صدره فبان في حاشية الخبر بانصافه
الحيوان فلهذا العلم كيف دعي اعم من وجوده ان اختلافه في الوجود
بقلب الذات وذلك بتفسير اعم من قولهم ان الشيا وحاصلة في العلم
بالفقه لا قولهم الصورة العلمية لا يكون الا في مقولة الكيفية بل
ان هذا القول بالشئ او القائل بالشئ لم يقارن بكون الشئ والصورة
وحدث فبانة بنفسها كانت حاشية ذلك الشئ بل في وجود الشئ عند
في الزمن وجودا قبل وجود الصورة عطف هذا القائل على ما مر
في وجوده وحاشية بل لا يخلو انه لم يقارن بالانقلاب في العلم
في القولين اللهم الا ان يقال في قولهم انها كيفيات انها شئ
على ما ذكره بعض المحققين في تمام تحقيق ذلك يطلب من حاشية
التحريم في الامور وجودا غير معدوم شئ هذا مفقود
وما صححنا في بل فنفوا فيها بالمثال لعلنا اعم من العلم
ان الدعوى نظرية كمنح في لفظها بالاسم لكنهم اعلموا
بذلك فنفوا بالامثال وقد اندفع ذلك بما ذكره قدس سره بحكما
بذلك في ايراد الامثلة للترجيح لا للضيق
الا ان الامام ذكر في شرح الآثار ان بعض المتصوفة على ما نقله

الدوام عكس ^{الاف} ^{الاف} قدس سره قد يقال انما بان
 و ابراهيم عليه السلام للتخرج قال بعض المحققين و يمكن ان يشهد على
 تلك المسئلة بوجه آخر التمثيل بان ^{يقال} اذا فرض وجود
 و فرض انه لم يحصل السبب بنفسه في شيء من الاشياء و اصله قد
 كان و حرمه خبر فانه خبر بالنسبة وليس فيه خبر بالنسبة لاشياء اخرى
 فعلم بذلك ان الشئ بالذات هو العدم و الوجود انما يصير بشرط اعتبار
 الشئ لانه محل الخلاف يعني لما كان كون احد و ممكن
 شيئا بل بضرورية ذاتها فانه ينبغي ان يقع لا احد و ممكن
 اذ حاله في الحكم عليه و بوجه اخر قد دل على الحكم عليه و المسئلة
 قد بين ان لا يكون ضرورة صرفه فلا بد و ما قبله و في نظر اذ
 يلزم من وقوع الخلاف في احد و ممكن ان يحصل التخصيص بالثبوت و قد
 على وجه التمثيل الحكم على ما افق عليه خبر في الحكم ^{قال}
 قدس سره قال انما في شرح المحقق آية قضاة اقول انما بان
 المسئلة المذكورة بان ان احد و ممكن ليس بشيء و لا شك ان
 مسئلة ليست من تفاريع كون الوجود و انما بان
 على تقدير كون الوجود عين الوجود بان المسئلة محال بل
 نفسها لا اذارة من زوم الشاخص نعم لو قال القول يكون احد

[illegible]

293

بالمفرد أو بغيره والله كان له كون في الخارج ثم
انتهى الأمر به صدق المنفي بدون معدوم قبل القول وهو
بطلان الحقيقة الباطنة أو المدة في المكان أو ما بنا على لغة بغير الحقيقة
بغير تعرض لأبطال هذه الاحتمالات ثم لا يستدل على تقديرها الباطنة
السؤال المذكور لا يندفع بما ذكره إذا حصل البرهان ما ذكره
لغة المحضر في التلخيص المذكورة بما يدل على صحة المحضر في التلخيص
الجميع للتزديد بين التلخيص لأن التلخيص في التلخيص في التلخيص
لأن التلخيص في التلخيص للتزديد بين التلخيص لأن التلخيص في التلخيص
في التلخيص وان قطع النظر لم يقع المحضر فيها بناء على الأصل
الرابع بل الخامس الباطنة وظاهره لا يندفع بما ذكره لأن التلخيص
على المنفي قبله أو بعده الوقف عدم الوقف في الصدق في التلخيص
بمعنى عدم إذا كان اعم من المنفي لأن صادقا على جميع أرواده
فإن كان المنفي الباطنة صادقا على معدوم لم يكن فيها زكي
الصدق أي لا يكون المنفي صادقا على جميع أرواده معدوم
بما ذكره على جميع أرواده المنفي فلا يكون ما ذكره عاما عاما على
التلخيص في التلخيص الباطنة الباطنة الباطنة الباطنة الباطنة
نظر التلخيص وتمامه في اللفظ ولا يخفى أن مقصود اللفظ وظاهره

ما يقع في الوجود فيكون له وجود في ذاته
في الحقيقة في ذاته في جوابه حيث قال ولا يلزم بطلان العموم
فليكن مفهوم من مفهوم الحق المحض والعدم المحض قبل
بأنه إذا لم يكن هو ذو الحق وموضوعه فمقابلته هو موضوع الشيء
أي الثابت فالأولى في التوحيد أن يقال مفهوم الحق هو
عني بمفهوم الحق فيكون عني بمفهوم الثابت أو انما هو الحق
أو الثابت أو قول انما كانت في غاية السهولة اذا كان مراد
الشيء بالحق ما يكون باعتبار الدلالة التسمية او مراد بالشيء
الشيء كما هو المشهور والتعريف بالبعداء انما هو بطلان مفهوم
الشيء ما صدق عليه بل على كل نفس مفهوم الحق
فهو الذي ثابت قبل قولك ان اراد انه على تقدير كون مفهوم
لله الثبوت ان مفهومه عني بمفهوم الثابت مفهوم والشيء
اذ الثابت هو ذو السوت وان اراد انه يصدق عليه الثبات
في على تقدير كونه مستدام صدق قوله كذا مفهوم ثابت لو
ان يصدق شيء على مفهوم ولا يصدق ذلك الشيء على ايراد
ذلك المفهوم كما انفسه انه يصدق على مفهوم الحيوان ولا يصدق
على ارادة القول كقوله الاول والمنع والتمسك فطاعة

الحال
الشيء يجوز صدق المنفي عليه قبل القول بما يدل على
حاله في ثابتا كونه فردا للثابت اذا انما في لصدق المنفي بكونه
بشيء كونه عين مفهوم الثابت او لا منافاة بين كون الشيء
مفهوم الثابت وبين كونه فردا للمنفي لجواز كون مفهوم (د) المنفي
الامر بكونه ان الوجود معدوم واللاشيء اقول قد ثبتنا ذلك في
باب الاصل وان ويمكنه وجوب كلام الله سبحانه في كلام غيره
بوجوب التباين على انهم انه اذا لم يكن مفهوم مفقودا على
المفهوم المنفي لكانا عين مفهوم الثابت على ما نفهم التلخيص
نكونه قدس سره وبيان عليه قول الشارع ولعدم اختصاصها
في المنفي المحض والعدم المعروف او اذا كان مفهوم المفقود
مفهوم الثابت فكان جميع افراد منه رجاكت مفهوم الثابت
ذاتها اقل من كل معدوم ثابت واما ان يكونه فلا بد من عدم كونه
بشيء صانته لا بد من عدم كونه مفهوم معدوم على مفهوم
الثابت المنفي كونه عين مفهوم الثابت حتى يتبين ان افراد
مفهوم الثابت فاما امر او من ثبوت ثبوت افراد اللازم
في الوجود عين مفهوم الثابت فيستلزم افراد الجلال
انه ما ذكره ولعدم اختصاصه في الوجود من الوجود

ما به ترتیب لفظی است که لا بد که مفهوم اعم من مفهوم اصغر است
ان يكون المفهوم اعم من الالف لان ح كذا لا يكون المفهوم
عین مفهوم الالف و لا یبق بین العام و الخاص و لا یستلزم
وجوب ذلك و المفهوم من الالف هو الجموع انما طاق
ان يكون المفهوم من المفهوم هو الالف و لا یستلزم
تفاوتی علی الالف فیقول كل ان ن فكنه و كل
تفاوتی علی الالف لا یستلزم تفاوتی اول من النقص ظهوره
لا یستلزم تفاوتی و العوام
معدوم تا مستقیماً قول من كذا و هو ان لقابل ان
حده و لا یستلزم ان معدوم لصدق علیه من
بیماتوف دان جمله ان جمیع افراد معدوم لو كان و لا یستلزم
كنه بیماتوف فی حق لا یستلزم علیه من اول اذ لا یستلزم
اذا معدوم اذا كان فرد الالف و مفروض ان الالف
معدوم فی جمیع افراد الالف لصدق علیه معدوم و لا یستلزم
معدوم و معدوم و فی كذا الصدق و القول بامتنان
عن الجموع بامتنان و هو ان خاص فی الجموع خلاف العام
ممكن و قوله في معدوم المفهوم الالف و لا یستلزم

والجواب على ان بعض افراد المعلوم لو كان فردا لم يكن له شي بينهما
فقد فيه البراءة والرد عليه اذ على تقدير تسليم ان بعض افراد
المعلوم لو كان منفيا لم يكن بينهما فرق يكون الاتفاق في كون
بعضهم ثابتا لبعض معدوم ثابت وهو ظاهر وان قيل
مفهوم معدوم لا يصدق عليه ان ينفى واللام بين بينهما فرق
فيم قطع النظر من انه لا حاجة الى بيان الفرق في ما ذكره
في كلامه البديع على هذا الجواب في رد عليه ما اوردوه
في جواب الجواب على احد الدخيلين المذكورين فاعلموا للبراءة
اقول يستظهر لك ان الوجه الثاني له الذي ذكره لا ينطبق
عليه كلام المتن البصر فيس سره المتعجب ان يقال ان
وضع المقام ان بناء كلام الشارع على الوجه الاول والبرء عليه
ما اوردوه الشبهة بقوله وفيه نظر والوجه الثاني في محال صريح الاستدلال
لا ينطبق عليه الشرح على ما يدل عليه قول الشرح اي كيف
يكون المفهوم منه غير المفهوم من المنفي لا ان لا يصدق عليه
نفي وقوله ولعدم اختصاصها بميات في المنفي المحض والحق
لما امن فالبرء الاول فيه وان كان لا ينطبق عليه على
المنفي لكنه لا ينفى عليه للبرء الثاني اذ في الجواب قوله

لكن الصادق قول بعض معدوم ثابت قولاً للمعنى

ح قول مفهوم معدوم ثابت بما ان يكون قضية طبيعية لا

او معلقة ووجه قدس سره بان مفهوم معدوم اذا كان ثابتاً

كان اولاده منه رجا كانت مفهوم الثابت لان ما كان ثابتاً

نفسه كمفهوم معدوم فمتنع صدقه بما لا يثبت اصلاً كما

وذلك لانه اذا كان مفهوم معدوم ثابتاً في الخارج كان له

امر ثابت في الخارج و قد صرح به في الجواب عن السؤال

ان الصفة التي قرئت بها الشئ في الخارج متضمنة للصحة

بها بدون ان يكون تلك الصفة ثابتة فيه ذلك الشئ ثابتاً

فيه واللام يجوز ان يكون معنواً بالهركة او معدومته و بعض

المعدوم لا يبرح ذلك فغيره ايها المعدوم في السالبة

وعندها لا يفتقر وجود الموضوع بل السالبة لانها

امراية بالثابت الثابت في الخارج وكل مفهوم يكون ثابتاً

في الخارج فمتنع ثبوته لما ليس ثابتاً فيه بل يمتنع ان يكون

في الحقيقة وجود الموضوع لا يفتقر فيلان عدم الانقضاء

لوجود السلب والانقضاء الذي تدعيه باعتبار انه في قبل

في الخارج وما ورنما ظهر امر ان معدوماً انقضاء ما ذكره

في الخارج

لا يختلف في الجنب على ما قرره الاستدلال على ان الاول يستلزم
غير التجوز دون ان ياتي قبيح المعية التي وان اريد عدمه عليه في كلام
الشيخ على ما يدل عليه قوله ليس به الحسن من نسبة انرا الى اخطائه
فيما يخص العيب على عدم الدلالة اللفظية عليه على نظره بالوحي فان قيل
يقول بما فيه حمل انما هو الاشارة الى انما هو الامور واما ان كان
انما هو ان الحكم يقع بهذا الحمل وان كان التام في وجهه لم
يحبس على ان لا يقدور واما ان حمل المذكور يستلزم وجودا
نسبة فيكون المعنى الا الشئ فحينئذ على عدم التام في كلامه قد يقال في
عدم ما هو ان الحكم على الوجود والمطلق في مطلق ذكره في ثبوت الوجود
في الحقيقة وكون الاحوال ثابتة فالاشارة الى الواقعة في الحكم الشئ
الى هذا الوجه الذي هو موقوف لعظم هذه الاشياء ما ذكره اوله في
يتوجه الا براداة المذكورة عليه قال الشيخ ومن يثبت هذه الاشياء
فيكون بطلان قول من يقول ان الوجود يعادله اول الشئ فيجوز عنه
بالوجود وذلك ان الوجود اذا اريد كماله يكون شئ واحد وهو شئ
متمم فان كان شئ واحد كان ليس هو لانه ليس الذي كان عدمه في
حال الوجود كان في غير ذلك فقد صار للعدم وجودا على النحو الذي هو
ما عليه فيها سلف ان في هذه عبارة وتوجه قوله فقد صار للعدم الوجود
في ذلك من حيث الاستيعاب في التام ولا يجوز ان يكون حاصلا في وجوده
فيكون لا يتصور ان يثبت الاستيعاب في التام وهو شئ في حال الوجود باعتبار

حال غير موجود في ذاته المعشنة او قد مر ان البطلان في تحقق الاشياء لا يكون في
الابان يكون موجودا في حال عدم واما انه لا بد من نفس الاشياء في عدم
فلا نه يكون نفس الذات محفوظة في عدم لم كونه هو اولي من كون الشئ
بل لا يصح الحكم بكون الشئ اياه لم يصح الحكم بكونه اياه فقد الذات فيها
بين الوجودين وادري قوله لانه هو اول كل شئ بخبره بالوجود انه لم يكن
مصادا في مستان فاسموجودا اول واما الرابع فلا نه من حيث يتصور ان قول
المحقق فلا يصح حكم عليه بغيره هو دليل على انتفاء الاعادة وهو نوعا
فاسد بل الدليل انما هو قوله لا متناع الاشارة اليه المصدر بل التعليل
وقوله فلا يصح الحكم عليه نفس النتيجة على الدليل على ما يشهد به كانه القائل ان
عن الدعوى بغيره والامر فيه بين واما الخامس فقد علمت من العرض
خل الكلام على دليل واحد والورود قد غفل عنه ونسج عليه واما السادس فندان
قوله فلا يكون موضع الوجود من والعدم شيئا واحدا ان ربه الى قول الشيخ
واذا كان المحمولان الاثنان الى آخر ما تقدم وقوله فانبيا بالعبارة في
ان ربه الى الكلام ابن من الشيخ وموضع من ذلك الشيخ بين كلامه
الى ان ما هما واحد وثقلور ووالاعراضات الواردة على النقطة
بحكم ذكره العرض واما السابع فقد عرفت من ان ليس مدار الدليل على
الامتنان بين المتناف للمفروض وما فرض اعادته مطلقا بل عدم الاشياء
لصحة نسبة الاعادة الى الثاني دون الاول وهو متصف بغير الذات
براما الناس فلا ان نسبة الصورة العقلية الكلية لما كانت الى جميع

من على العوا فلم يحفظ الواحد الشخصية بما يدان نسبة اى دة الشخص بعينه موقوف
على الخفاية الوحدة الشخصية ثم قال لولا ما توجه به الدليل بوجه لا يرد
عليه شيء اه اقول الحكم بالاجتماع الاشارة الى ان انا هو على الوجه
التي هي على الغفلة عن الصورة الذاتية والوحيات فانها جزئيات على
ما صرح به فيمكن الحكم عليها بخصوصها في مكان الاعادة ولو صح ما ذكره في
ان لا يصح الفصل الجزئي عما لا يقرر في موضع من صدور الفصل الجزئي
موقوف على الصورة بالوجه الجزئي بل يلزم ان لا يكون المقوم مقما
على الكليات الجزئية الى غير ذلك ثم ما ذكره في الممارسة لا يندفع للممارسة
على ما سمع من كلام الشئ في بناء الدليل على ان الحكم سواء كان ايجابا او سلبا
على المعلوم ثم في لانه يتقن ذلك في ابي المعلوم والمات رة الى العدم
الذي لا صور له بوجه من الوجوه في الذن من مود وتقص الكلام
خلاصة الدليل بما مره وانما لو امكن اعادة المعلوم لم يصح حكم عليه
بذلك وذلك لانه معدوم في جميع وفي الذن لا يوجد بخصوصية فلا
يصح الحكم عليه بخصوصية مع ان اعادة المعلوم بخصوصية ليس على حكم المعلوم
خصوصية فتوجه انه لو لم يصح اعادة المعلوم لم يصح ذلك حكم السلب اي لم يصح
ذلك الحكم ولم يصح كونه معدوما في ابي وليس مقصورة بخصوصية واما
فهر عدم اذنا في النقص اليه وذلك لانه لو صح ذلك الدليل لم يكن الحكم
على المعلوم بخصوصية وذلك لانه اذ ليس ابي والوجود بخصوصية وذلك
لانه لا يصح مقصوره بخصوصية على ما قرره واما الشئ الذي لا يندفع له
لان صفة الحكم في الواقع لا يستلزم وقوع حكمنا اللهم الا ان يترك

صدق الحكم مطابقة لما في القول بالثانية واما التي الثانية فلم يندفع اليها
لان المسلم هو ان يكون الوجود شبيهاً لشيء من اقسام مدرك الحكم
منها على ذلك المعهود واما انه ليس هو الحكم عليه بخصوصية على
يكون حقيقة شبيهة بغير مسلم بل كيف يكون موضوعاً للحقيقة الشبيهة بل
الدليل على ما قرره لاحاجة فيه الى اخذ كون الهوية ليست موجودة
في الحقيقة او مدارة على ما قرره على انه لو صح ان عادة لعدم
منها عليه بان يكون الوجود اي الحكم عليه بخصوصية وذلك غير ممكن لان
ما في الذهن صورة كلية فتأمل الله به لكن لان ان ما عدم
يقين او فيه البعثة فتأمل اقول قد عرفت ان ما عدم لم يبق له هو غير
في الحقيقة ولذا في الذهن معيشة بل هو من حيث خصوصية عدم فلا يلزم
عليه اصلاً اقول انت ايضاً قد عرفت فادع قد سمع به
لان عدم الظاري لما لم يكن بانفسه اقول لو كان للعدم
عدم ما تيقن عدم استقلاله في ذاته ثم البيان ولا بد من
العدم الظاري على الوجود وليس طبيعة نوعية لافراده في يكون
بعضية واحداً بل هو مسلم ان ذلك كذلك في زمان يكون اذ هو
يختلف في النوع وعدم بواسطة خصوصيات الطبيعة الصيفية الشخصية
اذ مقتضى الفهم الواحد لا يختلف عنه سواء كان ذلك نوعاً لافراده
ام لا ولو كان طبيعة الطبيعة الشخصية مدخل لم يكن عدم مستقلاً
في الحقيقة بل اقول على المورد للمانع على المانع في الجملة هو
لا سيما ما اعتبر مع خصوصية كون استقلاله في ذاته وانه لا بد

للقضية الخارجية الكافية اذا لم يمتنع الحكم بالاجاب لا يفيق الا بالقضية
البانية والفرق بينهما ليس الا في صدق الحكم لا في اصله ولا في
ان العدم المضاف اليه لا يغير حكمه بل هو محمول عليه في القضية الخارجية
الروية الصارفة لانه معدوم في الخارج اقول لا يمتنع بل على ان
الاخبار عنه للعدم بالسلب في الخبر بمعنى انه لا يمكن ان الحكم عليه حكما
سلبا اي بقدر ما الحكم السلب لا يمكن ان الحكم عليه حكما ايجابيا
وهذا الثاني في تخصيص الاخبار بمعنى اخر اي بمعنى وقوعه في موضوع القضية
الصارفة في الواقع مع قطع النظر عن حكمها واختارنا ايجابا ثم انقول
تخصيص الدعوى بالخارجية غلط لانه على عدم الفرق بين ما يكون وجود
موضوع القضية مع صدق القضية وكيفية وجودها او ان لا يكون
الحكم فيها بناء على ان الحكم لشيء من صور الموضوع الذي هو الوجود والعدم
وهو صدق ما اورده من ان العدم المضاف اليه لا يكون له حكم
عليه غير اعنه والعلم بالبرهان انما يكون بعد العلم بالخارجية
فتقبل اقول المراد بالعدم المطلق في هذا المقام ما اذا كان يكون هو
العدم المطلق او رفع الوجود وعلى التفسيرين المراد منه اما فهو
العدم او ما صدق عليه العدم وعلى جميع تلك التفارقات العلم بالعدم
بعد العلم بالكنهه وعلى التقدير الثاني المراد من العلم التفصيل او العلم
بالعدم في الخارج محوي في العدم المضاف اليه سواء كان المراد منه
الانصاف المضاف اليه المسمى كعدم زيد اذا المراد الى الخارج او

كلمة

وحيث نزل من ذلك اللاحقات اجزاء كثيرة ولا يتوهم بالوجود
الا اذا كان المراد من العدم من تفوقها مقومها ومن العدم
العلم بالكنه مفصلا ومن العلم بالعدم المطلق العلم بمطلق العلم
ان يكون محلا او مفصلا ^{والشبهة ممنوعة} فاعلم في كل
الشبهة الشرعية اهـ ^{فيلب} اقول لا يراد عليه ايرادها وبيان
العدم المطلق لا ينبغي كونه مطلقا ثم ينبغي كونه معدوما مطلقا
بين وبين ان يفهم من الشبهة هو ان العدم المطلق مادام مطلقا
لا يعلم لانه لا يعلم اضما ولو كان مطلقا لان ذات العدم المطلق
لا ينفصل عن العلم به وتعلمه عليه لغير الاضافة اي بشرط كونه
لا يستلزم معلومته فالكونه مطلقا وجاصلة هو ما تقدم السيد
المراد من الشبهة من بعضهم الا ان فيما تقدم من الجواب على ان المراد
العدم المطلق ما اعتبر عدم الاضافة فيه اصلا كلف لك الشبهة فاعلم
تمام وان كان المراد من العدم المطلق هو رتبة الوجود كما هو المشهور
فيهم اذ حاصل حجابها هو ان لا منافاة بين القول بعدم العلم بالعدم
المطلق مادام مطلقا وبين القول بعدم المضاف لان العدم المضاف
لانتم انه يستلزم العدم المطلق مادام مطلقا السيد قدس سره و
به انما لا ينافي الثاني فاعلم في كل الجواب لا يخفى على اهل البصيرة
التي هي من بقاء الشبهة اذ مدارها على ان المراد من العدم المطلق
علمه العدم فاعلم قدس سره مكذا ابا ذكره في الشبهة با و

فإن قيل قد يقال في المعتبرين في الشيء من حيث هو
منها اه أقول سائر الشيء من حيث هو كذا المصنف وقد عيانه أن المصنف
منه اثبات كونه اللاكون له صورة في العقل أن يكون معلوما
رواها وكذا الشيخ أنه لا يعلم فاعلم أثبت سلطنة بأنه صورة في العقل
طريقه عكس كما لا يخفى على الناظر فاعلم في توجيها قد سجد
فإن المقتضى إلى الملك هو العدم لا الوجود وهو مفهوم الوجود لا يكون
مضافا إلى الملك حقيقة ولو أطلق عليه أنه مضاف إليها فانه غير
اسم له على مفهوم العدم الذي هو مضاف إلى الوجود وإذا كان كذلك
المفهوم كدليل في الوجود عليه المفهوم كما اختارنا أنه لا يعلو ما هو
به قدس من ثم أن كذا في مفهوم العدم لا يطلق والمفهوم في العقل
في العدم المطلق احتمالات أحدهما هذا المفهوم المركب التقديري وهو
أنه ليس بمركب في المقام أو لا يتوهم أحدهما هذا المفهوم المركب لا يعلم
ولا يحسنه وثالثها هو من هذا المفهوم وهو سلب الوجود المطلق وثالثها
سلب الوجود في وجوده وظاهر العبارة لا يلبس عدة لا ينفصل بالعلم
إلى الملك واليقول لا شك في مكان تصور سلب الوجود المطلق والآخر عنه
بكونه سلب الوجود المطلق لا ينافي كونه موجودا مطلقا إنما الخ
بأنه لا وجود ولا معدوم ولا كونه معدوم موجودا وثالثها مفهوم
بأنه لا ينافي أنه وهو الوجود لا يكون إلا في الوجود والعدم
في عدم الوجودية والظاهر في هذا هو المراسي في المقام لا ينافي

فدس سر نه ای سنه المصنف المولود فی النصف من الیوم
مدون الاضافه الی امر مالا یکن تصور هذا الكلام وهو ان
المطلق لا یعلم ولا یخبره کان حقا ولا غلا فی الاول مال ند
فی حاشیه التبریر ورد علیه البه بعد التبریر ووجه الثاني اقوال
فیرید ان قوله قدس سره والیه تصور مفهوم الیهام للمضاف
لنقدم تصور بوجه بالی قوله وینشی الی المطلق فیلخصه لان
الیهام لو کان المراد منه المطلق لاشترط الاضافه وقد عرفت المراد
بیشرط لا وکذا قوله ولا یقل من ان رکع مفهوم المضاف الیه فی ذلک
لان هذه الکت رکع من یظهر اذا کان المطلق معنیه بالمضاف
لمفهومه والمطلق الذی معنیه بالمفید هو الاخر ولا یشرط ان
مراده قدس سره هو الثالث ووجه غیر مراد فی المضاف اولاً
لنقوم کونه غیر معلوم ویزوج من غیر ضار فی مقصوده اذ مقصوده
الاضافه لان العقلیه وان لم یکن مراده نعم بوجه انه لما کان
فی ضد استیفاء والا خالات فینبغ ان یدکر الیه الرابع ای الیهام
بیشرط لا لانه لکنه لم یتر من له هذا لذكره ینتمیل نقلاً عن البعض
على ما ذکرنا قوله والیهام ما یعرف مفهوم الیهام المطلق من افراد الیهام
علیه مفهوم الیهام ضرورة ان کل فرد من افراد الیهام المطلق فانه
الی شیء کما قوله واستناع الکلیه بطر فانه ما جاز لا غیر عما صدق
علیه المضاف وهو یتم ما صدق علیه المطلق فلهذا لا یخیر عنه

لكن لا يظهر فرق بين التوحيين في ذلك كان هذا هو ان لا يترادف
بعدم لفظ التوحيين وعدمه بين التوحيين بشرط ان لا يكون متصفا بصفة
ولو كان كذلك لكان مطلقا ولا شك ان ذلك لا يكون مطلقا فليس
خلاصه كلامه هو ان التوحيين المطلق ما دام معدوما مطلقا لا يخرج عنه
انه لا فرق بين التوحيين المطلق والمتوحيين في ذلك ^{فما} وانه لما جاز الـ
عنه البقا اقول فيه بحث لانه ما عليه التوحيين هو الرفع لان كل عدم متوحيين
فذلك ان الرفع سواء كان عدما ما يحتاج او في الذات او في الحكم اما اذا
المراد منه التوحيين المطلق هو رفع الوجود المطلق فقد شك ان ما صدق عليه
المتوحيين ليس نفسه ما صدق عليه التوحيين بل الرفع لان رفع الوجود
ليس رفع الوجود المطلق لان رفع الوجود هو رفع الوجود لا رفع فردية
ضرورية والاتفاق قائم هو رفع الوجود وبنى رفع المطلق ورفع المطلق
الوجود بل لا يبعد ان بين الوجود المطلق ومطلق الوجود لكونهما
خالفا لهما ذات الوجود لا يبعد حمل الكلام عليها اربعة اقوال ان المراد الوجود
توحيين من تلك الاحتمالات بل معنى كلامه هو ان التوحيين المطلق لا يمكن ان
يخرج عنه الا بنوع من التقابلية والاضافة الى الموجودات تفصيل
ما ياتل في تفصيل المقالة الاولى في بعض النسخ في بعض النسخ
في المطلق حيث حال وحيث موضع شك ان التوحيين بالذات الوجود
المراد به هو الوجود او الوجود في بعض النسخ بل هو فانه
يصل الى كيف حكم عليه انه حاصل او غير حاصل والمجاز في جوابه ان الوجود

اما ان يكون مفردا لا تركيب ولا تفصيل فذلك يمكن ان يتصور اليه لا يجوز
من المقابلة بالوجود لا بالنسبة اليه كقولنا فكل ر ذو قشرة فكل
الكل ان يتصور بانه للاجسام كالمقابل وقد ايدى تصور بانه كالحجار ^{البار}
فكلون المفرد تصور العوزة امر ممكن ونسب الملح وتصور نسبة السور
في نفسه فذلك يكون متصورا ولا مقصورا ولا ماب له واما الذي فيه
تركيب فمثل عند ابي وتماما واثبات بلير فانما مقصور في صفة
عمن كانه تم تصور تلك الصفة امر ان على تماس امر ان الوجود
يقا صل الا شيئا هو الموجود المركب لهوات تكون هناك فلهذا شيئا
اشان بها جرائ كذا بالقراده والتأليف منها هو من جهة ما هو تأليف
تصور نسبة التأليف من جهة ما هو تأليف من جهة ما يوجد فعل هذا ^{المتوسط}
ولذلك انهم المعلوم فكلون المعلوم انما تصور معدوم الموجودات ^{في} تلك
لا يخفى عليه ليد التام كمال وقته ولطافته وفيه الاسكال الواردة ^{في} هذا
في المعلوم المطلق انه متمتع بزمانه لا يعلم ولا يعرفه بل ^{في} المعلوم
فما لبث في مقام عسى ان يستفاد في ربح كثر من النسبة والادام ^{في} والتم المعلوم
للادام اقول فكل ذلك الشئ لا يجوز ان يكون على الثاني بل هو انما ^{في} على ان
بالعلم المطلق ما صدق عليه المعلوم على ما صرح بحيث قال الفيلسوف
عليه السلام واما سائر الله فليس له في الحاشية حيث قال في نفسه كذا ^{في}
ان ما صدق عليه المعلوم المطلق هو اما الوجه الذي ذكره قدس سره
سقوط جواب الشئ في قوله ما نسبته اليه والى التوجيه هي فيه وكذا

توجيه الحق فيه وكذا ما ذكره لنوعه وسطحه على ما هو الحق فيه وانه الحق
تبريد وبيان الحكم على تقدير ان يكون المراد بالعدم المطلق ما هو
علمه مفهوم السلب من غير إضافة الشيء اصلا لا سلب الوجود المطلق
ثم ذكره من الوجه الاخر الحكم بالشيء نفيه ان ما ذكره الشيخ مما نقله
الحكم المذهب المطلق بالشيء العلم بدل الاضمار عنه وجواز ذلك في
المضاف والمراد بالعدم نقاب العدم المضاف سواء كان في لا
او ممكن وفيما نقله كون حكم على الحالات بانها كيف تصور ان هذا في
هذا او ما صدق من كونه الشيء على عقولها ليقين لها حيز والعدم
الشيء انما انجذب عن الاول ان العدم المطلق هو اقول الظاهر ان العدم
العدم المطلق على العدم المطلق على ما اشار اليه قدس سره حيث كتب
على قول الشيخ لان النزاع فيما صدق علم العدم المطلق فتمت كذا في
ان يصدق علم العدم المطلق ما دام كذلك لا يكون معلوما ولا
مستلزما والظاهر ان جمل العصبه وصفية في محال في جواب الثاني ويدل
العلم المستقره نصا حاصل في جواب عن الاول ان العدم المطلق
مطلقا لا يخبر عنه وصحة الاخبار عنه لعدم الاخبار بما يعتبر معلوم ثم
يوصف بوجوده في الذهن وصدق حكم على تقدير كونه معدوما ولو
في جواب عن ان قولنا العدم المطلق لا يعلم ولا يخبر عنه قضية وصية
لكنه انما يخصه ولقد باننا اخذنا في الذكر وقصدنا في الاول انكسره
اراد ويدل على ان اللفظ هذه ذات العدم المطلق من غير

يكون مقولته واما مطلق بل باعتبار غير معلومية هذا الاضاف الى ان
 قوله لمعانيته باعتبار انما هو واراد على قوله مع اقصائه بدلالة
 معلومية هذا انما هو و هو مطلق بل ما قررنا لان العدم المطلق
 عدم ما مطلق لا يكون مضافا الى بنية اقوال بعد حمل العدم المطلق على
 غلبة العدم المطلق في شئ ما الله في شئ ما ينفك و هو لا ينفك
 في غير ذلك بل حال وجوده في الزعم لا يلزم هذا الحكم فكل ذلك
 من العدم المطلق مع العدم المطلق ان لا يكون موجودا
 العدم المطلق مع السلب الغير مضاف الى شئ مطلقا ما يشاء الله
 سر حيث قال بعضهم له فالمراد بالمطلق ما يكون مضافا الى الوجود
 والمراد بالمضاف الى ملكه ما يكون مضافا الى خصوص احد الوجودين
 قدس سره لا يخرج من الايات الله المعنى العدم المطلق الذي هو
 يكون المطلق له اقول هذا الكلام من المعنى صريح في انه محال على
 سلب الوجود المطلق واما اورد من النظر حيث قال العدم المطلق
 لا يمكن ان يعلم الا بعد العلم بالعدم المطلق فبقية ان يحكم
 السلب لان العدم المطلق بهذا المعنى مضاف الى الوجود المطلق
 ان العدم المطلق مضاف الى الوجود في خارج و لو قيل انه اراد بالمطلق
 ان لا يضاف الى خصوص الوجود واما مضاف الى مضاف الى خصوص
 الوجود في خارج او الذي في غير ذلك من اللفظ اقول في لا يمكن دعوى كونه
 تصور لا يكون في خارج مثلا شوقا على تصور لا يكون المطلق

منه البراديين ولا يخفى وقد اجماع وبه حمله على ما في المستقل
ومن اشبهوا ظاهر الكبر لم يندفع حقيقة ولم يتم البيان كما زعموا
لأنه ان يقول بعد عدم الظاهر ليس مانعا مستقلا بل مع خصوصية
وذلك لوجهين احدهما ان يكون من جنسها وكان مانعته مشروطة
بفصل نوع مخصوص والثاني ان يكون مانعته له وكان مانعته بشرط
شخص خاص فالأيراد والامتناع حقيقة متماثلان المصداق لا كشي
عوده مع نفسه قبل ان يقول في الشرح في التبعات الشفاء بعد بيان
ان المعدوم لا هو فيه له المعدوم اذا اعيد يجب ان يكون بينه وبين مثله
لو وجدته لفرق فان كان مثله انما ليس هو لانه ليس الذي كان معدوم
وفي حالة عدمه كان هذا غير ذلك فقد صار المعدوم موجودا على النحو الذي
هو مانع التبع فيما سلف فلا حاجة في هذا الاستدلال الى ان كان
فرض وجود المثل مجبعا مع المعاد حتى يرد عليه ان التماثل من
فرض وقوع اعادته مع وجود مثله ويمكن توجيه كلام المصنف ايضا
بوجه يقطع على كلام الشيخ بان يقال ان يقول لا يمكن عوده مع مثله
لان كس عوده مع امكان وجود مثله بل لا عنه اقول بدار دليل الشيخ على
ما سبق ان شاء الله من انه لا يتم ما فرض اعادته عن مثله لثبوت في نفسه
الاعادة اليه بناء على عدم انخفاضه وصدقه والاعتناء والالكان موجودا
حين المعدوم ودار دليل المصنف على ان التماثل هو عدم الابهت
بين ما ليس فابن هذا من ذلك ثم علم كلام المصنف على قوله لا يمكن عوده
بوجه وجود مثله بعد على الانصاف المصنف لا قبل ان يقول

الجماعه اقول هذا الحق لعدم عدم وجودها مستلزم لان استدلال بان لا مستلزم
تدليس استثنائي مركب من مقصود لزوميه و مستلزمه في نفسه مستلزمه
على استلزامه بل هو عدم الاستلزام بين الاثنين وليس فيه وجود
ان لزوم الشيء مستلزم لزومه لجزء معين منه بل ليس
منع الملازمه التي سبقت كرها المعصيه فمالم
الحج سببي اقول هذا التصريح منه بان المراد بالوجود في الوجود الغني لان
ما قيل في بيان وجهه انه مراد وانما يكون بهذا المعنى لا يكون السبب
واخلا في مفهومه وجه ظهر مدخله كونه الاسكان ووجودها وانما فاع ما اوت
الشيء به بقوله لا قيل ان يقول كذا اه قدس سره فليس كونه الشخصا
له في ذاته ان يكون هو وجوده قد دفع هذا السند الاستدلال المعنى
قال من حيث الزمان من الشخصات اراد ان الزمان ووجوده في وجود
به الا يقال مدخل في شخصه فاذا انقطع انقضاءه من حيث هو زمانا
الوجود يتخلل الدم لم يبق الشخص واه الا ان حدوث مدخل في
ولا يبعد من الزمان مدخل في حفظ ذلك الشخص شبهه و انقضاءه من حيث
هو زمان الوجود فلا يلزم من هذا الشاعه و يتوالت الوجود اقول ظهر
ان من قال بان الزمان شخص اراد بالشخص ماله مدخل في الشخص
شخص ولا انقضاء الساعه له حتى يتوجه انه يلزم على هذا الاستدلال
الوجود في زمان واحد وكلامه في غير ما ذكر الي ان المراد الشخص
هنا ان اراد الشخص كونه متوالت الشخص وان اراد كونه ماحضه له
كعدم الوجود في الشاعه بل على ان الزمان من الشخص ماله مدخل في

سبحه المعلوم اذا اعيد احيى الى ان ياصح نحو ان كان بها هو
ومن فوجده وقتها اذا اعيد وقتها كان المعلوم متبدا لا متبدا لان
المعروف هو الذي في وقت ثمان فليس ما نقل عنه وبين كلامه هذا
مذراخ فبمكس ان يقر ما نقل عنه من اني كوني الزمان من الشخصات
فهو محمول على ذات الزمان الذي فيه الشيء وهو ليس من الشخصات ولا
يحمل الشخصات على الزمان الذي فيه فاذكره في الشفا فمردوه هو
كون الشيء في الزمان الذي حصل فيه بخصيصته وبميزته من مثله مثلا
اذا وجد في زمان ثم وجد بعد مثله وهو ما لا ركه في تمام حقيقة
وجميع العوارض الثمانية ولكن بامتنياز عن ب انما هو باعتبار
كونه موجودا في الزمان الذي في ميزته لا عن ب لا يخفى ان خصوصية
الزمان مميزة له بل يخفى ان انما هو موجود في الزمان الذي في مثله
انما هو مثله لكونه في الزمان اللاحق مع قطع النظر عن خصوصية الزمان في
وكان نحن ذات الزمان الثاني ممكنا قبل نحن الزمان الذي في
يعرض لوجوده في الكائن امتياز اعبر مثله وهو ب كماله وبالطبعة كون
الشيء موجودا اول بخصيصته وبميزته من مثله وتوابع ذلك ان تمام
طبيعة المفهوم المشتك بين فردين لا امتياز بينهما بالذات ولا بالوا
الثمانية ولا يوجب من الوجود الا بالعدد اذا وجد في الشيء ابتداءا
شخصا في الشيء واذا تحقق هذا المفهوم بحسب خصوصياته في الشيء انما
كان مثلا شخص الوجود ولا امتياز بين الشخصين المعروفين
فبذلك لا ان يكون الشخص موجودا اول بكونه مثله موجودا انما في شخص

انما هو يكون موجودا اولاً ومنه انما هو يكون موجودا ثانياً
كأن كان له فلو انتم الشخص لوجب ان يكون له وجود
ابتداء فلو لم يكن الشخص لم يكن له وجود ابتداء
وهو الزمان السابق اليه فيكون له زمان سابق وهو
الوقت فانهم فانه مع توفيقه في كل الالفة لا يمكن الا مبدئياً
ومنه يكون الشخص موجودا سابقاً ويكون منه موجودا لاحقاً
انه لا فرق بينهما بوجه من الوجوه فثبت الوجود السابق واللاحق اليه
على التوجيه السوية فليس يكون الوجود السابق له لانه لو كان
فانقول اذا كان هو الشخص يكون موجودا سابقاً لا يكون له الوجود
اليه ادنياً ولا مثله على السوية وكذا هو في السهل اذا كان يكون موجوداً
لاحقاً لا يكون له الوجود اللاحق اليه على السوية است اذا حال احد
شخص زيدا بالشخص المخصوص به دون غيره يقول لا تصور ان شخص غيره
بهذا الشخص لان الشخص هو زيدا مثله فلهذا لا يمكن ان يكون له
المرسبي لا يثبت الا بالاضافة الى موجود او فكل لم يثبت موجوداً
لم يثبت التلخيص فالوجود الاول لا يتصور فيه التلخيص الا بالاضافة الى وجوده
لاحقاً وهذه التلخيص لا يثبت في غيره الهوتية فكل فانه اولاً يكون
لهذا في وجهين الاول ان المراد من كونه شخصاً احد المعنيين الذي
الافق واما ثلثه فليس ستر فانه ان يكون له وجوداً من شخصاً
يكون له الشخص فانه ان كان في انه كذا ان يكون كلام الشفاعة
من اعتقد كون الشخص شخصاً فيكون الزمان سابقاً واما ذكره

شعير أو لسيه في الكلام المقول حديث النمل وأنه لابد من تحقق الأشياء
بشيء وبين تأريض عادته . . . الشيخ سلفا بك لأنهم أقول لما كان
ما ذكره الشيخ لم يقطع به الشيخ الأول بغيره ليقطع به الشيخ الثاني في العلم
فيجب له أن يوفق قوله ولو جعل للدفع عن النسخين ويقول لو جعل للدفع
الجملة المدعوم به ليقطع للنسخين . . . العلم . . . ولأنهم لو لم يكونوا
كل منها حده أو قيل أقول فيه قد عرفت ما به يندفع هذا الشيخ في
كون الشيء في الزمان ما يميزه عن مثله فلا بد من إعادة الزمان حتى يتبين
الامتنياز أقول أنت أيضا قد عرفت ما علة . . . العلم . . . ولأن
ما يوجد في الزمان أو قيل أقول إذا كان كون الشيء موجودا في
من كنهه من زمانه فلا بد من بيان ما هو الشيء في وصف الاستدانة قبل
ما يمكن أن الشيء من حيث كونه معا وابتداء وبالجملة إعادة الشيء شيئا
كقصة المبدأ الذي هو من مميزات الشيء ولو أنه فلو اعتمد الشيء على
أصلي المتناهيين أقول هو ليس من كون ذلك من مميزات الشيء
وكونه مخصصا في جهة لا يتفق لا عرفت أن المدعى المصلحة إعادة للشيء
بشيء مخصص لا بجميع خصوصياته ثم لو سلم أن المبدأ ما يوجد في الزمان لا
سواء كان معاد أو لم يكن معادا فتقول غلبة الإسراء في بغيره كونه متبدا
لا كونه متبدا من حيث كونه معادا ثم لا بد أن يقول المبدأ وجودا ولا
لا ما يوجد في الزمان إلا في لا يتفق ما لا يتفق من المتناهيين في
الزمان العاد . . . وأما ما ذكره من الصواب في أن الصواب في القول
في كونه من حيث كونه في ذلك الوقت ويقال في ما ذكرنا يمكن أن يبادر

ذلك الوقت من غير ان يترتب على هذا ان سبباً من حيث ذاته قد وضع
منه ذلك ان الشئ الذي هو رداً غير هذا الذي ذكره المصنف في الاصل
قال في هذه المسئلة اقول ان من مضمونه ان يكون لا يندرج تحت نوع
او يكون نوعه مخصصاً في نفسه قدس سره وقد كانت في كل
اقول وما نلونا عليك في مواضع المذكورة سابقاً بطرفه
الايرادين اما الايراد الاول فلما ذكرنا فيه انه الرادى بان كان مثل
امكانه في ذاته لا غير الشئ لا يمكن وجوده مجتمعاً في ذلك الشئ حتى يرد
عليه المنه من انما ذكر لا يمكن ان يكون وجوده المثل مطلقاً لم
يقول بل انما يرد في ذلك الشئ في تمام الامة والوارضه المنتهية في
الوقوف منها لا بالحد ولا في ركنها فلو كان ذلك الشئ ممكنه لكان يكون
مثله انما يمكن لذاته على انما نقول وجود مفهوم حاصل من الشئ في ذاته
ان لم يكن ممكنه فلا يكون وجوده الاول ممكنه وهو في اذا كان الاول
ممكنه فيكون هذا المثل انما يمكنه كما عرفت ان مثل الشئ هو مائة الموصوفه
في انما في تلك واما الايراد الثاني فلما عرفت انما انما الشئ عن مثله الموجود
بدله بالاوليه والثانويه اقول وما دعى الايراد الاول وهو الذي ذكره
المصنف فيظهر حاله فانلونا عليك في مواضع المصنف في الاستدلال
لا يخلو في التوجيه واما الايراد الثاني وهو الذي ذكره قدس سره في قوله
وقد عرفت تفصيلاً في انما علم بالضرورة ان محال العلم انما
اقول ان كان الرادى باعادة الشئ بعينه اعادته مع جميع عوارضه وخصوصياته
فقد شك ان محال العلم في الشئ ونفسه في ضرورة انما الرادى

لا عار في لثمة العار وانه مع جميع عوارض الشخص في نفسه فان قيل
استحق بخلل القدم بين الشيء الواحد من هذه النسخ في ورها بل هو
ذلك التخلل بان يكون موجودا في زمان ثم بعد ذلك في زمان ثان ثم
في زمان ثالث في زمان ثالث ويرد عليه ما اوردا عليه من ان التخلل
ليس بحسب حقيقة انما هو زمان القدم بين زمان وجوده وبينه ولا يترتب
الايراد ولا يتم المراد الا بما ذكرنا من ان يكون الشيء موجودا ابتداء
من شخصات ذلك الشخص ونقصانه اذ على ذلك التقدير لو فرض
مبدأه وانما يلزم ان يكون الشيء باعتبار وجوده اولا اي وجوده معا
على نفسه وهو موجود بالقرين فلا يقبل مع اخلل القدم بين الشيء نفسه
يكون عدمه مشهورا وساقا لشي واحد بعينه بالسبق الزماني فانه اذا
جاء الاعادة يكون سابقا على عدمه وهو بعينه مسبوق واما ذلك القدم
وهو موجود بالبعيد وهذا الجداء الدور فان لم يستدركه تقدم الشيء
بالنفس بالذات ومن هنا تبين ما في قوله ان التخلل حقيقة
انما هو زمان القدم بين زمان وجود الشيء بعينه فان تخلل زمان
بين زمان وجود شيء واحد بعينه يستلزم تخلل القدم بين شيء واحد
بعينه بان يكون ذلك الشيء بعينه سابقا على ذلك القدم وهو بعينه
به فان قيل لا يلزم لزمه بل يلزم تخلل القدم بين وجودي شيء بعينه
فانما هو باخلل الوجود يستلزم اخلل الذات بغيره فلا
يقتضي ان الشيء الواحد لا يكون له وجودان خارجيان فان
الوجود اي اصل يكتسب هو بعينه في نفسه وان كان غيره بحسب الاشارة

اول نسبة الوجود الى الامة ليست نسبة الوارث الى مورثه
واختلفت مع الحفظ ووجه الذات اذ لا وحده لها الا باعتبار الوجود
ثم على تقدير جواز ذلك لا فرق بين الامة والوجود في جوارح الاعضاء
او ر عليه ان الحق تقدم الشخص الواحد على تفسير بالذات في غير اعتبار
تفانيه ولو اعتبر به لا يري ان الشخص الموجود في الزمان سابق على نفسه
بالزمان ولا يلزم منه ذلك لان من حيث هو في الزمان السابق مغاير لنفسه
هو في الزمان ولا يلزم منه ذلك لان من حيث هو في الزمان السابق مغاير لنفسه
في الزمان اللاحق ومن هنا قيل في قوله فان تكلل زمانا لعدم بين زمان
وجوده يعني يستلزم تكلل عدمه بين شي واحد يعني بان يكون ذلك الشيء
بعينه سابقا على ذلك لعدم وهو بعينه سوف يرثه فانه ارادوا يكون الشيء
سابقا على عدمه وهو فانه يكون ذلك من غير اعتبار فاعراض به السابق
والمتسوق ولو باعتبار من الوارث الشخص فلهذا فيهم اذ لا يلزم
من تكلل زمان بين زمان وجوده شي واحد بحسب الشخص وذلك لانه
ان يكون الشخص في حاله واحد او يكون الوارث الشخص مختلفه
وان ارادوا كونه كذلك من غير تفانيه في عوارض الشخص فهو مسلم كل زمان
يستلزمه ثم ما ذكر ان اختلاف الوجود يستلزم اختلاف الذات
ان ارادوا باختلاف الوجود مطلقا يستلزم اختلاف الذات باعتبار الوجود
لكن في مقيد وان ارادوا اختلاف الوجود ولو باعتبار الوجود
اختلاف الذات بالذات هو ذلك المطلق وان ارادوا باختلاف
الوجود بالذات يستلزم اختلاف الذات بالذات لانها لا يمكن

مخطط فيب اذ حق لكه غير مغير بالموز واذ المراد بالثنية الوجودية
بالاعتقاد كما باعتبار عروضة اولادنا نيا لا بالذات ثم ما ذكر في ثبانه
غير تام اولاً بلزم من عينه الوجود في كل حال في قوله ان لا يختلف
في ذاته واحد بالذات اذ لا يقع لكون الوجود عين الوجود
في قوله الا انه لا امتياز بين الوجود والوجود كحجب الخاضع كما الاستدلال
بين السواد وموضوعه في الخارج ولا شك الا هذه القدر لا يتحقق عدم
اختلاف الوجود في جوار ان يكون نسبة الوجود في المختلفين
الامية الوجوده في قوله كذا لكم دعوى عدم الفرق بين الامية
والوجود في جوار الاعادة ثم والسند وما نقل عن الشيخ في التعلق
من قوله ولم لا يكون الوجود بنفسه معاد او يكون لوجهه اي معاداً فيكون
احد وبت اليف معاداً فيكون ليس هناك وجودان والا وقال
اثان بل واحد بعينه معاداً ثم كيف يكون العود ولا اثنية وكيف يكون
و يجوز ان يكون المعاد بعينه هو الاول ليس معناه انه ابل مراد الشيخ
هو انه لا وجه ولا سبيل الى القول باعادة الشخص بعينه مع القول بعدم
اعادة الوقت والوجود وهدوت بقاء على ما تقر بعينه من ان الوقت
بالعين الذي ذكرناه انما في شخصات الشخص وقوله وكيف يكون
الاثنية ويجوز ان يكون المعاد بعينه هو الاول صريح في ان مراده
ما ذكرنا لان الاثنية انما يبا في اعاده الشخص بعينه في شخص
الاولى في شخصاته فقط ان الاول الشيخ بالانكسار
بعينه ليس هو المعاد بعينه مع جميع الفوارض من شخصه ام لا اذ المراد

ثان

ليس فيه ما يظهر من كلامهم اني متبع افول ما علم عليه في دفع
ارادوا عليه قد عرفت فساد ما اردوه على ما ذكره الاستاذ في
التمثيل فجوابة ان ما كان من الذات موجودة في الزمان الاول ثم علم
وقد في الزمان الثاني ثم وحدث الزمان الثالث فليزوم تقدم نفس الذات
على نفسه بالزمان ولا يكتفي التفسير الاعتباري لان مفروض التقدم نفس
الذات كما ان مفروض التأخر هو نفسها اليها ولا شك ان التقدم والاختلاف
متقابلان فيكون موضوعا احدهما هو موضوع الآخر من غير اعتبار
تفسير اصلا فان التفسير الاعتباري لا يفيد لان التفسير انما يفيد في اجتماع
التفسيرين اذ كان الموضوع واحد الاعتبارين محلا لا محله ومفيد بالاعتبار
الآخر محلا لا في الموضوع في حقيقة هو ذات المحل مفيد بالتفسير لان
المحل من حيث هو وقد عرفت ان موضوع تقدم هو الذات ثم حيث
يلازم وصف موضوع التأخر بغيره والنقص لوصف الشخص الموجود في الزمان
اذ لم يملك فيها عدم مدفوع بانه لزم تقدم الذات على هذا التقدير
بغير تقدم الذات على نفسه بل لللازم عدم مدفوع بانه لزم تقدم
على نفسه بل لللازم في تقدم الوجه في الزمان الاول باعتبار وجه
في الزمان الاول على نفسه باعتبار الوجه في الزمان الثاني فيظهر
ان كمال دليل عدم بين زمان شخص واحد بعينه يستلزم تحلل عدم
بين شيئين واحد بعينه ثم يخار ان الميراد اختلاف الوجه بالذات المستلزم
اختلاف الذات فلو لم يكن الميراد الميراد بالذات فيكون الموضوع
باعتبار ممدود في احوال لانها من اجيب به ان يحل على ما ينبغي

عليه الجواب ولو اوردوا السؤال كنهه ان الوجود واحد بالذات
سلكوا لما كان هذا الشيء موجودا به مرتين فاللزم تحلل العدم بين موجودين
اولا موجودية ثانيا فاجاب انه قد مر في الشيخ كنهه بالمراد ان الوجود
وكون الشيء موجودا والوجود واحد على ان يفرض اعادة الوجودية الاولى
فيهم في التعريفات ثم الرادوس عليه الوجود للماهية في فحل ليس مجرد عدم
امتيازه عنها في فحل حتى يتناول جميع الاعتبارات بل بالذات كما ياد
عليه كلامه لا لا يكون تبدله مع انخفاض وحدة الذات نية لا يكون تقوم
الذات وتصله دون وجوده للبرود عليه ما اوردته ثم ما ذكره في قوله
التعريفات لا كان باطلا ما ذكره من التعريفات الغائبة كان فاسدا
على ما مر قدس سره لا خلاف في وقوع الامتياز والتعدد في قول
في نظره من كلامه هو ان يتم فلا يفسد احكاما ان المعلوم المتعارف في الوجود
بما كان هو منية في الذهب ولا فالحكم والحقوق من الشكليات السببية للوجود
يقولون بالامتياز فيه وسائر الشكليات الزبانية ما ذهبن عنهم يقولون بعدم
الامتياز وتاثيرها في ان المعلوم المطلق اي باليس له وجود في فحل ولا
في الذهب فصل الامتياز في جهة ام لا قد ذهب الحكماء والحقوق من الشكليات
بعدم الامتياز لان الامتياز فلا بد ان يكون له هو في جهة فحل ولو
في الذهب فلا يكون معدوما مطلقا وسائر الشكليات ما راوون شيئا للعدم
الاجزئية وليس عندهم لها وجود في الذهب زعموا ان العدم المطلق
ممكن وان كان في هذا الخلاف اشكال صاحب الوقف حيث قال
في عدة مرات ثم الخلاف في الوجود الذي لا تارة للعدم وانما

الذي العقل فان كان ذلك التمايز كونه موجودا في الذهن
بالموجودات في الذهن او في قلبه ولم يكن للعدوات تمايزة وان لم يكن
التمايز كونه موجودا فيه في العدوات العرفية تمايزا بحقيقة او عليه
مما يجب الفاعل مدونه خارج التجربة ان مردود بان انما يكون العقل
المتشابه الموجود في الذهن فيقولون تمايز العدوات وجعل المتكلمين
لهم الفاعل بل عدم تمايز ما دفع بان الحكماء لا يقولون بان تمايز العدوات
العرفية بل بان تمايز العدوات الخارجية وما يدل على ذلك في كلامهم ان
من ان الحكماء والمتكلمين لا يقولون بعدم التمايز مطلق بل بعدم التمايز
في الذهن كيف والمعتزلة يخرجون بان تمايز العدوات الخارجية في الذهن
لا يقال انما يقولون بان تمايز العدوات في الخارج لا تمايز العدوات المطلق
لانا نقول كل معدوم في الخارج معدوم في الذهن ايضا ليعلم ان المعدوم
الصرف اي بالذات له وجود في الذهن ولا في الخارج مما زادهم في ان
اقول صاحب الحق بعد ما ذكرته فقلت الاول قال الحق فيه انه فرع الوصف
وكلامه صريح في ان لو اختلف الاول لم يكن فيه ان هذا خلا
اقول ايضا كلامهم انه قدس سرنا في شرحه صرح في ان المراد من المعدوم
المعدوم في الخارج كما لا يخفى عليه نظر خبير نعم في هذا التمايز
المتعارف والمذكور انما تمايزه بالحق فيقول صاحب الحق في ذلك بل مراد
هم هو الا تمايز في الذهن وما يدل على ذلك هو ان استدلالهم عن جواب
انضم بان عدم في محض لا محقق له ولذا استدلوا بالاصول وكل ما هو له
هو محقق ومثاله ان عدم شئ في ذنبا ومثاله ان عدم شئ في ذنبا

في النسخة منه انما هو لزوم النظر في سند كره حتى يظلم وجهه وروى ثم اجاب
بوجه الحجة قدس سره بانقله عن شيخ التلخيص قدس سره انما يكون
الاختلاف بين الاعداد اه قيل ان قول اذا لم يكن بين عدم العلم وعدم المعلول
فقد واما في ذلك وصف يكون حاصله لا بما بالقياس الى الالزام
بأن يكون حاصله لا في القياس الى الاول او ليس هو الالزام
وذا كان عدم العلم على ما بالقياس الى عدم المعلول يجب ان يكون عدم
المعلول على عدم العلم على فرض عدم الاختلاف اذ على هذا التقدير عدم العلم
هو عين عدم المعلول فرض علمه الاول هو عينه فرض علمه الثاني و
فرض معلومية الثاني عليه هو فرض معلومية الاول واذ ليس عدم المعلول
علم لعدم العلم فثبت الاختلاف وبقول من الراس اذا لم يكن بين عدم العلم
وعدم المعلول فرق وتقد و بزم منه كون عدم العلم علمه
لعدم المعلول ان يكون عدم المعلول علمه نفسه وعلمه لعدم العلم
وان عدم العلم علمه نفسه وعلمه لعدم العلم معلومها وبارتفاع
والجواب عنها ثبت الاختلاف والتقدير واليه في الجواب فليس قيل الرأ
ان عدم العلم مثلا لوجب عدم العلوم وعدم العلوم لا يوجب عدم
المعلوم ضرورة استحالة ايجاب الشيء لنفسه فالصواب على وجه
هو المنفي عنه الاخر قلنا فيكون قوله ولا يتعكس سند كره واذ لا يكون
فيه ذلك ان قول بعض لا دخل لقوله ولا يتعكس في بيان ان عدم
المعلم عدم العلم لعدم العلم ليس علمه نفسه لان عدم العلم لوجب
عدم المعلول وعدم المعلول لعدم غير الالزام ذلك مستعمل في

ذلك ولا يجري فيه مثل ذلك بان يقع عدم العلة العلول لا يوجب عدم
العلية هذا فنعدم الامتياز لان عدم العلة الية لا يوجب عدم العلة
فضرورة استحالة ايجاب الشيء نفسه فيكون ذكره مستدركا في المقام
لغوا ولقائلك ان يقول مني قوله ولا ينكس هو ان عدم العلول حيث
عدم العلول لا يوجب عدم العلة اصلا سواء كان لها صلة بالعلية او لا
او علة معلول او وسواء اخذ العلة من حيث انها علة او لا من تلك الحسية كذا
عدم العلة من حيث انه عدم العلة وانه علة لعدم العلة التي يكون معلول
لتلك العلة من حيث انها معلولة لها لا يقال عدم العلول الية علة لعدم
التي يكون معلولة له من حيث انها معلولة لانا نقول لا شك ان عدم العلة
من حيث انه عدم العلة لا يوجب ذلك بل من حيث انه عدم العلة فبالا قول
لا يخفى على من لا ادب في شئ ان هذا الذي ذكره بقوله اقول اذا لم يكن
هو الذي ذكره السيد بقوله وقد يحاف واما ما ذكره في توجيه قول
ولا ينكس لا يخفى من شناعة او النكس لليلام الاصل فيه لا علة
فمن دون الاصل او لا حاجة اليه ثم اقول ولا يمكن حمل الاسم على
الذي ذكره قدس سره على ذلك لا بل قوله او لا يجري فيه ذلك عنه
فليس قيل الحكم بالعلية اذا كان صادقا فليس قيل اقول فليخص
اجواب هو ان ربح العلة ورفق العلة اذا اخذنا مع قطع النظر عن جهة
وجودها سواء كان في الوجود في الدنيا او في الآخرة وجودها في الدنيا
لا زمانا ولا مكانا بل في المفردات يكون في النوي العالية كما في
العلية علة لربح العلول ولا يكون لوجوده في النوي مدخل في ذلك

توان كان الاتفاق سلك العلة في الذم من تصاف باحدة اذن ليس
الوجود والذم بل في الوجود الذم ولا يكون عدم العلول بهذا الاعتبار علة
لعدم العلة واذا اخذنا من حيث انها موجودا في الذم معلوما ان يكون
وجود كل واحد علة ونسب العلم بالذم ويكون الاتفاق باحدة
بهذا الاعتبار لسبب الوجود الذم ارب وجه كل واحد من كون علة لوجه
الذم في هذا الاعتبار بخلاف الاعتبار الاول فان ذم عدم العلة
علة لذات عدم الكثرة وبين الاعتبارين فرقان اربون بعيد لان
فرقاس وجها من اجل ما قال بعض النظار في هذا الكتاب ثم قال في توجيه
الوجهين ويراد بالبحث ما قال ثم اعلم انه يمكن ان يحاسب بوجه آخر وهو
ان يفهم العدمان اذا حصل في الذم فلها اعتباران احدهما حيث
انها موجودان في نفس الامر مع قطع النظر عن خصوصية الوجود الذم
وهذا الاعتبار ينصف احدهما بالذم فان علة باعتبار حقيقة علة لعدم العلم
مع قطع النظر عن خصوصية الوجود الذم حتى لو كان حقيقة في اقله ممكن
لكان عليه كما لها بخلاف عدم العلول فان عليه لعدم العلة باعتبار
وجوده في الذم حتى لو فرض وجوده في اقله لم ينش تلك العلة وانها
من حيث انها موجودان في الذم ومعلوم انها بهذا الاعتبار ينصف كل
منها بالذم اذ العلم بكل منهما علة للعلم بالذم وليس توجيه كلام السيد
الوجه كغيره الى الخلف لا يخفى مع ان ما ذكرناه اوفق وحسن قول
ما ذكره من التخصيص وهو بان قوله لا يكون الوجود في الذم قد
ينكر الذم ان كان الاتفاق تلك العلة في الذم غير معقول على رأي

المحققين ومفهوم من جملة الاعلالم بما ثبت عنهم من ان ثبوت
الشيء في اي ظرف كان متاف بالذات عن ثبوتية في نفسه فالوجود
له مدخل في الاتفاق الذي كيف وعندما ان الامة البسيطة متقدمة
على المركبة هذا ان لا يدرك كون الوجود الذي له مدخل ان يكون شرطاً
للموضوع في الوجود وان اريد به كونه موصوفاً حقيقة بالعلية كما يدل عليه
اي وجود كل منهما يكون على الوجود الاول في هذا الاعتبار فتقول النسبة الوجود
الى الوجود الذي في كلام الاستاذ وهو ليس بشي اذ كان العلم
في الوجود في الذات باعتبار الوجود دون الوجود في رتبة الوجود
هو اعتبار علة في تلك العلية في الذات وتوسط الفارق بين الوجودين الذي
لا يدل على ان العلم والمعم هما الوجودان في الذات كترتيب الفارق بين الوجود
الارجح والغير العلم بالفرق ان الوسط والاكبر ليس هما الوجودان
في الذات بل الوجودين فيه اقوال في جواب عن اصل الالزام والوجود
العلم والمعلول في صورة علية عدم العلم عدم العلم هو نفس في ذاته
العلم والمعم باعتبار عدمهما في الخارج اي باعتبار كونهما في ظرف النفس
وهذه العلية محتملة لعدم العلم بالنسبة الى عدم العلم ولا يتوكل
عدم المعلول بالنسبة الى عدم العلم فهو موضوع العلم والمعلول هو في نفس ذاتها
باعتبار وجودهما في العلم لا نفس وجودهما وهذه العلية تشترك بين العلم
والعلم وعدم المعلول وما ذكر من الوجه الذي في الوجود فهو عادة
سواء ولا تكلف في حمل العلم عليه لان معنى العلم ان العلم في الوجود
الوجود الذي يحتمل ان يكون العلم في العلم ولا يتصور العلم في العلم

المتخالف خارجا لا ينفك بحد ذاته في الوجود الذي لا يخرج منه
وجوده حتى لو كان للعدم وجود خارجي كان الاتصاف بالعدم
فيه اليم بخلاف الاعتباري الثاني فان الاتصاف بالعدم باعتبار
خصوص الوجود الذي من حيث انه وجوده حتى لو فرض للعدم
وجوده في الخارج لم ينفك بالعدم فيه بهذا الاعتبار فان العلية هنا
العلم والوجود الذي قد ذكر في الوجهة السابعة بعد ان لم يذكر
نصه الا سنا ذنباك واورد عليه ايرادا ومن اجبت عنه هناك فان
اروت الا طليع عليه فارجع الى تليقاتنا عليه فان بقى العدم
في نفسه متصافا بالوجود لا يرفع الى قوله وهذا ايراد الغوام اقول
هذا الكلام يجب ان يكون ان العدم هو السلب المتصاف بالوجود
على ان الاضافة متعينة في لفظ العدم كما ان الاضافة الى الوجود متعينة
في مفهوم الاعم فلا يمكن تصور مفهوم العدم بلا الاضافة الى الوجود
وكذا لا يمكن الاخبار عنه فلا يمكن تصور الشيء متفككا عنها غير متفككا
اولا يترى انه لا يمكن تصور العدم بدون الاضافة الى الوجود
ولانه هفت عليك ان هذا الكلام وان كان حقا الا انه لا يعلم ان
يكون تيراد الوجود لعدم جدوى هذا الكلام مع انه لا يقتضيه بالعدم
في جميع المهورات المتعينة بها الاضافات او بانها ان العدم اي السلب
لا يمكن ان يتصور الا متصافا بالوجود كما ذكره بعضهم فالجواب ان مفهوم
العدم ان يتصور الا متصافا بالوجود حتى انه لو اضيف الى غيره

رسم

من المقدمات كان الحقيقة مضافا الى وجوده وبقائه صحيح لان
مرادنا على التقديرين لا اختصاص لعدم الاخبار بالايكباب بل كمالها
في السلب الفهم - الشئ مراد الشئ انه لا يصير محذورا عنه في وجوده
اقول هذا الجواب من غير ان المراد الشئ من الاخبار على عدم
المطلق انه يصير موضوعا للنقض العاقل وقتها في الظاهر من الشئ
الحكم عليه سواء كان كادبا او صادقا وقوله لا يعلم قرينة على ذلك
دفع لافق بين الموجبة والسالبة في ذلك اذ الوجود الذي لا يلزم
حاشي الحكم اذ لا يلزم من الحكم انه لا يدحض الحكم من تصور الحكم
عليه وهو الوجود الذي قيل وفيه نظر لا يخلو من الشئ من الاخبار
في البعد من السلب الفهم كماله فيقتل عنها عبارة فيقول كل المعنى
المطلق لا يخرج عنه بالايكباب واذا اخرجت عنه بالسلب الفهم فقد حصل
في الوجود بوجه مانع الذهن لان قولنا هو بوجه الاثبات رايي المعلوم
والاثبات رايي المعلوم الذنب لا صور له بوجه مانع الذهن كقول
فقد حصل له وجود بوجه من الوجود في الذهن وهو في العلم الا
يفهم مراد الشئ من عدمه هنا ليس هو المعلوم ثم يجب ان يفهم
اليدعوى بالموجبة العاقلية انما رتبته حتى يتم لان كل ما كان عليه العلم
يكون موجودا فتصح ان يكون موضوعا للنقض بالموجبة حقيقة او ا
ونكلم عليه حكم او قلته انه موجود في الذهن ومعلوم انه لا ينفك
صدقها لا وجودا لموضوع في الذهن واليه يلج ان يخلو منه

التي هي ان لا يثبت في علم ان يكون المراد بالطلق الا هو ولا يثبت
في تقديره بقوله جواب الشك عن الاستراض الثاني مراده وجهه ان على
الفوق بين المضاف والمطلق لان الاستراض المصنف في شئ التام
حاصله عدم الفرق بين المطلق والمضاف بل معلومية المضاف لزوم
المعلومية المطلق فهو معلومية المضاف وعدم تجوز معلومية المطلق متبنا
واذا ظهر اشتراك المضاف والمطلق في المعلومية سقط جواب بالكلية
في شئ الاضمار مراده على البطلان هذا الكلام وهو ان العلم بالطلق
لا يثبت عنه لانه مشتمل على التناقض ولا دخل فيه لكون المضاف مجرد
على ما يتبادر من تقرير الشيخ هناك وهذا اما وعدنا ان في كنهه افراد
الجواب عن الايراد بان شاع المعلومية عن الايراد بان شاع الاختصاص
وليس وجهه ان جواب الشك في ما صدق والكلام في ان المراد
مفهوم العلم اذ قد مر ان الجواب عن الاول البصر في علم هذا على ما
قد مر من في هذه الحاشية وقد مر في جواب الشك عن الاول مجرد
في المسحور ما في تصرف في مفهوم العلم وهي كمثل ان الظاهر كلامه
قد مر من في هذه الحاشية وقد مر في جواب الشك عن الاول
والفرق بين الجواب الاول والثاني بان الاول يجري في مفهوم
ما في تصرف والثاني لا يجري وعلى هذا لا يظن ان الفوق والاشتباه
على ما مر في مرة من الكلام ههنا انما هو في مفهوم العلم لا ما صدق
في مفهوم المعلومية فاجابة ههنا ان يقرأ اختيار علم القديم الذي كان

في الحقيقة لا يخرج عنه حين كونه مطلقا وقوله لا يظهر الفرق بين
في ذلك بانه ان من قول الشيخ عدم المطلق لا يخرج عنه الجواب
الحكم على عدم الشيء هو بالتحقيق مضاف بانه لا يخرج عنه او ان مطلق
غير مضاف وبعدم المضاف اليه لانه اذا صار مطلقا لا يخرج عنه الشيء
فيه او تصديق المطلق لا يخرج عنه ما دام مطلقا لم يصدق ان المضاف
عنه ما دام مضافا وظهر الفرق وقوله وحال الجواب اعرفت معناه
يكن ما دني تعرف لان الكلام هنا يصدق عليه عدم وجواب
لما نبت على ان المضاف ما صدق عليه مفهوم المطلق لكن لا يظهر الفرق
على انهما ما صدق عليه المطلق والمضاف وانما تقيم هذا الاتهام وتقول
والظن العبرة هو ان ثانيا والثالث اي مفهوم عدم المطلق والمضاف
وما صدق عليه المضاف حتى كمن لو عدل الكلام على الاحتمال الذي لا يخرج
عليه التعميم المطلق بل الفرق بين المطلق وانما يقع الايراد على المضاف
هذين الاصلين يقع الايراد على المضاف على ما مره قد سئل هذا
في الكلام والله المستعان وعليه الكلام الشبهة وذكر
المحققين هو الحق الطولي وحاصل كلامه ان كلامهم قريح ثمرات
ليس الا في النقط على ما يظهر من تفسيرهم لفظ الوجود والمعدوم يعني
غير ما يفهم بجهل في الحقيقة من كل شيء هذا وقوله لو كان الوجود
فانما له صفته الوجود والمعدوم فانما ليس له صفته الوجود فان صفته لا يكون
الا خالا واما حال الوجود الاصفه انما كان في خط واما الاول فلان الوجود

بشيء من الموجودات عندهم متفردة في حال لا محالة في تعريفها ^{لغير}
لشيء من الموجودات لا محالة في حال لا محالة في تعريفها ^{الكل}
وإذا دخل ما هو حاله إلا أن يكون الصفه المذكورة في تعريفها حال على ما نقله
لنحقق عنهم في المبنى القائم بالغير وفيه تكلف تام ثم أقول قد انما ^{المتفرد}
أشياء البعد واما عندهم معدومة في هذه الظاهرة في نفسنا ^{المتفرد}
عندهم قابل قد سبب خلافه بين العبارتين أقول وهو ان
منها ان المصنف ان الكاتب والكاظم والفاضل ^{المتفرد}
غير ذلك من المسميات الصادرة على الانسان فيكونا غير ^{المتفرد}
لكن لما كانت تلك المسميات متكررة متكررة ^{المتفرد}
في مذهب اعداء الماتية او العارفين بها انما ينادى على انها ليست ^{المتفرد}
وعوارضها وانما ينادى ان المراد ما يطلق عليه الماتية او عوارض ^{المتفرد}
او عارضات الماتية انما هي الماتية ان كان المراد في الغيبة في ^{المتفرد}
مطلقا في جميع المسميات في العوارض الخارجية وان كان المراد ^{المتفرد}
لا محالة في المسميات في المسميات في الانسان ولا ^{المتفرد}
فيكون ان يدعى انه يدعى في قيل يدعى وما ذكره عليه ونحوه ^{المتفرد}
عليه ان كون الشيء نفس احد النفس لا ينافي ايضا في المادى في ^{المتفرد}
في مثل مفهوم في نفسه كونه نفس مفهوم في نفسه عليه ان ^{المتفرد}
في مفهوم في نفسه ان المراد لا ينافي في نفسه في ^{المتفرد}
في مفهوم في نفسه ان كان المراد في المادى في ^{المتفرد}
في مفهوم في نفسه ان كان المراد في المادى في ^{المتفرد}
في مفهوم في نفسه ان كان المراد في المادى في ^{المتفرد}

فانما لا يثبت من التوارث حقيقة كجب وجودها من الوجود
المفارقة لا تفكها عن الية كجب اعدا الوجودين والذات لوانه
تشكل كيف وان كانت تلك التوارث كمنقوصة بالماضية التثبت
بالطبع كحقيقة قدس سره في موضعها فهي اختارة لمصلحة
التي ليس فيها عينا ولا دأخل فيها الفرق بين مجرد الوجود
على نسبة المفارقة الى الماهية كمنقوص قدس سره وكلام
المتن والشرح صريح في نسبتها الى الية ورجح لا فرق بين مجرد الوجود
اذ كان الية ليس عينا وجردا في وجه كذلك ليس عينا وجردا
لجزء المصنف وجرد الوجود في الخارج موجود فيه قبل عليه ثم اذ هو
كان مجردا خارجيا واجب بان مجردا لانه كما كان متوقفا على الية
يصح له كماله خارجا كما كان موجودا فيه مع ان يكون المراد من مجرد الية
المتن والفصل على ما هو المشهور من محنة واقول في الاحكام المحل
بجذبه بل كونه محلا خارجيا وجواب ان المقصود كونه محلا خارجيا بالذات
وانما والعرضيات مع الية انما وبالعرض صريح بذلك الشرح في
الهيئات الشفافة فلو اكنية بعضه محلا ثبت كونه موجودا في كماله بالذات
الشم لا يشرط ان لا يكون معه من الصفات هذه جمعية كماله
انما هي في الزمان لا اليك في كون الانسانية هذا الدير اذ هو
مع ان المراد من كون الية الية انها محصورة في ذاتها على قدر
في هيئته ويدل عليه كلامه قدس سره في هذا الموضوع حيث قال في التوارث
الحل الرابع كما ذكرنا في الجوابية وانما على ما في المقصود وهو ان الية

س

و ان الایقان بانما جعل الحاصل فلا یراد لانه اذا کان کون ثلاثی شک
 کنت ناجعل لزوم من الشک فی وجود الحاصل الشک فیہ بناء علی ما تقر فی
 ان العلم یقتضی بذی السبب بالحصل الا بالسبب علی ان کون الایقان
 فی کون الثلاث ان انما عدم العلم بالیقین و بذلی علی ما ذکرنا من ان
 نفسه غیر وارو علی و لیل لانه فی حد ذاته لا یرید ان یکون ثلاث ان
 انما بالیس بجعل الحاصل قد شتر فی و علی ما ذکرنا انما
 است محولة کما ذکره المعرف ثم انما یثبت و هو ان الدلیل ثم
 لعل علی الوجود و الیس غیر محمول او لو کان الوجود ای کون الایقین
 موجوده بموجب علی ما ففهم قدس من لزوم من الشک فی وجود الحاصل
 فی وجود الثلاث انما یستلزم الشک فی کون الثلاث انما بالان العلم
 لکن کسبه لا تنفک عن البسط علی ما تقر فی موضوعه فلیزم من الشک فی وجود
 الشک فی کون الثلاث انما بالانما و یثبت فی التقریر علی دفع لظن
 من کلام المعرف بان یقوله لو كانت الثلاث سبب محولة لزوم من الشک
 فی وجود الحاصل الشک فی صدور ما عن الفاعل علی ما اعترف به
 من معلوم ان الشک فی صدور الثلاث سبب من الفاعل سبب لکن
 فی کون الثلاث انما بالانما لولم یقید الثلاث سبب عن الفاعل
 فقل ان سبب فله یکون الثلاث سبب ان سبب لا یجب الی الفاعل فقط
 بل علی نفسه و انما فی جواب ان یسبب لعل انما بالانما و البسط لکن
 فی التقریر لیس فیہ ایضا انما یصلح ان یکون محلا لثلاثه او الی
 لیس محلا فی قوله و لکن لایقین فی قوله و لکن لایقین

في الوجود لا من حيث هي فان بالاشارة موالاتها لا بد من نفس ذلك
الا بالاشارة وكون الوجود عليها عرفت . وقال بعضهم بنحو كالمهم
هو لما تحب المواقف واعترفت من يد يدس سره بانها بعيدة عن لوازم الوجود
كثرة فلا وجه للتخصص واليف كمن ان الماينة الممكنة محض الى الله
في وجوده انا خارج كذا ذلك محتاج في وجوده بالذات فالحقيقة مع ان يكون
محتاج الى التعلق منه لوازم الماينة الممكنة فان ضرب المحولة في
الا محتاج الفاعل في الوجود فالحق كما لا الكلام صحيحا فالنقد كذا
وبالذات ظهر ان قوله هذا وعلى هذا انما هي انما ليست محولة منه على ما
للتعلق وباطنية كذا بكون محولا فله حقيقة اقول هذا الكلام من محله
ان الحق ما ذهب اليه الروايقول من الاشارة نفس الدار وما ذكره غيره
ثم بان الاشارة هو الوجود والاشارة في وجوده عليه يد هو بواعده بان كذا
الاشارة في محولا لا يكون الا بالاشارة كذا نفس بانية الاشارة
الفاعل لا يكون الا بالاشارة الفاعل لا يكون الا بالاشارة موجودا
وذا ان لم هو كذا القول على محول نفس بانية الاشارة في كذا
لا يرب عنه اذ لا لا يطاق كذا على نفس بانية الاشارة كذا
الاشارة في الاشارة فالحق كذا . المصنف وذهب بعضهم الى ان
غير محولة اقول هذا الكلام منه بغير قوله والاشارة لا تشارك في كذا
بالمعنى المذكور معناه ان السطر غير محولة في ذاته لا في كذا
او غير محول مطلقا في يد على الدليل المذكور اليه انه يلزم من كذا
يكون السطر محولة بغيره وجودا لان لا يكون محولا مطلقا كذا

مع انه بطعن المستدل من عدم التعداد الواجب ثباته فترد عليه
سالب الطلب قوله لان المحجج الى السلب هو الامكان انما يلزم محججنا
بوجوده لان الامكان الذي هو مادة الوجود والعدم بالظهور
عليه كذا يحتاج الى فاعل موثر في الوجود يرجع على عدمه ثم لو تراءى
الكلام وتقدم الامر لاحتج على الله او على الثالث لعدم تعدد الواجب
اما على الثالث فبخطا واما على الثاني فلان عدم الاحتياج الى الوجود مطلقا
لعدم الاحتياج في الذات وسيجي اساره الله في كلامه فليس هو والغير
يعدم عند الفرض لان الكلام في الالهية المكشوفة يجوز ان يكون
صفة عدمية اقول هذا الكلام انما يستقيم لو كان مراد المستدل من
القديم في الخارج ولك ان تحمل القديم على كلامه على ما يتناول الالف في
الاشترار ولا شك ان الصفة القديمة كالوجودية ايجز على موضوع بنصفه
الشيء لان الامكان عندهم صفة وجودية اقول المراد بان
انها الوجودية في الخارج على ما سيجي وح لا يتم بمجواب الذي ذكره فذكر
فيما سيجي على ما سيجي اقول ان يقال على ما ذهبهم لان الالف في
الموجود في الخارج لا يمكن ان يقدم على الالف في الوجود في رجب
المجواب الذي ذكره الله في قوله بل الصحيح انما على ما ذهبهم لان
الشر هو موجود عند المسبب بالمعنى الاول قوله انه امر سلب
مستلزم الفرض او انما في انفسه في الوجود والعدم بالظهور
في الالهية ولا يحتاج الى محسوس في النقل طرف كنهه ووجوده هو

وليس باليمين التي في الفم ولا لا تسخ لغيره على وجوده لا شبه على ما
واما ان مكان الاستعداد في الخارج عن المبحث كما مر في
الي وجه ترك النور في الهواء صرفه وموضع من تعرض له والى
السند الذي ذكره قدس سره في قوله ولا يلزم امتناعه قيل وجوب
ولا وجوبه اذ لو كان الادل لا شخاه فاقول ظاهره انه سنده لشيخ
للدزمية بطلان اللازم وهو غير مستقيم وبكس توجهه بان بطلان الله
ربما يدل على نفي اللدزمية بعد العلم بحقيقة فرضه وما ذهبا كذا
اقول على المذهب وهو القول بوجود الامكان في الخارج لا يتصور قبلا
الامكان بالانتماء الالى الوجود ويعقبه عين وهو ليس
فبغير هذه مناقشة لفظية مدغمه عن الكرادكي لا يخفى وان اراد
مكان كقوله عند تلك البساط واجبا لظن الى غيره فان قلت هذا اللفظ
بالنظر الى غيره الذي هو جزو لا الى الخارج عنه فلم يحق الاحكام
كف والمكان ليس الا مجموع البساط الى كل واحد من
قد تقرر في موضع ان الخارج الى الباطن مدغمه من صفة من الاعيان
عن الواجب في الشبهة ومردوا بان اللفظ الدالة البساط لا يكون له
مردود لا لانهم انه اذا لم يكن اقول مثل ما اردوا فغيره
وهو ان العروض ان البساط غير مجزئ في ذاته ولعلها مجزئة في وجودها
تفاهل يلزم نفي المجزئية بالكلية وان لم يرد في المجزئية الذاتية بالكلية
بطلانها ثم كيف والمهم في ذلك ان قيل لم يرد كون البساط

من وجوه وجوده محمولة فلهذا في هذا العلم هذه المقدسة مسنونة اذ لا ثم انه لو لم
يكن محمولة بحسب الوجود لم يكن محمولة مطلقا طو ازا يكون محمول في ذاتها
وكون وجودها عليها اختياره الرواقيون وبقا قرنا طه ان تقريرها
الاولي ولا يخفى انه لو كان المراد في هذا المقام كون اليب لم محمولة في طه
اشتمل على الرد في كلام الناطق عن تقرير اليب لكنه خالف الناطق
كم يثبت احد الى ان اليب لم محمول اصلا حتى يحتاج الى هذه التطويل
لفهمه ويزم منه الى حجب ثم اقول اجواب الذر ذكره المقام عن
سنة لال المذكور كحي في تقرير الناطق ولا يطعن عليه في بغيره باو
ما يري فان اراد الناطق تطبيق كلام الميم على الدليل الذر فريده
فحقا ذكرنا ما يثبت في شرح واما اراد عليه وان اراد بوجه الدليل وحده
الا مكان فهذا ميسر له والظاهر الاول في بغيره من ايراد الشئ عليه
يقال وهذا التقرير مع انه يقتضي ان يكون بدل قوله اه فيكون ان يكون
وجودها الذاتها بها بطا لا من ان الامة لا يمكن ان يكون عليه لوجود
م اعلم ان هذا وما ذكره قدس سره متقاربان ومتممقان عن كلام
الاعلم لانه اطلاق اللفظ لا يخص تلك قدس سره فلا خلاف في ما هو
اجواب واعلم ان كلام المصنف مع وذكره في سند بين فلو جعل الاضحية
للمفسدين ان اليب لم محمول في نفس الامر ذات توجه السند ان وان
لاننا ان اليب لم محمول في نفس الامر في محله توجه السند الثاني
الاول لانه لو لم يكن اليب لم محمول في نفس الامر لا ذاتا ولا وجودا لم يكن
المركب محمول في نفس الامر وجودا او في وجود المركب الوجود لم

والا جعل الزمان للشيء بوجه التميز عن غيره من جهة تميزه ومكانه
لا يلزم المحمول بالكلية عن البسيط من القول بكونه غير محمول في ذاته غير
محقق المحمول ان كان البسيط محمولا من حيث الوجود كالركب واذا
الزمان بالقياس بالتفصيل وقسم كلامه بالتقسيم الثاني فان قوله
البسيط غير محمول في ذاته والركب محمول في محله توجه تميزه عن غيره
فشر بان البسيط غير محمول مطلقا اي لا في ذاته ولا في الوجود والركب
محمول في محله توجه التميز الثاني دون الاول لانه وبما هو من قبل
قد بين ان يجوز ان يكون المجموع حاته ليس بشئ من اجزائه ولا شك
المجموع محتاج الى اجزائه وقد عرفت ان المحتاج اليه غير مطلق فلا بد له
حامل وفاعل فان تحقق التميز الفاعلية ضروري في كل معلول على اثر
بانه انما يمكن عاين او هو احتياج المجموع بدون احتياج شئ من اجزائه بحد
بما بينه في جواب انه ذكره المسمى او ليس كلامه للفصل على التميز الاول
يكن ان يقع كجزء من محمول بذات الركب دون شئ من اجزائه
الا ان كل ان يحمل الجواب على سبب التميز لا المسمى او السبب فيكون
اذا احتياج من حيث الوجود من حيث الوجود احتياج في ذاته
ان يخصص حمله اليه المسمى المركب بكونها في ذاته في كلامه لا سيما في ان
المستدل بحمل كلامه مطلقا بان قول المسمى البسيط في ذاته بوجه تميزه
المركب محمولا الى اخر الكلام ثم رد في حمل المركب الجواب
فالشبهة في ان البسيط لا يمكن اه لا يحق عليك ان تدره الشرط
في تميزه الشرطين المذكورين ومع هذا الكلام المسمى بكونه في نفس الشئ الشرطين

الاول
الثاني

الاول على ما نشره الشيخ قالوا يا الاستغفار عن الشرطية اما في
ان اراد على تقدير عدم محوثة اليك ليعلم محوثة المركب عدم محوثة
في ذواتها في الشرطية مستلثة وفي الثاني ان اراد في مجموعها مطلق
في الشرطية متوعدة والمستند ما ذكره المصنف وتوجد كلامه في ان
الشرطية التي هي القيمة ترجع اليها في الشرطية الاولى في القيمة
وانت راسه حيث قال في رزان لا يكون ما هيته المركب محولا على
عدم محوثة اليك ليعلم ان هذا لا يدخل في جوابه ان
اليك ان المستند ليس لقيمة واما المنع في ما نشره اليك ان في مجموع
في ذواته لا يستلزم في مجموعها كذلك في نفسه قد مر في صورة الا
فيما لا يتوهم انه يصر السند عن المعقول او الملول عدم المحوثة وهو
تقع يتلقى مجموع وجودات الا في الزاوية هو وجود الكيف والقيمة في مجموع
القياسات وعدم المحوثة قد يستلزم عدم واحد من الاخر او مع وجود الثاني
فيكيف يتوهم الا في ذلك المشهورة في الحواشي العظيمة وفيه تعسف لا يخفى انه
لو حمل الاستغفار على معنى المستقيم لا يجوز ان يكون في الاستغفار ان
على المنع في غير مرتبة او الاول هو ان المستغفار هو في ذاته و
في محوثة يحصل على ما سئل في نفسه قد مر في الاول
في الثاني وجه الثالث ان عبارة ما في الحواشي لا يلزم في المصنف ولا
المركبة ان يكونها خارجيا او لا في الشرطية محوثة لا يجوز الا في ما في
في ذلك العقل اذا حصلت في العقل بوجوده في الكون في الحركات
في الخارج وصدقها لاطه واما اذا حصلت بصورتها في الخارج الفصل

انه لا يجوز الاحتجاج بهذا اللفظ اذ يمكن تفعل كل من يجهل والعقل يدرك
اذا هو وما قيل ان الفضل على الخمس فانه انه على صفاته من الفضل والفضل
وغير ذلك لانه على لغاته اللهم الا ان يكتفى بهذا القدر من الاحتجاج
في التركيب الحقيقي الشبه ولكن الجواب عنه بعد النزول عن الانضمام
اقول هذا الالتزام يقتضي ان يكون المجموع المركب من الحروف والافان
حقا ضرورة تحقق الاحتجاج بين اجزاء الالف ان ولو نقص ما يجرى
الحاصل من الفعل الاول والثاني مثلا بل جميع الموجودات ممتزجة في الالف
ومعلوم انه المترتبة اندرج في التزام الجواب الثاني اللفظ بل الجواب
الا ما ذكره المصنف في شرحه للمفهوم ثم الجواب عن الاول ان من قال
بهذا الكلام لم يجوز تركيب الالهية من ارسيت وبين في الترتيب
الحال في تركيبها فاذ الكلام فيه على ما عرفت انما هو البناء بال
الدعوى بداهة وذكره تنبيه بالاشارة الجزئية قدس سره بجواب كتابه
للمتن على ما هو الظاهر انما قال على ما هو الظاهر اذ لا يمكن سنده في الاول
ليظهر سنده في ذات خبره لانه لا يمكن ان يكون مطلقا
وجود مستقل لا يخفى ان الاستقلال بالتفسير المذكور في الشبه
في الالهية حيث قال اي لا مثل وجوده الا في غير ما ليس به في
الوجود ما من الاجزاء انتم كل من توجه التفسير المذكور في كل كلمة
بقوله فالاولى ان يكون المراد ان كل جزء من اجزاء وجوده
تعتبر الوجود في اجزاءه وكذا القيد الثاني لا مدخل له في التركيب
في الالهية على انه جار في التركيب الذي اذ الخمس ما هو في الالف

بين الصورة في زوال الصورة زوال الفصل وبين الخمس في زوال الادة وال
شيء ان الفصل اذا اخذ شير ط لا كان صورة للخمسة اذا اخذ كذلك
كان ما دة في زوال الصورة زوال الفصل وبغداد الادة في الخمس فلا

م حذف هذا التفسير وكيف بما ذكره المعنى تدس من في الثانية ان

اروت بالفرض المتقابل للذات في موسم هذا التسم في على حمل

الاجزاء على كل واحد منها وان حصل على المجموع فلا يخرج عليك كيفية ذلك

الجمعة التسم لتقابل ان يقول لايم ان التركيب في فعل السواد

لوحده الاجزاء على الحقيقة كما هو الشارح ويحل عليه قول التسم لان ال

الجمعة في النوع هذا وما ذكره قدس سر في الثانية من في نوع قول فلا

على ما تقدم وتوصل الى ان من لا فاعل مقابل التغير في الحقيقة

الافعال في النسبة الفاعل النوع هذا مع البقاء والاجتماع على ما هو

لان الاجتماع نسبة بين الاجزاء موقوفه معلومه ولا يجوز ما يكون

معلوما للاجتماع من الحقيقة كما وثق وكذا يتضح قوله انه لا يريد بالثمة

الموجود والعدل الموجد واما قول التسم فلا نهان الحقيقة موقوفه على

اجتماع مجوابه انه لا كان الموقوف ان ملك الية في السواد والسواد

لكنها كان متافرا عن اجتماعها وتركيبها فثبت ان الخمس لا مركب

بعد التسم والاجتماع ثم قول التسم في جواب لا ينفك عن ذلك لان

دوره المقتضية قوله في مقابل ان يقول وقد انزع في

قول التسم فلا يكون التركيب في السواد بل في قابله بقوله ثم يكون

لا يخرج جميع الابدان المستواردة على التقدير الاول وما ذكره السمع في
موجب عنه يرفع الى جواب العلم وقد اشبهت به الجواب بل الجواب
ان ما اوردها لا يعودنا على قول العلم وقد انجزت على ما يدور
وقد بدلت له اقواله لا بد من الابدان وعنه ولست شديتكم بل لست على ان
الفاعل مستعمل من هذا التبديل ثم الطار ان نور والذين يدل على عدم
محسوسية شي منها من رتبة على دليل عدم لطلال محسوسية شي منها عند
نقود وتبني تحت انا اول فكل كوني اللون المطلق لا دخل في الوجه
بعد تبنيها بالغا في حقيقة والكن حقا في نفس الانه لكن حقيقة
على تقدير تباين محسوس والفصل في الوجود ان يجرى ثم وتأتيها
لويست علم فانه لا بد ان التقدير لا بد من عدم محسوسية شي منها بالنقود
ولطالما هو اللازم منه ليس الا كوني التقدير محالا لا يستند ان
وهذا لا يصح المستدل بل بقبه وتعلقه بما بعده لا لاجل البطل الشق
والذي لست بقدر من السوي ثم ما ذكره يدل على عدم محسوسية محسوس بالنقود
لا عدم محسوسية كل منها بانفراد وهذا هو الجواب ان يكون محسوسا
بالتكليف محسوسا واذا ما اورده بعد ما اوردها على
القبلي من النظر في ما وجه كلام المص ان المراد من عدم كونهما
محسوسين بانفراد عدم كونهما محسوسين عند الانفراد وان يفكك بقية
قول المص فعليه الاجتماع وكذا في الشق من النقود هو واحد على
بالانفراد على معنى ان من محسوسا باحد ما غير الجس كالمشتم على

سكر

والا نفرا وهما المسمى اثنان ليس فيهما اثنتان حيث قال اي يكون
سبعة عشر راجع في الخارج على الانفراد في الوجود والكيف ويكون قد
في جماع مراد في جميع الشقوق الثلاثة اذ في ما ذكره وكذا في الخارج
التي ذكرنا على دليل الطال الشق الاول ويمكن تخفيض الدليل على وجه لا
يتحاج الى ايراد التفسير الاولين والاطال الى الدليل بان يقع ذلك
الخاص للانفراد ولا تفكاك لم يكن السواد محسوس وعند الاضمار
لم يحدث فيه محسوس لم يكن السواد محسوسا وسوق الكلام الى قوله لاننا
نعني بالسواد الالهة المحسوسة والاخبار من الاصحاب
المعروف وذلك يستدل الاستدلال في الخارج بين ما بينها وان كان
انه اقوال الاستدلال بين الالهة في الخارج يستدل ان يكون الحكم
المتمايز هو في معارجه في الخارج لهوية الاخر والتمايز في الهوية كما
استدل التفسير في الوجود وانفراد لا يكون اما في الشخص الخارج
الوجود انما هو في الوجود كما يكون في الوجود ذلك الوجود الواحد
ان كان في الوجود الواحد في الالهة كما في قوة قيام الوجود الواحد
بجميع وان قام بالجميع كان الكل يدور في الوجود وان قام ببلده تام
الوجود وان ذلك الواحد على انه حق لبعضهم ان الوجود ليس له
حقيقة واحدة تختلف باختلاف الاضافة الى الالهيات المختلفة
الالهية لا ينافي في الوجود ولا في الحكم كما في معنى نفس الالهة
لذلك هو لا يملك حكم الالهة في الوجود منه ولا في ذاته ولا في كون

[illegible]

[illegible]

المتعين بقول بل الاستمرار لبعضها عن بعض ما تروا في المتن بطلانها
او العجيب المنعونه كما في المتن ان يقع على التقديرين وان اجاز الامر
في بقول اجاز اللفظ ان يكون للدواعي التي تجب طبيعة المتعين بسط بانته
سكينة الاثر او فكان للمتعين عين ج واللفظ بما ركله على ان وجود العين
التي هي فوجز للشخص ضروري في كل ماوه واما الى منه ومفصل فصار سببا
للتعين الذي هو الميز في الحقيقة المصم به موقوف على اعتبار ما عن غير
باعتين لغير قول ان اريد انه لم يخص هذا التعيين سلك ما به لا باخرى فلو
ما ذكره المصم به ان اعتبار الى منه عن سائر الامايات بذاتها لا بتعين آخر وان
اريد ان في صورة كثر افرادها ما به كان لسبيل ان يقول لم يخص هذا التعيين
هذا الحصة والافضل حصة اخرى فكانا نحن ذلك للتعين تنقل الكلام
حتى يتبدل والواجب ان هذا الحصة انما صارت هذه الحصة بهذا التعيين
اخرى يذاد ورمونه وذلك مثل ما يقع لم يخص هذا الفصل بهذا الحصة
وهو انما يشترط اليه والفظان المستدل اذ اوشق النفاذ في حق حرا
المصم به ثالث الله فليدزم انحصار ذلك الامة اللفظ في الشخص لقول
لقابل ان منه وقول القابل اختلاف اشخاص اما به منه لا اخلاص
في ذات القابل قدس سره ان القابل الذي هو على التعيين
قابل بالقياس الى هذه القبول غرضه ان يطلق لفظ القبول في كل الشا
يتبدل بما لا يشترط الله تعالى في كل العلة كما في إطلاق لفظ القابل
القبول لا في غيره فاذ لم يكن القابل يكون قولا بالقياس الى ذلك
ومنه ليس كذلك بل القابل هو القبول هو الامة له ما به الشخص

[illegible]

وان كان بعضهم قد اخلص نفسه من غلبة الجهل والارهاق
فانما يجمعون على ان هذا هو الصواب في كل ما لا يراه غير هذا
ما عساه ان ياتي ويخبرنا به وقد نطق بعض اهلنا ان السبع اذ
في بعض رسايمه ان عند المحققين من الحكماء ان لا موثر في الوجود
البدن قد يغفل فذلك الحق ان هذا هو السبب في جميع العرف من هذا السبب
لغيره من الحكماء والاصوفية والاشياع والاشاعرة ولم يأتوا بحجة الا انهم
المعروف به ان كيف يسبح وعوي البداهة فندبره المصنف فاما الله
فانما ركة البسيط كما انما طلق مثل المركب لا يخفى انه لا حاجة في التمثل
الي مثال كان احد المركبين مركبا او لا يلزم احدهما ان يفي في هذا السبب
وامثلة كثيرة كالنفس المشتركة في النفسانية والوجودية فكلما تعلم
المشترك في كونها عقلا المتمايزة في بعض السلوب او لا يلزم ان يكون
الامتياز عنها في غير السلوب قد نس من على سبيل الدروس يستلزم
بعض في النطق والادراك ان النطق لا يشترط ليس عين النطق وان
ان النطق لا ليس ليس عين النطق بشرط لا وهو اعتبارية ذاتية
والاعتبار لا ولا جزره ايضا كما ان خارجا محمولا كما ان خارجا صانع
الشيء لا حقيقة اقول هذا في المارض يعني النقص واما في الخارج
فلقد و ذلك مثل المركب من اجنيس والفضل والشمس عند من قال ان
المارض يعني في الاجزاء الذاتية المتحددة مع الكمية في الجود في الوجود
فالو لاشية الي وجودي التي نسبة الفضل الى اجنيس فيكون عارضا
بهذا المعنى لا يعني النقص قد صحت مع مركبة في اناده نقاش في

هذا في الشرح حيث قال في بيان تلك الامة بل انما
كان فاعله العبد في الامة واحداً في نفسه
هذا خلافاً كون علة التبعين هو الفاعل فقط وكان شريكاً لما كان الفاعل
الذي ليس له شريك في تبيين الامة بسببها حكم وهو انحصار
النوع في شخص موهن فلهذا ان اراد العلة تبيين لم يوفقنا على ان
نسميها لم يوفقنا فقط بل يكتفي ان يكون موجوداً لكن فاعله على ان
يكون له شريك في تبيين الامة لكن مع وجود كونه في انفسه او في غيره
بواسطه كل جزئيين آخر وقوله غير مستبعد في انفسه غير مستبعد في غيره
وانما لا ان لا يكون فاعلاً ونسبته تكلف في الاول لا في الثاني فاعله
على ما جعله عليه فلا يكون له فاعلاً آخر في لا يكون له فاعلاً
آخر لكن بهما شرطاً مشدوداً كان داخل في هذا القسم مع انه يجوز بها
عدم الانحصار ثم لا يحضر في حقيقة الامة عند الارحام على جميع المقادير
ان علة الشخص قد يكون نفس الامة فقط بان يكون الامة علة
لشخصي بقسمها او العلة اذا كانت بسبب كانت فاعله كل من هو في
كون الشيء الواحد في الامة فاعله وفاعله شيء واحد وهو الشخص
الا ان يقع المراد بالقابل في قوله لا يجوز كون الشيء الواحد فاعلاً
بشيء واحد هو القابل بمعنى الحمل او الذي يقوم به المقبول فالقابل
بمعنى موضوع الخارج للمول ومنها كذلك لما عرفت ان القابل يكون الفاعل
بغير ما فاعله ليس القابل مع الامة فاعله له وقد يكون هناك فاعل
غير الامة لكن بالنسبة الى التركيب الذي هو الشخص لا بالقابل بل

الشخص

جان نایم هو اما شبهة السلام ان اختلاف قول اندکون
و اندکون بالصف **و الحکم بالشیء** و قد یون بالشیء و بعد
ان یقیده الاختلاف بما وثق اختلاف بقولنا انما لا اختلاف من
نظرة مری و بالشیء فخط و یس لطیف الرومی و الحکم بالصف و هکذا
و اما ان لفافه استعدادات مختلفة فکما نقول فی المآل و سورنا
اذ یبند ان الهیو بالادلی العنصر واحد بالشیء و یس لای نقاد
لکن شکله فیما یخص فان الصورة الهیو افزیت من هیو بالکل العنصر
حصة و الفارسیه افزیت حصه افوی و هذا الاختلاف من لیس اختلافاً
بل کان مثل اختلاف افراد جسم متصل من جهة اختلاف الاعراض
استند و هذا الاختلاف الی اعراض متدافیه مقارنه مقصوره علی
غیراتها عندهم من همتا فکما ان قوله المآل الفرق فی الکثیر ان
قوله القوابب المختلفة بالعدد و ارباباً مختلف بالعدد و العدد یخفی
لا الشخص و کذا اندک صیغته من هذا و یس ما قال یبند ان هیو بالشیء
شخص واحد انما استعدادات مختلفة الشیه او بالعدد الصورة
لهایه قد یقال هم مرحوبان الاستند الی القابل لیس من انزکیر هذا
اولی ارض یعرضه هذا الاحتمال داخل فی کون العلة هی الهیو فکذا
او یشتاق الی المکیه کصورة الباقوت و الذهب مثلاً فی متافیزیکه
الثانیة الی هی العنصر من حیث الوجود بالذات بل بالعزیزان الیهم و اما من
التفصل التوهمی التکیس کونایه توناً عندنا لکما انما فرغ من صورته
فاللفظ مرکب فی کوننا یا قوتاً الی القوت الی فونیة و الکانت مستغنی

منه من السبعة اشار به الى انه ما بقية اعتبارها فلا يرد ان السر في
المشهور حق انه مركب من الثبات والعدم والاول المستقل الاصل
مطلقا لا ما يكون انه لا لا حظ اليه كما في جودية قدس خروفا
جزوا اعتبارا في ان المثل ليس هو هو ان لا يبق بعد الوصف بل بالوصف
العقل الف مركبا بان يرد الثوب الى ما من استنار بان
يقول لو حصة ان يكون جزوا موجودا لا جاز في كنهها من وجود المعدوم
والثاني لا يربط مشهد المثال في عاقبة واما اذا جعل في ان لا يصير كذا في
الا اعتباره قد يكون مركبا من المعدوم والموجود وكل مركب من المعدوم
والموجود لا يجب ان يكون جزوا موجودا ولا يخفى ان في الموجود
المعدوم ولا دخل له في بيان اجزاء معدوم في جهة فيكون الصف
في الحقيقة لا يثبت الا اعتبارا قد يكون مركبا من المعدوم فيصير على ذلك
الاسم اي لان ان حسن اذا كان على الفصل فيهما وجه الفصل في
الفصل ولان في اللازم نحن حصل بالانما وجه حسن ونحن الفصل في
ان في وجه الفصل في حسن في اشار اليه الله به حيث قال في بيان
العلم لا يحصل في الوجه الا اذا كانا فصل ولاف وفيه فلم
يصح قوله والفقر الثاني فصل الجسم الثاني الاول فلم يبق اولم يبق
لمت لم يبق في نسخة كلام الله على ما جعل عليه في نسخة وذلك لانه
جسم الثاني في قوله وبقا جسم الثاني بعد زوال التوهم منه لم
يكن ان يثبت على الانواع التي لان الكلام في عليه الفصل في حسن وتسمية
في عليه للشيء اذا لا يربط فيه فلا يربط في حسن في قوله ان حصل

واحد في الدليل في المقتضى من غير ان يبين مع انه في
البعد في ذلك بعد من ان في الفصل الخامس او الفصل
الاجزاء باعتبار ان في قسم في كل نوع منه والى النوع يان مفهوم
كونه في مفهوم الفصل اعطاه ما ان في قسم للمفصل
له وان كان لا يان في ان في تركيب من امرين متساويين لكن غير
في مفهومه ونوعه في ان في الحكم الشئ بان الفصل فصل للنوع و
اللان في نظره ان في قول النظر في ان في الراء للعلم ان في
هو الحس ليس هو الذي في الفصل ولا ان في ان في ان في ان في
في المتيح فلا بد ان يرا داس من ان في ان في ان في ان في
ما هو حصص لم ينزل في صورة زوال النور وان في ان في ان في ان في
الفصل وليس مراده ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
بالقوة لا بالفعلي في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
الحس بالقوة ان في الفصل بالقوة وليس عازم في هذه الصورة
الفصل بالفعلي في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
بالفعلي بل الجواب عنه ما قرره ان في ان في ان في ان في ان في ان في
العلم ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
الحس اراد عليه ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
تلك ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
ذلك بقدر الطبيعة في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في
علمه ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في ان في

العلم

[illegible]

جوہر المدعو یقول کہ میں نے یہاں سے ان قوموں میں سے نہ جانتا تھا
الشمس علی ان ضمہ اس کے ساتھ لایفید البتہ صمد و بیوتہ ان
کل کیا انوار الہم الی کیا انور علی تحصیل منہا جو شہادہ و کل مدینہ میں سے انور
الانصاف مانتہ لایکون اما اصل بحث پہنچے عند العقل صمدہ علی کہتے ہیں
کان من بعد قیام کیا کہتے ہیں بحسب الواقع و ما ذکرہ من ان صمدہ المبرکہ ہے نور
القبیل و تو یہ ان انور شہادہ انما لایکون من جنہا احسن و انکلیات
انما لایکون فی العقل قطا ہر ان من ضمہ مقول الی مقول لایحصل محسوس
و الی ہذا اسرار المؤمن فی تجربہ حقیقت قال و لایحصل السجدہ
کیا عقول الی مثمرہ قیاسا با عقول الی عتہ احکم و لم یس المرہوس یقہ
مقابل المظاہر و الطبیع و قد عقل عتہ الث جوت و کہتے ہیں انما ظہر فیہ
وہر ہا لد التوفیق و لا عاتہ و اما قیاسہ الشہدہ من کل مدینہ قطا
ان یصیر شہدہ لایا ہوا احد من اهل النیر ان کل کیا الی شہدہ و اعلم
بجہاتہن الاساسات متعل قدس شہدہ لایا ہوا ہر یک الکشف
اولا انور فیہ نظر اما اول فلان الکلام فی الوحۃ و الکشف
الکلیس اما ابول فلان انجریہ تسین بحساب و لا مکتب غنہ و اما
ثانیاً تلفوزہ فالعقل یدرک اسم الامور و هو الواحد و اما ثانیاً
فلان العقل لایدرک تجربہ بنفسہ و اذا کان کذلک لکیف یصح ان
یدرک انجیل و اما ثانیاً فلان ادراک قبیل الوحۃ مقدم علی ادراک
الکشف ضروریہ تقدم مجزئہ علی کل فی معرفۃ و ادراک و کیف ظان ہوا
اعرف بہ الکلم الا ان یقہ المراد اعرفیہ الکشف باقیس الی الوحۃ

من جهة اورا كجاستفردين محطين بالبال واما بالنسبة الى ربح البدن انما
يكون اذ العدد من نعت لا جدار و تعدد هو قسم وليس كذلك في
فيه اما الاول فلان مدرك الكلي و في نفسه ليس الانفس لما اجازة الحق
و قامت عليه البراهين و اما الثاني فلان من البين ان ليس للنفس بالقدرة
الى الوحدة بمعا مع زمان احد بها كاسم الكثرة و لا لا في كتبها و كذا في
بالقياس الى الكثرة تنبيه مع هذا الكلام ان الوحدة ان كانت
شخصية حده في النظر كما يستلزم بالحق الذي يفرض في تسمية الذات عن الرضى صيا
باعتد في تحت الماهية و في السؤال اخر لا يجب لا شرط شيء على ما مر
به و في كلامه قدس سر كانت مأخوذة على انه تقديم و ج الى تسمية
الذات بهذا و اقول فيه بحث هو انه ان اراد ان الكثرة متافئة الوحدة
بالتدات فما يوضح الكثرة لا يوضح الوحدة من حيث توضح الكثرة اي
لا يحول في محله واحد من جهة واحدة بالذات متطابقة و اوجه الى
يفيد بالذات بين الكثرة والوحدة وان اراد انها فاة و التماثل ولو
بالوضوح في الكثرة و الوجود بحيث يظهر ضرورة ان الوجود مساوق للو
فالكثرة من حيث انه كثر صرف لا يكون موجودا فاما في نفسه
ان يقال بحسب حقيقة يتبعه الفرقين اقول هذا الجواب عما تولى ان
في التحق ان بعد الفرقين ما كان موجودا من الذات من جهة الى الله الاول
ليس متباين لشيء من ان ما الكثرة ولو كان الشان هو حقيقة لا غير كان ليد
فانصواب في الجواب هو القول بالوجود و انتم ان الباني هو الحقيقة المحبة لا

كان ذلك في الحقيقة من غير ان يكون له وجود في نفسه بل ان كان
فقط من غير ان يكون له وجود في نفسه بل ان كان
ان يكون الذي يستدل بوجوده لا يخفى ما بين المثال وما خفيه من غيب
فان الاستدلال من غير من حيث الحق والحق ومن حيث العلم
هذه المثال من حيث العلم فقط لكن جز السبب وفي بقا الاستدلال
اقول من اول ان السبب ليس غير واجب الصدق فانه صدق كل
من السبب ليس وجه كان السبب الذي ذكره بقوله ان الف بالكل لا حجة
ليكون نقابا لغيره سبب الكمال وسبب الاصل ان ايق بالحق
لا يجب ان يكون نقابا لغيره لان الف بالحق لا يجوز ان يكون له وجود
نعم لا احق من غيره لاننا نقول اجماع المتكلمين ان السبب في كل واحد
وميل الكل غير ميل غيره ثم لو كان غير محمول على الكل لم يكن محمولا
فجعل السبب من غير ان يكون له وجود بل ان يكون المراد بالوحدة والكل
بعضا من المصدرين واما ما على ان يكون المراد به الواحد والكل
وهذه اقل كما قابل الواحد قابل الواحد قابل السواد ونسب السواد
التي وبيان خصوصية نفس الوحدة وذلك لان قوله في غير من ان يكون
للوحدة وجه في انما يتم بعده المقدمة اقول لا بد من سر
كيفية ما يتبعه نوعيته كما هو الواجب من السوق وقوله جواز ان يكون بالاشارة
يدل على انه مراد بالتواطؤ ما بينا والكل مع نسبة دائره المفسر
او ربما ما تم فهم ان الدائرة في قوله فانه على قوله نسبة مع انه خلاف

سواء كانت كلية لمصر في لفظ النظر المذكور وحينئذ العلم بعدا عما يكون في صورة
والهوية في الوحدة أو يلزم من أن يكون ^{شخصا} وحدة وقد ادعانا
نقله ^{من} إلى أن تلك ^{بما} كانت ^{قد} تسلسل ^{لأن} ما هذا
مفهوم الواحد محتاج في كونه واحدا إلى انضمام الوحدة إليه إلى قوله
وكذلك الكلام في وجود الوجود والكان لا يمكن أن ينفرد
أقول فثبت نظر لدن المبادي لو كانت قائمة بنفسها كان ^{بغير} ثبوت
لنفسها بعينها مثلها لغيرها إذا كان قائما بنفسه كان ^{شوا} أو ^{معنا}
وإذا كان قائما بغيره كان ^{شوا} بغيره فالوحدة القائمة بالنقطة نقلا
لما كانت ^{وحدة} النقطة قائمة بها كانت النقطة فإذا فرض أنها ^{وحدة}
كانت نقطة كانت لها وحدة أو ^{قائمة} بها وكذلك الكلام في وجود الوجود
وغير ذلك ولهذا فالواجب بوجود الوجود قائم بنفسه ولما الوجود
الذاتية بالكنات فثبت كانت قائمة بها كانت وجودات لها ^{بغير}
فثبت لا ^{بغير} من موجوده بها وليست الوجودات موجودة
وقد شبه بهما في كثر النقص وجود الواجب بالصور لو كان ^{شوا}
قيام بنفسه فلا تنقل إليه ^{بغير} المقول ^{لأن} كانت ^{بغير}
كانت صفة قائمة بعد ما أقول لا يخفى على السائل أن هذه ^{اللائم}
في السق الدول وكذا يلزم في السق الثاني للزم في هذا السبب وذلك
لأن تلك مغايرة لغيره فلو كان صفة الكف قائمة بجزءه لزم قيام ^{بغير}
الواحد بمجاليه ^{فأيسر} من أن جعل ^{بغير} صورة نقص له ^{بغير}
لأن منها ^{بغير} كان في كبريات ^{بغير} على تقديره وهو أن يكون

[illegible]

بالعلم بالذات كالمصالح والافان للحدود في مفهوم الجمع وهو محمول
 بالعلم بالقياس الى الافان موضوع كذا بالعلم بالعلم الى المصالح كذا
 ومنه ان العلم بالذات لا يمكن من جهة الوحدة فيه غير محمول الى السبب نفسه
 في الواحد بالنسبة الى ما امر السبب بقوله كذا بقوله وانما لم يتصور
 لها عدم شئ منها فقامت الذرير به كالحسن متعلق بقوله الواحد
 في ان العاجلة المذكور هذا لا ريب منه الوحدة وهو محمول الى الوحدة
 منها كونه الذي فيه وحدته بها به الحية والكل في العلم بالعلم هو هذا
 الافان والافان في الوحدة محسنة والكل في العلم بالعلم هو هذا
 جهة الوحدة فيه كالحوان والتفصيل الى في الواحد كالحسن مثلا
 طلق يطلق لفظ الواحد لا وبالذات على الحسن وذا نينا وما يرضى
 على الافان والافان فيم الافان والافان واحد فيم الافان
 واحد والمراد منها بلفظ الواحد بالماو واحد فلفظه وانما كذا
 الله ما مر ما هو واحد بالوضع الشبه لان الملاقاة الواحدة
 على ما تحتها بالتواضع اقول لا يخفى ان التواضع لا يدل على اليقينية
 التي هي سببا اذا كان المراد منه مطلق الاشتراك فيكون معنى علم عليه
 وهو الواجب ان الاشتراك في كان مفهوم الاشتراك منه فمفهوم
 التواضع على ما اعتمد الانقام آه في بعض الوحدة لعدم الانقسام الى
 ان كانت تفتقر على عدم الانقسام الى الامور الغير الذات فليزمن ان
 يكون التفتق في الامور المختلفة داخل دون النفس الى الامور
 فبما يخفى ما فيه اذ النفس اولى انقسم في مفهومه معارضة مفهوم الشك

المفهوم جزئية اقول على هذا كان الكلام صحيحا من غير حاجة الى ان يكون المفهوم
لفظا فوجوه وضع من غير ان يشيخ وذلك لان حقيقة النقطة اذا كان مفهوم
شيئا فوجوه وضع الخط على كل ما يجرى عليه فيكون مفهوم للنقطة بخلافه المجرى وعدمه
الانقسام فان قلت قلت الشيء من غير مفهوم الواحدة الفصول هذه اقسام
الوحدانية يكون الشيء بحيث لا ينقسم قلت ذكر الشيء في مفهوم الوحدانية لعل
المفهوم بالوضع في الموضع وذلك كما يقع المفردية كون العدد وحيث
لا ينقسم لا يتساوى بينه وبين العدد وغير معتبر في مفهوم المفردية مثلا والعدد
عدم الانقسام الى شيئين وبين وكذا المراد في تفسير الوحدة مجرد عدم الانقسام
نقاسا وهذا كلف في ذكر الشيء في مفهوم النقطة على ما فسر العلامة فان
وقع في تفسيره على نحو ما وقع الاحساس في تعريفات يكون جزئية ثم لا يجرى
في مفهوم الانقسام اعم من مفهوم الجزئية اذ انقسمه قد يكون الى جزئيتين
يقدم الانقسام على عدم الجزئية فيقول ان لا يكون له شيء لا جزئية
في الحقيقة فهو المفرد والركوة بحيث لا ينقسم محله نظر في كل بل هو
هو النقطة اقول فيه ان النقطة لا كانت ذات موضع على ما صرح به فيكون
موجوده في اي مكان وكيف تميز حقيقة عدم الانقسام الذي هو عدم الانقسام
في الحقيقة وهو لا يكون كذلك اذ لا يكون ذاتيا لها كونه ذاتيا لها بالقياس
الى غيرها وما يكون كذلك لا يكون ذاتيا له نسبة وهي عارضة
بما قسم ان حقيقة الوحدة لا كانت نفس عدم الانقسام فليس الانقسام
مثلا لشيء الوضع انما ثابت له بالقياس الى غيره حتى يكون عارضا له لان
ان الثابت للشيء بالقياس الى غيره يكون عارضا ان لا يكون نسبة عن الشيء

وغيره كذلك ووط ان سلب الوحدة ليس كذلك بالنسبة الى الموضوعات
احتمل ان المركب من الارض والموضوع عن العالم ومحلته كما ان المركب من
والارض اي الموضوع والارض لا يكون مركبا حقيقيا واذا كان المركب من
من غير محمول عليه قد يكون حقيقيا كما في المركب من الفعل
فظ ان عدم الوجود بالقياس الى عدم الاتفاق من قبل ان اول شي
الوحدة ما هي حقيقة تركيبها حقيقيا وهو لا يسهل ان الوحدة وجودية وما
ذكرنا بيان ونوضح لما ذكره قدس سر في هذه المسئلة وهو
اه اقول اراد صاحب المحاشي بالافعال جميع الافعال في العالم والافعال
في الدف بالتمام ويرجع الى توحيد الله تعالى والافعال في العالم
هنا قال ولعل لفظ ما له اذنية سقطت عن انما قدس سر
حاصل ان قدس سر انما ذكره كلفه الفاعل في قوله اه
المقدار المعين ان النفس على جسم العلم بالارض والافعال في العالم
وجوب الدوام استلزامه الوجود التام بالنفس لا النفس العلة المقدرة
اقول لا يخفى ما فيه اما اوله فلهذا عمل مع قولهم المقدار المعين من النفس
نفس المقدار خلف بل اراد من قولهم المقدار المعين من الارض والمقدار
من النفس على نفس المقدار خلف في قولهم المقدار المعين من الارض
من الارض المعين من النفس الذي له مقدار والنفس الذي له المقدار
المقدار بل اراد بذلك ان النفس المقدار العارض للنفس في قوله
لانفس النفس فقط يدل على ان المراد النفس من المقدار منها وانما

فقدان لظلال العزم والديار والغلس من الغصة التي له المقدار المبرج
او الذائب اولها من ليس ان اسما للروح مسمى وهو في وانما
فقدان جواب النسخ في غاية الصف وكان سبارة على انهم سبار عرض
واحد بمجلى ظاهر ان وصدر منه عن مثله فيقيد على الظاهر ان السبراد
بالمقدار المسمى من الغصة الغصة المتعددة بعد القدر او اراد بالظاهر
الذي الشخص كذا نظائره مع لاف و لا كان الا فصل بالي
الاول اي التباينة الاجزاء لا يخفى انه لا يقدح في فصل به للشيء او
بفصل فيه فالمراد ان يكون حدان لمراد لا موجودا ويكونان متماثلين
اي لظرفان يكونان متماثلين والا كان الاتصال بالي ان في اي
ما ذكره بقوله كل مقدار من متضامين عند هم حد ولا يخفى فانه اذ لم يمتد
به القيد في هذه الحجة في الشهور ولا يمتد من عدم اعتبار به القيد ان
القيد في الشيء من فصل على الظاهر عدم اعتبار به القيد ان يكون بهما
عموم من وجه اذ يمكن ان يكون مقداران متضامين عند حد ولا يمتد
حركة احدنا حركة الاخر كما في مقدارين لاف من ولا يمتد من جهة الله
لما ان يراد به يمتد من حركة احدنا حركة الاخر لغيره لغيره
لله فانه وكذا يمكن محقق الثالث بدون الثاني في خشتين لا يمتد
بمقدار لكن بينهما فام راس وتتم مثلا انهم وفيه لظلال بقا
بوتية كل بناء انه اقول في هذا من وجه على تقدير الله فم كس لا حذر ان يقول
فيهم عرض واحد بمجلى انما يمتد لولم يتعدا ولم يصير احداهما عين الاخر اما

أو أن يكون أحد الماهيات الوجودية أو ماهية أحد الماهيات الوجودية
اللازمة كذا وجود الماهيات الوجودية وجود الوجود فلا بد من
قال أن هذا الماهية الوجودية كذا من هنا كذا شخص واحد
عليه أنه زيد وصدق عليه أنه عمر وصدق عليه أنه زيد وصدق عليه أنه عمر
والوجود وسائر الوجودات والذاتيات عين ما هو فليست بغيرها
الحال من الوجود كذا لا يمكن هذا إلا بدعوى البديهة بأن الدعوى
أما من هذه القدمات ولا لا رفع يمتنع أي شيء كان وجوده
بما تقدير الوجود كونه عدما لا شيء الواحد عدما لا شيء كان على أنه في قوة
الكلية ولذا قال وإن لا لا رفع يمتنع أي شيء كان وجوده عدما
لا شيء كان على أنه في قوة السلب لا شيء كان محققا بالرفع أي
أنه كان يكون عدما لا شيء كان حتى لما كان موجودا بالوجودية
ومع هذا امتثال القوة هو الظاهر كان عدما لا شيء كان مساويا للوجود مساويا
إياه كالوجود ولم يفرق له حتى لم يفرق لما كان في قوة الوجود
فيكون أن يقيم نسبة كذا الفعل الثاني والقياسية وبين الوجودات
استدراك القياسية بين وبين ذلك الشيء كذا الوجود في نفسه
الاستدراك ما ذكره كونه مغايرة للذات ما يمكن أن يثبت الزيادة في نفسه
بما في ذلك بان يعلم لو كان العدد معين الذات مثلا أو قوة أو لم يحل
على فرد واحد في نفسه ضرورة يقوم به الاعتبار كذا الشيء واحد أو كذا
نسبة كذا ما لا يلائم الوجود كذا الشيء واحد هو الذات كذا ما لا
محال وجه به قدس سره في جوابه أن الوجود يكون كذا عدما على هذا

[illegible]

ن

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ولا ما اوردہ قوس سر میں لزوم تصنیف النسخہ فی قسم و درجہ ۱۰۰۰

عليان العبد الفقير بالبدن الذي دونه وقد مر القبطانية - اؤي نعم

للمير حسب الشئخص في ذلك الوقت أقول منها كتب وذلك لان العزبة

تغایر العدد و التکلیف ان لو هیز فی مفهوم العدد ی کون الحکم قابل للتوجه الی

تكملة نسخة العدد من على المجلد الذي من توفي الواقع قابل للرجوع وى من غير

ان نفيهم في هذه اللفظ لا يعني كون الحديث بدلا وانه اصحوا بان النفي

باب في التوبة في السر والنجوى

المقومات ثابتة للوجود المطلق وذلك لأنه لا يقيم من لفظ العدم تأويل

قال في الشفا المصنف في حقه المبرر بالفعل مع وجوده بالقوة وعن هذا لا يميز

نفاذ السد في ملكه المشهور في ان يفهم من لفظ السد في كون المحتق بالصور

شخصه في وقت من ايامه بالعمري في الكونجيه بالقبيله بالوالد الله فخير

من كل من في هذا الشجر من الجنة وفيه الملاقاة الكوسخ عالمه ولبنة الدقيق الكوسخ

للهادى نور الهدى ومن اولاده ان المعرف بكتبه شمس

القبلة كعب الوجود وما قرنا طهران بقدر العجى بالقبلة الى البصر

تقابل التقدم والركود المشهورين أو لا يعرفين في مفهوم العجى القامه

على التمسك بها كمنه من النور او الخميس القوي وانه الطين

والتعويض ^{من} وقد يقال ان تعويض وجود المرسوم وعدمه

وفد كان عنه بان المفسر هو المتكلم بالذات وقوله في عدم الدلالة

مع وجود اللزوم المشروط اما من جهة ان عدم اللزوم يتركب من عدم

في قوله وجود اللازم وبما تحققة التعاقيل بين وجه المدغم وغيره
 بين وجه اللزوم وعدنية والمراد في عدم الاتصاف في تعريف التعاقيل
 بين عدم الاتصاف بالذات ولبوده ما يحسن ان المقصود حكم بان التعاقيل بين
 الوصف هو المتواحد والكسرة والكسرة خارج عن اللزوم المذكر للذات
 شيئا كالقوس والمقسم بها ما هو بالذات ولكن اجاب ان المقصود
 بالوجه في النسخ عدما في اعترافه ملاه ومعها اما في الجوانب
 اللزوم في هذا الاعتراف وجود ملاه ليس عند الوجه المرفوع في
 ايدى ما يعلم ان التعاقيل بين الوجه والاعتراف او عدم الوجه من الوجه او عدم
 عدم ليس مفهوم الوجه كجذباته الابواب والحق في سبيله والوجه
 ليس نفس المفهوم من ذلك بان نعم انه داخل في السلب والابواب
 هو المقصود ان السطور ان امتان انما قول لا يجوز ان يدرج في
 ما من تعريف مثل السطور ان السطور ان السطور ان السطور
 فيه وفي حقيقة الانشاء في كلامه في قوله في حقيقة السطور
 في الية لان في كلامه قدس من لم يتفاد كتب في الية الكمال
 عما ذكره حيث جعل الية في الامر في حقيقة العالم في الحقيقة والى
 ولعله اراد بالسطور السطور في الكلام وفيه نصف ومما ذكر
 بالذات لا لا يركب اسما في الحقيقة اما الصف والعدم في
 فيكون المحل من انما هو في كل واحد من الية في الية في الية
 في الية في الية في الية في الية في الية في الية في الية

[illegible]

卷之

المتعارف من العلم العام هو مفهوم المقابل لانه السقطة والاختصاص الغير هو
مفهوم المقابل كمن يختص باختيار اليوم فالاختصاص من جهة نفس مفهوم
المقابل من حيث هو ان يكون من جهة الفضة الطليقة الى موضوعها طبيعة
المقابل والسالية بجزئية من جانب المضاف واما اصل ان نفس المفهوم
يكون فردا غير بالقسم منه مفهوم الكلي بالقياس الى الجنس والسالية
بجزئية التي موضوعها المضاف ليست متعارفة لان الحكم وان كان
ما صدق عليه المفهوم لكن على ان يكون ما صدق عليه الموضوع نفس مفهوم
المفهوم لاس جزمياته واما السالية من جهة المقابل فباعتبار الصدق الذي
ماله كوجوب الكلية المتعارفة من جانب الاختصاص والسالية بجزئية من جانب
العلم هذا ما سبق فانه كاشية ولا يخفى فافيه فان مفهوم المقابل لو كان
فردا لمفهوم مضاف والمضاف من الجنس المكون من المضاف
فانه لو كان نفس مفهوم او فرد منه وهو لا ينبغي ان لا يصلح له ان يكون
وذلك حديث كل نفس على ان يكون له وجودا او اذ كان وجودا
حينئذ كمن يتفكر فيه بان يكون مراده ان جهة عموم المضاف وخصوص
المقابل من جهة اعتبار بعض القابات كاضمة المتعارفة كمثل الياء
والسواد لكن لما كان يخصص نفس المفهوم الكلي واما تعارفه بالاعتبار
بخصوص الذي من جهة اخص من جهة نفس المفهوم اي مفهوم المقابل
مقابل هذا الصدق المتعارف بالسالية الى الافراد اليه كان المقابل
عرضا لها كما مراد والبيض شلا فيصير كاصل ان يخصص القابات منه
فحينئذ مفهوم المضاف فالمقابل من حيث صدقه على ذلك فيخصص

بما ان المضاف والماضي حيث صدق على مثل مختلفين وسبب ذلك
ان المضاف لم يلزم ان يكون فردا للمضاف هو ان يقال ان
الى المضاف وغيره هو مفهوم المضاف ولا يخفى الفرق بين الاعتبارين
فان المضاف ان يقع هذا الموضع فقابل قدس من موهب الكرمي وذلك
الاجتماع العقب في الكنية ويجزئيه هو الاجتماع في الوجود والمضاف في
هو الاجتماع في المحل والواحد من التبعين الاول لا يستلزم الثاني اقول
والفهم ما صدق عليه الوجود في الوجود على الكثرة وليس الكلام فيما يلزم
مبينا وفي كون مفهوم احد بهما هو المفهوم اللغوي الشئ وكذلك القول في
الواحد بالقياس الى الكثرة في هذا يدل على ان المراد بالوحد والكثرة
في قولنا لان الواحد مفهوم الكثرة معناه ما المصدر في لا الواحد
في توجيه انه كيف يصح ان يكون تقييدا لقول المصدر الواحد بل الكثرة لا يقال
قد اثبت في المقابل بين الوحد والكثرة ما لا يخفى قياسا على الواحد
لان القول ما ذكره في الوحد والكثرة كرمي يعني في الواحد والكثرة في الوحد
بحال الوحدة والكثرة مستدرك في مفهوم قدس من لان اعتبار
على انزاده غير اعتبار اضافته اقول هذا مسلم لكن من اعتبار الصدق على
الافراد يلزم اعتبار الاضافة على ما لا يخفى على الغالب في الافراد
يقال للشيء على ما يسمى به عبارة العلة حيث قال لوجود مطلقين في
واما اذا لم يرد بالطلق مقابل المضاف الى الوجود من فليزعم من اعتبر
على الافراد كونه معانا الى العوالم فان زيدا اذا كان نصف
فانما يستلزم على مفهوم العدم اقول نعم لانه لا تقوم من العدم الا

الاول

بمعنى لا يباح الوجود أصلاً ولهذا نقول أن كل واحد منهما قد ورد في قول كنهه موجود
بوجوده والنسبة التقديرية إلى الشئ نفس وما ذكره إلا لفهم من العدم في
لا يباح الوجود أصلاً والكلام في المطلق العدم وتقييده بعد كسب الوجود
بمعنى العدم بعد قوة وعلو ذكره قد سن سره من معنى العدم المطلق أي
المتن في الوجود ما في حمله ليس هو معنى العدم ولو سلم فأنه مطلق
العدم وقد فرقوا بين العدم المطلق ومطلق العدم فلهذا إذا
أريد بالعدم سلب الوجود وأما إذا أريد به معنى السلب وهو الوجود
بمعنى ما ينافي من حمله على كبر الوجود وأما إذا أريد به معنى السلب وهو
العدم فهذا فلا ينافي من حمله على كبر الوجود لأننا في قايين كون شئ زيدا
وبين كونه وجوداً أو الكلام ههنا في لسان العدم معنى ربح الوجود كما
مقابل الوجود لا شئ آخر قد جرد الوجود من شأنه على كل موجود
العدم بين القابل الذي يقول قد لا يكون بين الملكيتين واسطة كونها
بين وبين قد يكون أحد العدمين نضافاً إلى الآخر كما في عدم
الوجود لا معنى للاسطة حتى يفتح العدمان فهما والقياس كذا أن يكون على
تقدير الواسطة وعدم إضافة أحد الأمرين إلى الآخر أحد العدمين
أو كليهما من قبل الملكة فيبقى عن المحل البز القابل كما في عدم قابلية
البعث وعدم الحول عما من شأنه حول فلا يفتح العدمان في محل واحد
أو كل ما يوجد قابلية الجواب لا يوجد فيه عدم قابلية البعث وهو
قد سن سره من معنى العدم المطلق أي العدم في الوجود والى الجملة الأولى
فمنه نظر لأن مثل هذا السبيل عدمه مثل ما ذكره في الوجه وذكره لأن

عندهم لو كان معدوماً لم يمتنع ان يمتنع ان يكون معدوماً
ان يمتنع ان يكون معدوماً من ان يكون معدوماً
بانتفاء الوجود والعدم او من حيث ان يمتنع الوجود
بمفعول ان لا يكون ذلك المفهوم مضاف الى
فعله لا في عينه فقط بل في الزمان ايضاً
كروحه كونه في السابق بكماله قبل ان يكون ذلك
اي لا يمتنع بان يكون غير طامه راجع اليها ان الوحي
كون الشيء اجزاء لا يمكن في وجوده ما انما هو ان
في الشيء الذاتي فلا يمتنع ان يكون بل السابق ان يمتنع ان يوجد
مستلزم لمتن ان لا يوجد وهذا من مجموع ما يمكن من المتكسرات
في الشيء المستلزم ان يكون مستلزم من الشيء
واحد والظن ان يمتنع ان يقدم اليك كواحد من اجزائه
ان معدوم الكل بهذا الوجه ليس يمتنع لا في ذاته ولا في غيره
والله اعلم بالظن ان يمتنع ان يقدم الشيء مع وجوده
والفعل من نفس متممته الصلة المذكورة من التفسير
او روي عليه من بان الكلام لا سلب ان يكون
فما حصل في المتن بل فصل في التفسير ثبت في كونه مستلزم
واجباً فيكون محذوراً من موجوده الذي له جزء ليس وجباً
ولو ادعى انه ليس من اجزاء فهو ليس من اجزاء
وكما ان هذا هو الحق في ان يمتنع ان يكون

بوجه التعليل على ان الشفاء بالفعل وهو ما في الواجب جوب الزاني وان
ان كان لا يشفى فيسبح الكلام الى انه يمكن ان الكل وكان بعينه ما ذكره
وتيسر سره من التعليل ويمكن ان يكلف بان مراده قدس سره بوجه
كلام العلامة بهذا التامل وتوجيه على قول الشئ وان نصف الانتفاء
بالوجود او به على تقدير عدم التخصيص لا يرد التخصيص لان الانتفاء الذي
يوجد من هذا المكان هو الانتفاء الى جزء لا مطلق ثم لا بد من التخصيص بالوجود
لا بد من ان الانتفاء الى جزء يمتنع في الممتنع كمن قطع الخط على التوجه
ثانياً واعلم ان موافق الذين ذكرها الشئ في اثنين هجوات على
ما قيل والمزام كون مركب من القديس في التخصيص يمكن على ما قيل العلم
ليس يصح فلا بد من ان تامل ويجب عنه نقول وبالله التوفيق
بالمناجاة هو اوضح التخصيص لاجمع التخصيص لا يمكن تحقيقها على ما قيل
السوابب والحق هو مجموعها من حيث هو مجموع وهذا المستند في الملازمة
اجمع التخصيص ان كان قلت بفعل الكلام السبب فان اجمع التخصيص
في تسمية مجموع التخصيص متفردة اليها والانتفاء مرسوم للمكان الذي
السبب يفتقر الى الطرفين من حيث الوجود لان حيث عدم التخصيص والعدم
تتبع النسبة بين الطرفين بدون اشتراك احدهما كالحية والعداوة بين شخصين
لا يفتقر الا لشيء مخصوصية نسبة متفردة الى الطرفين من حيث عدم اول
عدم مع تحقق الطرفين فعدمه لا يمكن الا لعدم احد الطرفين فلا يكون في
تتبعه عدمه لانا نقول يمكن عدم مع تحقق الطرفين على سبيل التناقض نعم
لا يمكن تحقيقها على سبيل الامتناع وذلك لان بعض انتفاء عدمه احد الطرفين بل

بل ذلك لان احد النقصين لا يكون مع الآخر فان قلت قد يكون
الشيء ضروري للعلام وممكن الوجود وقد تقررت في الطبقات ان
ضرورة العدم ملزمة لاستيعاب الوجود لا فترقة العدم وكون الوجود
مقتضى انتفاء تاما واما انه ممكن الوجود من جهة انتفائه في الوجود
الى الطرفين فهذا الانتفاء تاما هو في وجوده الواسع وحقيقته الممتلئة
كل الوجود والكان مقتضى الى التفرع كان ممكنا سابقا يلزم المكانة
في نفس الامر وذلك مثل ان يقال شريك الباربي على تقدير وجوده
كان واجبا بالذات مع انه ممكن في الواقع فان قلت بل ليس
بهذا في المركب من الضدين قلت لا لان احتياج الكل الى الاجزاء من حيث
الوجود والعدم ضروري وممكن تقوته بان ذلك في الامكانات الممكنة
وذلك من كمالاتها مقتضى والانتفاء في مثل هذا المركب الى وجود
من حيث الوجود والعدم والانتفاء من جهة العدم انما هو من حيث الوجود
فان كان هذا المركب الفرض فكذا الاول فلا يلزم تباين في الاستيعاب
بحسب الواقع فقط . الشبهة وهذا انما يتم اذا كان المانع امر او وجودا
ففيه ان المانع ما يكون موقفا على من حيث العدم فاذ كان امرا
معي يكون معلول موقفا على وجوده لم يكن هذا ما تغايل شرا فمقتضى
لانه مما يتوقف للمعلول على وجوده ولا يكون جزؤه ولا منه معلول ولا
لا حله وبما حصل ان المعقولة ادعى ان العلم التام بالعدم لا بد ان يكون
موجودا والعلام من ذلك واستنبطه جاز ان يكون شاملا على
المانع بالوجه المشهور اتفاقا بشرطه فان هذا لا يتقدم بالوجه

المتاخر بعد ما تمده وجوده وبالمعنى كلام الله عز وجل
وما كان الاطلاق العلة ان منه على التفاضل مستغنى خلاف الذي
المتاخر لك كان ما هو الحق فسر به الله عز وجل في هذا الالهام
فلا ولي ولم يقل فالصواب ~~والله~~ باعتبار هذا المعنى على ان
الذات متقدم بالذات بما لا ينفك ولا ينفك في كنهه التفاضل
الذي انما هو ما يرد عليه ثم انك قد عرفت ان اول استفهام من هذا
هو ان ارتفاع ما بالذات في حق ما بالذات يتصور في غير هذه الصورة وقد
لاست رايه قدس سره حيث قال اي نظيره في نفس العليل والعليل
الطريق على ذلك كحل ان يتم محض الكبرياء بما لم يتحقق فيه ما لا
عما بالذات لذاته نيم الدليل وان يتم على ما هو في هذا الالهام
ما بالذات وان في ما بالذات لو كان سببا لرحمان والدول بالذات
في ~~الذات~~ ما كان غنة كما في نفسه ~~الذات~~ في نفسه فقلت الله
الذات كانت الذات لانها بل سلب النور الذي هو الاستحقاق
فقلت كل الاستحقاق صفته ذاته لله التي تضاف الى حقيق النور الذي
هو خارج بيان وانسجم ان المشهور ان الايمان سلب الوهم والاشك
اي سلب الضرور والطوائف ومنها فسر المصريح باستحقاقه عليه
الانفس والوجه فيه انه لو بيان هذا المعنى كان لله التي من حيث
يقع ان الذات سمي الاضاف بالانكسار في نفس الاستحقاق
الاولى من ان مقادير الامكان لا يمكن. وجب ان يكون
بمنه نوره هو ما دام واجبا لا يخفى ما في بين العارفين لان مقادير

واجب اودام واجبا واما ان هذا في لسانه من حيث
الوجود فهو وجوبه والكلام في ان الوجوب سببه على ما مر
ودوام الوجود بسبب الوجوب بان يكون الوجود في الثبات
ويكفي ان يكون امر اوس الثبات الوثائقه لولم يتوقف بان
الوثائقه هي نفس الوجوب قدس من وذلك لا يسد
كونه مستلزما للوجود وثباته اقول هذا كجست اما اولان اثبات
وجودية الواجب من جهة انه متعلق لثبات الوجود انما يتوقف على
كون الوجوب له مدخل فيه من جهة العلوية وقد مره اولان كما كونه
وقد مره ثانيا ولا يتوقف له على كونه فاعلا مستقلا حتى يلزمه دعوى الا
تستلزم هذا من تقدمه لم يدعها المستدل ولا يتوقف مطلوبه عليها نعم
واما ثانيا ملان هذا من المذمة الضرورية لان استدلال اوجوب
الوجود والدوام وثباته ضروري بكونه كذا اقول في هذا
الوجوب حتى يتحقق الوجوب في زمان ولا يتحقق الوجود فيه قط
انما يتم لو بين اثبات الوجود امد وجب لسي اقول فيه لظلال بالكلية
على فرض كون الوجوب فاعلا للوجود وثباته وطا ان مفيد الوجود
للا بد ان يكون موجودا بالضرورة وكون الوجود وثباته امر اعتباري
لا يفي اذ ليس المراد جعله الوجوب للوجود وثباته اوجبا للوجود وثباته
بل انه اوجبا للماتية او امد بالوجود في الزمان ولان كل عامل في ان
المفيد للوجود بل لا يمكن للبدن ان يكون موجودا واذ كان في ذلك
بما هي ليست حجة على انفساء الواجب للوجود وثباته انه عليه فاعلية كذا

أن مرادهم من العلم والافتقار إليها تقدم الوجوب على الوجود بل لا
يخفى أن الشيخ عالم يجب لم يوجد لأنه فاعل موجوده اولها منه كيف و
الوجوب ليس له وجودا لما منه ليس وجودا الا من فاعله لا من وجوبها
بل وجوبها اليف من فاعله فوظ أن الافتقار بهذا المعنى لا بد من أن
يقتضي حكم كما ضروريا بان الممكن ثلاث وهي ظرف وجوده وقدرته
وإبطال الاولونه الدائمة فلما لم يجب احدها منه لم يقع في عالم يجب له وجود
لم يوجد و عالم يجب العلم أي يقع الوجود لم يعدم وقدرته ان العالم
يجب فيسبح فاعله او لا فيوجد منه فان الفاعل او جبابهم او جبابها واما الواجب
تعالى فهذا المعنى فيه محال كان يقع تقدم الواجب على الوجود تقدم
اعتبار كونه واجبا على كونه موجودا لئلا يوجب ذاته وجوده كذا ينبغي
منهم قدس من قلنا هو عين الوجود هي من ومقدم على
الوجود المطلق وقوله في هي اسم الاغوي المراد بها التقدم على الوجود
وذلك في قول شبه نظر لانهم قالوا الشيخ عالم يجب لم يوجد والمعنى
الوجوب تقدم على الوجود الذي كان موجودا به وظ أن موجوده الو
انما هو بالوجود الخاص لا بالوجود المطلق لان غرضهم من اثباته عليه هو
ان يكون الواجب موجودا بنفسه لا بامر زائد على ذاته فيكون في
اعلى مراتب الوجودية فالصفا منها ان كونه تعالى اولها مقدم على كونه
موجودا بذاته فلا ينفذ بما ذكره في الجواب في الموضوعين اقول في
في الجواب ان لم يكن تلك المعنويات عين الواجب ليس بخلافه
منه من حيث المفهوم او كيف يقول على ان المعنويات المتفانية من حيث الوجود

على المباشرة في الصدق على ذات واحدة بل هو من فروعها
انه ذاته تعالى ما يثبت تلك الصفات وجميعها من ان ينفذ
او انما هو من كمالهم ان الوجوب يتقدم على وجوده تقدم
بين على الاطلاق ذاته من جهة انه مبداء الوجود ومن جهة
مبداء ذاته الوجود وجوب على انه من جهة انه مبداء الوجود
من جهة انه تعالى الطرفان عند قدرا وقس على هذا وما شاكل
منه من اعتبارية زائدة على ذاته وليست نفسها والتقدم والتأخر
انما هو بين تلك الاعتبارات الالهية للذات ونفسه قبل كيف
ذلك انه يقول انتم ما اوردوا الشبهة لكن بوجه انهم هو ان هذا
لا يقتضي عدم كون الواجب واجبا وهو مخالف ما ادعاه من كونه غير
ان ايراد الوجود في من محاراة غيرته قد علمت ما على الجواب
يقول ان الجواب في نفسه قد ذكرنا في جواب ما عرفت من قبل قد علمت
ما علمت وعلمت بانفسه من التحقيق ولا يخفى ان ما ذكره العلامة في الحقيقة
ايراد على كونه تعالى واجبا بان هذه المسئلة هي عينية وجوده وكيف
بما هو كونه واجبا ولا دخل له بكون الوجوب نفس ذاته تعالى او غيره
وربما يجاب ان الوجوب كيفية نسبة الوجود في من الذي كان الوجود
هو وجوده الى كونهات لكن كيف في تحقق النسبة القياسية للاعتباري مثلا
الذات من حيث انه ذات فاعلمها من حيث انه مبداء الوجود
حيث كونه ذاتا هو وجودا غير حيث كونه موجودا فالبسطة هي هذه المسئلة
وإذا فحتمنا ذكرنا وطين الدليل على انفسه في اللذة في قوله

فيه كنه بلان قول لو كان هو تيا كان فيه لا شك انه انما فيه لا لا
طايصير زو به باخذ المفهوم في الثاني وجعل الثاني مركبا من
الاتفاقية لان عدم استخدام المقدم للمقدمة الذي هو تيا في الاتفاقية
مستلزم لعدم استخدام الحق في المركب منه ومن نفس مزود ان استلزم
التي تيا في الثاني على استخدام الحق وقد علمت انه غير مستلزم في الثاني
هو تيا في الاتفاقية ويقول الغير ان تيا مركب من نفس المقدم ومن تيا لا يكون
لازم ماله والمقدم لا بد ان يكون له علاقة بكون احد من جزئي الثاني وط
انه لا يعلل فيه وبين بالايكون لازما على ان تقول احد جزئي الثاني غير
لازم والاتفاقية وشيئا لا يكون لازما فكذا المجرع وفيه ما فيه
بل في هذه العبارة ناقص القول الجواب عنه ان كونه واجب
لا يوجب كسب الواقع وانما كونه واجبا بالوجود فلازم على تقدير رايته
ويعلم ان كان الوجوب مستلزم الذات فلا ينافي والاتفاقية بالوجود
الذي ينافي على ما هو متقدم في كسب الاولوية الذاتية لا يقال لان ان الواجب
واجب واجب الوجوب بل الوجوب نفس كونه واجبا لان كون الشيء
ولا يستلزم ذلك كون وجوب الوجوب الوجوب شيئا وانما هو اتفاق
في الماهية اقول في هذا ان على تقدير التوافق في الماهية فلا يجوز الاختلاف
في كونها حقيقة واعتبارية اما اذا فدل ان الاعتبار في معنى الحقيقة اي بالحيث
منه الوجود الذاتية فلا يجوز الاختلاف في كونها ذاتية واحدة وانما ينافي فدل
ان صفة من صفة الوجود الذي لا يكون للاتفاقية بهذا الوجود في كونها وجودا

عينا وجهه تنويعا بوازم ما كانت غيا به سره فكل من
المفقس وانه الوجود اذ لم يكن لزمنا غير كون كسب ما يصير
سدوم وكونا بغيره سدوم وكونا بغيره البطلان
بكان عدله معلول في نفسه كذا اما اوله فان مقتضى وجوب
لا يتوقف على وجود الله في نفسه ما يترتب بزم من كسبه عدمه في
امكان زواله عن الواجب واما بانه على تقدير كونه الله نبوتيا
لا يمكن زواله عن الواجب لا تصف بها واما ثانيا فلان ذات الواجب
كل حقيقة وجود نفسه بغير وجوده فلا يلزم ان عدم الواجب
الى ذاته قد برز واما ان التقدير انه زائد اقول في نفسه سر الله
تصادرة على خط وذلك لانه اثبت كونه زائدا بقياسه على
تعيينه في نفس العالي والعالى هو مجموع كونه نبوتيا زائدا واما
كونه نبوتيا زائدا بنفس كونه زائدا هو عين الدعوى وتحل ما ذكره قدس
عز وجل في هذا التعليل ليس يصح اه اساره الى ما ذكرنا قوله في كتابه
للا فريقتا قد عرفت في ما ثبته السابق ما ينزق به ادواته قول الله
اشاره الى ما مر منه في توجه الضرورية من عدم الوجود الى الزيادة وقد علمت
والقسم من عدم الوجود الى الثاني يكون القصة بكون الوجود نبوتيا
الذي هو وجوده اذ اريد به القصة والما قولنا لو لم يكن الوجود زائدا لم يكن
وجوده زائدا ليس بغيره نقصان لها وايضا ان هذا حقيقة الوجود النبوتية
بها كمال لان الثاني ابي اصله مركبة واقعة في الكلام على قسمين كل من الله

يُشْعَرُ بِأَنَّهَا لَمْ يَكُنْ الْعِلْمُ وَلَهُنَّ أَفَالُ الْعِلْمِ عَنْهُ بَعْدَ مَا تَقَابَلَتْ
وَقَدْ كُنْتُ لَأَنْ يَدْرِيَهُ الْبَقْلُ حَاشِيَةً بِأَنَّ اللَّهَ مَا لَمْ يَقْرَأْ وَلَا لَمْ يَوْجِدْ لَهُ صِفَةً
وَجُودَتُهُ أَيْ مَوْجُودَاتُهُ أَيْ هِيَ إِذَا هِيَ أَوْ بِالشَّيْءِ هِيَ أَيْ كَانَ الْمُرَادُ
فِي الْمَقَامِ ثَبُوتُ الْعِلْمِ الثَّبُوتِ أَيْ الْوُجُودِ حَتَّى يَكُونَ الشَّرْطُ لَزُومًا
وَكَذَا كَانَ مُرَادَ الشَّيْءِ مِنْ قَوْلِهِ لَأَنْ ثَبُوتُ الصِّفَةِ الصِّفَةِ الْمَوْجُودَةِ
فَلَا يَرُدُّ أَنَّ هَذِهِ الْمَذْمُورَةُ لَزَامَ عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْوُجُوبِ أَعْتَابًا بِمَا
لَأَنْ تَقْدِيمُ الْوُجُوبِ عَلَى الْوُجُودِ ضَرْوَرِيٌّ عَلَى أَيْ حَالٍ وَذَلِكَ لَأَنْ
ثَبُوتَ الصِّفَةِ الْغَيْرِ الْمَوْجُودَةِ لِلشَّيْءِ نَفْيُهُ وَجُودُ ذَلِكَ لَأَنْ ثَبُوتَ الصِّفَةِ
الْغَيْرِ الْمَوْجُودَةِ لِلشَّيْءِ نَفْيُهُ وَجُودُ ذَلِكَ الشَّيْءِ لَأَنَّ الدَّمْعَ عَلَى الْمَعْنَى الْأَشْرَافِ
يَتَكَيَّفُ الْوُجُودَ الدَّمْعَ فَتَقَدَّرُ وَنَفْسُ كَيْتِ أَتَوَلَّ قَدْ دَرَسَتْ قَدْ سَمِعَتْ
عَلَى ثَبُوتِ الْوُجُودِ لِلْمَاثِيَةِ لَيْسَ مَتَا فَرَاغًا بِالْمَعْنَى عَنْ وَجُودِ الْمَاثِيَةِ وَالْأَلَا
لَزِمَ تَأْخُرُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ وَقَالَ جَدُّ السَّامِ الرَّازِي قَالَهُ أَوْ مَعْدُ صِفَةِ الْوُجُودِ وَ
أَنْ يَدْرِيَهُ الْعَقْلُ حَاشِيَةً لَأَنَّ تَقْدِيمَ الْوُجُودِ عَلَى الْوُجُودِ وَغَيْرُهُ خَالِصٌ حَقِيقَةٌ
بِفَضْلِ مَنْ جَاءَهُ الْمَاثِيَةِ مِنْ أَنْ ثَبُوتَ شَيْءٍ مُسْتَلَزِمٌ لثَبُوتِ سَبَبِهِ
بِغَيْرِهِ أَنْ لَا يَتَكَلَّفُ عَنْ ثَبُوتِ سَبَبِهِ لَوْ كَانَ مَتَا فَرَاغًا عَنْ ثَبُوتِ سَبَبِهِ
ثَبُوتُ الْيَدِيَةِ لِلْمَعْنَى أَوْ مَعْدُ ثَبُوتُ الْوُجُودِ لِلْمَاثِيَةِ أَوْ تَقْدِيمُهَا عَلَى
ثَبُوتِ الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ كَالْقَضَاءِ الْمَاثِيَةِ بِالْمَعْنَى الْمَاثِيَةِ عَلَى الْوُجُودِ
كَالْوُجُوبِ وَالْأَمَّا كَوْنُهَا أَيْ مَوْجُودًا مُمْكِنًا خَارِجًا عَنْهَا
فَيَكُونُ لَهَا مَعْنَى وَقَدْ عَرَفْتُمْ بِأَعْلَانِيَةِ الشَّيْءِ بِأَنَّ أَرَادَ وَجْهًا

في قولهم الماهية من حيث هي لا يكون معدوم مثلما والحقيقة في قوام الوجود والوجود
قائم بالماهية من حيث هي على ما هي واحدة وليس كذلك بل الاول ينبغي
ان العدم ليس هو اطلاقا والثانية بمعنى ان الوجود لا يوصف بالماهية
الماخوذة مع الوجود ولا الماخوذة مع العدم بل الوجود هو الماهية لا يضاف
العدم ولا يشترط الوجود في هذا الملك كما هو مخلص في قولهم في كلامهم
في موضعين ولا يلزم ان ما ذكره الشرح في وجه كون كلامه السبب يرجع
الى ما ذكره في تقديره قلنا لا يلزم بل الواجب لذاته انما صار واجبا
لذاته لا لغيره فلهذا يستند هذا المشي بوجه آخر وهو ان يقيم ليس الوجود
يوجد الماهية بل كون الشيء موجودا نفس الوجود وكذلك يكون الشيء واجبا
نفس الوجوب وهذا انما يستقيم على تقدير كون الوجوب اذ لا يفتقر
والكلام على غير من كونه شيئا موجودا خارجا وظن ان القاصر السبب
بصفة معدومة متافرة عن وجود الصفات متافرة لها بالضرورة بل على تقدير كونه
عدميا لغيره كان الا لا مركبة لك تقابل ثم يقول ليس اختصار الدليل وتكملة
وذلك بان يقول لو كان الوجوب شيئا لكان زائدا عن الوجود
انما يجب به ما عرفت انما ضرورية ان الشبهة معلومة لظن فيها فيلزم
ان الواجب لذاته واجبا بالغير فان قيل لا لكان ذلك غير مستقنا
الى الذات والذات كافي فيه لم يكن منافا للوجوب الذاتي وقد
صرح بذلك قد عسى من في بحث الدولة الذاتية وهي كانت سببا للوجوب
لم يكن وجوده مستندا الي غيرا فليقتضيه هذا يلزم ان يكون الواجب اطلاقا

يستند الى معلوله الاول في وجوده لم يكن شافيا لكونه واحدا مانا
استند الى معلوله في ذاته قد يكون مستلزما لغيره ليس كذا
على اننا نقول لو استند الوجود الثبوتي الى الذات لزم تقدم وجود
الذات على الوجود وهو مقدم على الاتصاف بالوجود
لان الوجود بالذات قدس من والسر فيه انه انما يثبت في نفسه
ممكن قال بعض المحققين من المتأخرين عندئذ وفي ان الممكن المذموم
لا بد من المكان اللازم لستند المكان وجود المذموم بدون اللازم
وهو في جملة منتهى وكل ان المكان المذموم انما هو بالقياس الى
وهو لستند المكان اللازم بالقياس اليه اعني ذلك المذموم لا
المكان بالقياس الى ذاته لا لزم ان هذا قول بلا مكان بالوجود
ان تجعل الغير بحيث يتسوى شية ذاته الى الطرفين وما كان فيه مكان
بالقياس الى الوجود لا مكان في ذاته بسبب الوجود شدة ما بين
جملة ما نقول في حله توجه او هو ان اشاع الانفكاك الموجه اللازم
اعم من ان يكون ذات المذموم مفضلة لغيرها واعم من ان يكون
ذلك امتناعا ذاتيا او واقعا واذا كان كذلك فامكان المذموم
لذاته وامتناع اللازم لذاته لا يعنى امكان تحقق المذموم بدون ذاته
لان بالنظر الى ذات المذموم امكانا ذاتيا في ذلك عدم إمكان
تحققه بدون بالنظر الى ذات اللازم وكتب المؤلف في ذلك
هنا مقصود ذات اللازم او انه منفصل وكان لزوما متقدما لذاته

ولا يخفى ان الوجه المنقذ للمحل وان كانت متعارفة لكنها متمايزان
او كيف يقوم صفه الشئ لا يتم الا بتمايزه الاستعدادي
لما ذكره لما هو في الصفات الحادث به الصفات بل هو من و كان
وهذا كما قال المتأخرين ومن حيث انما لا يتم ما هو في الصفات بل هو من و كان
واضح في الجمع اقول لا يخفى ما في هذا الجواب من السخافة فان اختلاف كل
لا يغير سببا لوجود كون شيء داخل في امر عرنا في عنه بالذات خارجا
نقول خصوصية الطرفين فاذا اعتبرنا جميع النسب خصوصية من حيث
انها مخصوصة لمحوط بين طرفيها المخصوصين كانه من هذه النسبة من حيث
تعلقها بالمتشبه المخصوصين داخله في ذلك المخصوص المعبر عنه بالخصوص
يكون متمايزا عنه هذا الاعتبار خارجا فيهم شيء في كنه شيئا اخر
الخصم في النفس الثاني ما يفصل في ذلك الاشكال ولا بأس بان يذكر
انها فيهم وتفصيله انه ربما ليكل ويتفرع كل ما في من غير متناه
لا يقف كقدرة تعالى ان كل ما في ان يكون مقدورا له تعالى ابا
يكون متمايزا او غير متناه فيعبر الاول يكون عددا متناهي فاذا وصل
القدر في الوجود يلزم ان لا يكون ما بعد مقدورا له تعالى بل لا
القطر في قدرته بعد ذلك وعما ان يلزم ان يكون غير المتناهي والوجود
نفس الذي كل واحد منها ممكن ما متناه ولا محدود في شيء متعلا
ليس من ولا يخفى من وجه لان ان كان راجع الذي ان يكون عددا متناهي
ممكن ما متناهي في وجه الى التوحيه بانه اذ وصل القدر في السبب فلا يكون

لا شيء في الصفات بل هو من و كان
لا شيء في الصفات بل هو من و كان
لا شيء في الصفات بل هو من و كان

مما هو الا بعد ان تمام شيئا مما وجد لا يخفى ما فيه وقال في جواب غيبه
ان قولهم نحن الذي لا يمكن الزايد عليه اذا قلناه يرجع الى قولنا جميع الزايد
فيكون مكان مكانه ولا يمكن الزايد عليه وهو قولنا يجوز ان ينشأ من عدم الشيء
بمقتضى لا يفهم الا على ما على الامكان فمقتضى تقدم الطرف على البتة
رابعها وان اعترض من حيث انما في المحل انما كانت اللاحقة بالامكان
فيقدم على انما بالوجود او ما لم يتصف بالامكان لم يتغير في الوجود
وما لم يتغير في الوجود لم يوجده الله وما لم يوجده الله لم يوجده
بالوجود وهذا هو ما ذكره سب من هناك ثم قال ولله في ان تقدم
ما ذكرتموه من الحجج لا نشك من كونه وجودا بل لا يخفى على المتأمل ان هذا
ما ذكره الله في قوله ولما قيل ان يقول اللازم وهو تقدم الوجود على
الامكان والمراد بالحجج عبارة المصنف ما ذكره الله في قوله ولما قيل
بظهر ان ما ذكره الله اولاً ثم روي عنه ورجع اليه على وجهه وهو ما
ورد في الله في قوله ولما ذكره المصنف في قوله ولما قيل في كلام
هنا متاكس في الرد والقبول والاحتجاج في الوجود والعدم
الى ما ذكره قوله قلت لان خصصت في اي بالهين في قوله ولما قيل في قوله
نحن نسلم بالضرورة انه لا يمكن في الوجود عقل عاقل له مقصود بان يميز
منه ان يكون في شريك الذي تعالى واجتماع الخصائص ثابتا في جهة
تباينه انما علم بالضرورة انه لو لم يكن ذاهب ولا عقل عاقل في شريك
الذي يمتنع بكونه محال واجتماع التقيض في كونه متساو ولو فرض بانها جقيقة

التي تسمى بقولهم ان يكون الوجود متساويا لوجوده في العلم لا شيء
يكون لها صفة للدارية والعلوية من العلوم الشمس وجودها موجود
ففيه العلم لا شيء كقوله ولو لم يكن عقل عاقل ان في ذلك وكل انه لو
ما فعلك بالشيء والى الوجود في العالم فلا شيء
منها شيء وان خص بالقول بالعلم فلا شيء لان الوجود الذي يكون
بالفعل في العلم بل يقول انه من قبل الزمان ليس بعد واطرافه
العلم لا يعلم بالضرورة وجوده ولو لم يكن فلك فلا شيء فقال او شيء
الى ان قوله فالوصف بها ما منه من حيث هي لا التصفية بما بعد الوصف
بغير الوجود في العلم العلامة في هو الشيء من ان لا ان يصف
الشيء حين العلم بالصفة الشئ ان التصفية بها ما منه من حيث هي
فما جاء او ذمنا في العلم وقدر عليك قدس من قوله فم كذا لان
العلم في حكمة بان الشيء بالمتغير اوله والذات علم لوجوده صفة وجوده
الشيء والوصف بالوجود في العلم من العلم المحمول في العلم من العلم
ان الشيء المحمول في العلم من العلم في العلم وهو مناف للوجود في العلم
فلا شيء من حيث هي موجبة ليقضي وجود الموضوع ولما دخل في ذلك
لخصه في العلم او شيء ان وجوده لا يمكن على تقدير كونه غير
الشيء في ذلك كان التقدم باعتباره ليس له معنى الا بغيره
الوجود يكون متقدما على المكان ليس الا من حيث الاتصاف في العلم
على تقدير عدمه العلم ثم هذا جوابه في العلم على تقدير كونه المكان

وهو كبريا في نفسه وذلك بان يتم سلبه ان يتقدم الوجود على الوجود
بالحسب الاتصاف كس نقول الاتصاف بالمكان قبل الوجود
انما هو في الدهن وكان مقدما على الاتصاف بالوجود وينبغي الوجود
وجودا مائتة كان في مائة ولابد الاتصاف بالوجود من غير الاتصاف
ما مائة كان الاتصاف في مائة سوا الكمال وجودا
واعلم ان ثمة شخص من اثباته بان نحن نعلمه ان الوجود الكسب
ليرزق للمائة ولا يكون مقولات ثمانية في حال الشئ في كس
هذا لا ينفذ النفس باختلاف حتى التقدم والافتقار ان احد الماهيات
الذات والآخرة حيث الاتصاف وهذا لا يوجب على تقدير كونه وجودا
والكلام منها ان التقدم من حيث الذات والآخرة حيث غير مقول
اذ ليس الوجود كحق في ذاته سوى ثبوته للغير وان لها وانما هي على تقدير
وجودها الا مكان تغير بين التقدم والغير بان كونها من حيث
الاتصاف لكن احدها وهما والآخرة خارجا اي الاتصاف بالمكان
كحتم من لوازم مائة على ما هو المفروض واما بالوجود فلم يمس الوجود
واللازم تافه نفسه ومن تضعف البحث علم انه اذا كان الامكان
من المعقولات الثانية او من لوازم مائة لم يكن له وجودا عينيا
في مائة الاولى ان الصفقة القبية لا يمكن الاتصاف مائة به لانها
فقط في ثبوت الدعوى في كذا شئ ان نحن في المقام والمكمل
في نفس المقام فالتوضيح للمناقضة زيادة مائة في مائة
لكن الوجود ان هذا جواب لسؤال مقدم وذلك بان يتم مقصودنا

بما هو ان يصدق قولنا لا يكون له في المكان لا بان يصدق ان كان المكان
لا كان لا يكون لا و ذلك من تصور نفس على تقدير الامتياز بين الاعداد
الاصغر من عدم التمايز ليس بصادق اصل دعوانا وان كان بغير ان
اصل دعوانا وان كان بغير ان خصوص التقدير المذكور و قد يحسن ان
الاصغر من انهما لا يمتازان فاما جواب هذا كونهما متميزا مادة الا
لا يمكن ان يكونا على ما في الاشكال الى هذا انهما ليسا بمتجزئين
بل قد يكونان على ما في الاشكال يحصل به عامة ما في الباب انه لا يكونان
معارضة بالمثل لعدم التماثل في المقدمات والعقود وذلك بان يقع
احد القيصين بحسب ان يكون عدسيا ولو كان الوجوب الذي هو نقض
الامكان وجودا يجب ان يكون الامكان عدسيا ولو كان هذا التقدير
لا يكون موافقا للذي قيل بالتقدير ان لا في المادة ولا في العقود اقول
كان ثم ادائه يمكن معارضة بما وجب هو كون تمامي الواقع ولا على المستعمل
فلا شك انه يمكن ذلك بالمثل ايم وان كان ثم ادائه يمكن ان يراض بوجه
كان تمامي الواقع او على المستعمل فيجب ان يكون الوجوب نقضا للمادة
مقدمه يمكن صدقه في نفس الامر ولا يرفع المستعمل ان اقر الدليل بالوجه الثاني
اما الثاني فخطا واما الاول فلان النسخ لا يتحقق الا بين اثنين فلا يمكن ان يكون
كل من الوجوب والامتناع نقضا للامكان والاضطرار كان كذلك لا يرتفع
على ما قرره ان لا يقال له لا يرضى بالمثل على ما ذكره في هذا و قد علم
ان النسخ لا يتحقق بين الوجوبين لانه ليس بالمقدّمات المذكورة في الدليل
نظائر لما لا يتفعل بعد التميز عن ذلك فليس بالمثل انه لا شك انه

بما فيه دليل على ان الوجود في الصورتين للشيء قد حكم قدس من انه لا يمكن
ان يكون في الصورة الوجودي ولو سلم فلم لا يكون الامتناع وجوديا او كونه
مستبعدا وما لا ينافي في وجوده اقول فيه نظرا لانه قد سبق في
كون احد القضيين وجوديا البته بان لو كان كل منهما معديا لزم ارتفاع
النقض في كل واحد من النظم بان ارتفاع القضيين بحسب الوجود في
الشيء ليس بحد وعلم مما قلنا وقررنا ان شيئا لا يمكن ان يكون في الوجود
لان لا بد في التناقض من لزوم اجتماع القضيين وارتفاعهما مع لو كان
الامتناع وجوديا امتنع ان يكون معدوما في الحقيقة والنتيجة لظهور
كونه معدوما في الوجود في الخارج ثم لو لم يكن الاستدلال بشيئا على ما
قدس من من لزوم الاجتماع والارتفاع بل على ان التناقض لما
يكون من الشيء ورفع لم يتوجب ما قلنا وانما اذا خصص التناقض
بالنقض اياه اقول فيه نظرا لان الامتناع والامتناع ليس قبل
النقض ما كيف والحكام في ان الكيفيات عارضة للشيء لا في القضايا لا
في نفسها بل الصواب في توجيه قول الشيء في عدم وجود التناقض في
تقابل السلب والايجاب ان يقال مراده انه يلزم عدم وجود التناقض
في مفهوم تقابل السلب والايجاب اي يلزم ان يمتنع فروس التناقض
ليس واجلا في تقابل السلب والايجاب مع انها مستلزمات في جهة واحدة
فهو انه كيف لا يمكن تحقق التناقض بدون السلب والايجاب كالمثل
الذي ذكره وتوجه انه لم يبرز وروى السلب في الامتناع ليس نقضا
للامتناع بل اثبوت وان جرد ذلك بانه على ما قيل ليس كونه سلبا في كل نقص

العيب سلب العيب لا الذي يجب على ما ذكره بعض من تأويل سادة
فانما ايقنوا ان انفسا نفس لا بد ان يكون اعداها وجودها والافعال
اي يكون اعداها سلبها لا فاعلا فاعلا بقية سلب الوجود في وجود
الشيء **الثاني** لا يقدح في ذكره الامام العلامة صل لكونه نقض
اجماليا لا محققا على الناطق ان النفس الاجمالي ذكر في المتن فقال على سلب
يقول بر جواب بالنقص والاثبات بالحل فهو كذا واليقين ما ذكره الشئ
في قول لا يقين من نقض تفصيل والمذكور في معرض الدليل سند للمنه
وعلى اي وجه كان ما ذكره قدس سر في قوله النفس الاجمالي بان
يحجب مقدما مستلزما له كان راجعا في الحقيقة لا اثبات بطلان المقدم
البعينه فلا بد ان يرجع اليه والسند او الى استدلال على بعض المقدمه
فصار معارضة في مقابل دليل المقدمه والاثبات في جميع
الاجمالي والتفصيل وخطابها ولا يضر في تحجب اليه الا ما ذكره الشئ
وقد وثقت في ده مقابل قدس سر عليه من تجميع الدليل وانما الذي
ثبته لا يخص عند ثبوت ما ثبت لاحد النفس من الوجود والعدم ثبت
بما ينافي بخصوص الوجود والعدم وانما في تجميع الدليل يستلزم تجميع
وجوده في جميع محصل الكلام الى ان اعداها يجب ان يكون وجودا ولا
يجب ان يكون محذورا وذلك لانه لو كان كل منها وجودا يلزم اجتماع
كله على تقدير كون كل منها عدما يلزم ارتفاعها وقد عرفت بان
الشئ في كونها القطيعة في هذا التقسيم نظرا لانه تقسيم الانها ان
والثاني ان الكاتب لو كان المقسم هو كذا الوجود في نفسه او وجوده تعالى

كلمة الثانية زكك انه يعبر راجع الي لم يعبر وايجابا وانما وجهه على
الحققت السابق فلا حل ان العلة لم تتم بقدره وان اراد السابقي
كما العلة تمامه يتبع حوازمه بعد له لما ان الخلف كان يبرح
وان كانت لم لم يك كما كل من الوجود والعدم جائزا لها فوج الوجود
اعلمه ترجمه مرجع وانما من العلة من يتوجب عليه كبر عليه العلة لما كان
العلية الثانية للوجود مخففة دون العدم لانه عدم علة الوجود كيف
فدس من فليس له دلالة علة انول يكن الاستدلال عليه
من المقدمة مع العلة الثانية وذلك بان يقع للعلول لم يعبر اولي
الثانية لم يك لا متبع ان يكون السلب كقولنا في ايجاد العلول وتلك
الاولوية في الوجوب بناء على ما مر من المقدمة ان العلول كس وجوب
مع العلة الثانية حتى يوجد وما يستدل به على تقدم الاولوية على
فوج الطرف الراجح كالوجود لا يدل الا على انه لا بد ان يحصل الاولوية ثم
الممكن على صفة التام واما ان الاولوية كانت متقدمة على وجوده فلا بد
ان يكونه ان يقع مراده ان احد المتساويين مالم يبرح لم يوجد تقدم
وانترجم على الوجود ويكن تقرير الدليل على اصل الدعوى بان لم يوجد
الثانية لم يوجد الممكن والعدم الثانية فلا استغنيات الاولوية عنها
غير ما يقرم ذلك انهم لم يلاحظوا ان اراد بامتناع ان يكون حاله على كماله
بان لا يكون له سلب نوعه ولا يقوم مقامه من الغير فامتناعه مسلم كمن يروى
قوله ان امتناع ان يكون حاله على كماله لا ممتنع اي مطلقا سواء اقيم التوهم
كقوله هو مبرور على قوله لكن برودة ذكره انما لانه ان ما ذكره سيجب منقول

ذلك الميراث الذي يحصل منه الاولاد بالترتيب الاولوية التي هي في حد
المعنى بالدليل الذي يرد في الفقه في العلم ان من اولوية كونه في
صاحب فان قيل اثبات الاولوية من وجود بعض العلم فقط
على ما يفهم من اولوية جواب الشبهة حيث قال ولو سلم تعلق الفضا
لكان البنية الذي ذكر في جواب لك بركة كونه على ما يفهم من
اقول فيه نظرا لان مراد السمع بالدولة اولوية الوجود بالقياس
العدم بان يهر الوجود راجح على العدم بحسب الواقع فقط انه لا
الدولة لونه من العلم انقصه لان المدلول على ان باقية على العدم
فالرجحان هذا المعنى كان للعدم ولم يهر الوجود راجحا بهذا المعنى
ما يوجد تام العلم ثم يحصل الاولوية بسبب القياس الى زمان عدم كقصه
لما بالقياس الى العدم والعدم منسب ويكس جواب بان الحكم للموجب صرا
في ان المراد مطلق الاولوية التي هي في حد ذاته الاولوية انما يكون
غير كافيه اذ كان يحتمل القوب بالقياس الى ما قبله لا الوجود كحقيقته انما
يكون غير كافيه اي الرجحان بحسب نفس الامر تاسيسا على ما يفهم من
لانه سيعلم جواز ترجيح المبرمج مع كونه موجودا وهو لا يستحانه وقد
في حد ذاته من عند في الاولوية والذاتية في الترتيب للصدر بقوله كيف لا
في المشبهة على حد كفي للبيان فانظر هذا ولا يخفى من قوله فان قيل من
الادعاء من ان الاولوية وجوبه لا يتفك عنها الوجود وانما
انتم في جوابه ان ما ادعيت هو ان الوجوب لا يتفك عن الاولوية انما
عنه كسب التام ولا ينفك في ذلك انما كونه من الاولوية الثالثة عن ان

وإذا ما شبه الزمان زمان أو سوار كان له فالوجود ما أوله مبدئ أو
الظن من عبارة الحكماء أن حدوث الذاتيات هي مسبوقه الوجود بالعدم قبل
أو لا حتى وإن نقل من شرح المنطق عليه وهو المفهوم من الكلمات الشفاء
وذكر صريح بعض المحققين من المتأخرين بأن ما اشتبه بين التأخرين
شيء من حدوث الذاتيات من الاحتياج إلى التأسيس هو في حدوث بل
فسر حدوث بهذا المعنى فقد فوت من حدوث بالكلية أو لا يقسم في الوقت
من حدوث الأسبقية الوجود بالعدم بالزمان أو بالذات ولكن
توجيه الدليل المنقول بحيث يندفع عنه ما أورده عليه الامام وذلك بتحديد
مقدمه هي أن عملية العدم الوجود ليس عبارة عن العدم نسبة فزاد
أن التأخر والحدوث والفقد وغير ذلك يقتضي الوجود فعلية العدم على الوجود
عدم تأخر الوجود وفعلية عدم العدم المحلول يرجع إلى أن العدم لم يوجد
ثم يوجد المحلول به فالعدم بالقياس إلى الممكن كان بحيث لو ضل الممكن
هو بل هو أي بتأخره وجعله وفعله كان صفته له وهما الوجود فتيقن
أن يقع بها تأخر وجعل فالعدم أولى بالقياس إلى الممكن لا قبله أو ذلك
لأن الممكن إذا ضل ونفسه ولم يحصل من خارج تأخر ثبت له حدوث وهو
ما يقع في إثبات هذا الطبع الحكمي فهو أولى له من غيره فالعدم أولى به من الوجود
بأن كان الممكن أولى وأحق بمرتب الوجود ولا معنى للتقدم بالذات سواء كان
حقيقاً أم لا يستقاً ومن كلام الشيخ في الآيات الثلاث في بيان تقدم
الذاتيات وأقدمية بالذات بالذات بالقياس إلى التأسيس في الحقيقة
بالاعتبار الذي ذكرناه ولا يحتاج إلى الدليل من غير ذلك فقد انعم به ونزاه

لا يحد من ان يكون الذات مفقودة لعدم سندها لشيء حتى يعجز الكسب
فانها لا تاتي بالاشياء ما من ثقل الاولوية الذاتية لادراكها في اولوية
الطريق الموجود والعدم بالقياس الى نفس ذات الممكن من دون ملاحظة
انها في اصلها لا تهاولونية لعدم ان يكون يلاحظ عدم العلة وعدم
وعدم كالتجزؤ وجود الله والغير لوزم احد اولوية عدم بالقياس الى
الممكن كتريزم استه او باب اثبات الصانع لكن لم يكن العدم
وعدمه في نظره ما يقال ان ثابته القدرة في عدم ليس من جهة العقل
العدم لانها لا يس من جهة ابقاء لعدم كالبعد في وقت وجوده فبعضه كذا
ثابته في جانب الوجود وفيه التفسير القول من الامام توفيت من غير
تفسير فبعضه وقد وجب بعض كقياس بان مرادهم من مسبوقة الوجود
بالعدم سبقا بالذات مسبوقة بالمكان الذاتي ولا يخفى ان هذا التوجيه
مستلزم قوله مسبوقة الوجود بالعدم لقوله مسبوقة الوجود بالوجود
فما مرناه وهو الظاهر في الحيات الشفاهيت قال العلول بل نفس
ليس اي يكون معدوما ومن غيره ان يكون ليس اي يوجد او الذي
يكون لنفسه اقدم عند الضرر بالذات لا بالزمان من الذي يكون
من غيره فيكون كل معلول لا بعد ليس ليدية بالذات هذا الحكم ولا يخفى
ان طلبه في ما مرناه انفسه لان ذلك غير خارج في حقيقة الحق
اي في بؤت العلول هي بؤت احدث الذات في طبع الممكن في ذلك
او ابد لنا الصغرى بقولنا بل ما يخفى ان الاستحقاق ملزم للحدوث
ثابت للممكنات لانه في الامكان والامكان ثابت طبع الممكنات
بغير

في نظام الاولوية بحيث هو ارجح من نفس الامر وقد عرفت انه لا
يملك من الوجوب قتال ولا يخفى على الناظر ان قول السمع لا يتم وان سلم
بما يستقيم بحسب اداب المناظرة لانه منع في مقابلته المنع لان صا
فان قيل مانع ولهذا قدس رجب قال والصواب سقط المنع والسمع
والعروة الكلام في صورة الدعوى والاستدلال بان ذلك يوجب
ما لا يخفى اني توجه نظر العلامة وانت عرفت ان هذا ما عرفت
السمع وقد كان لاي السبب على حدائق وفي حق السبب خرج
عند حد السبب في قول قسيم بحث اذا المراد بانها وفي حق كان هو
التسوية بالنظر الى الثواتر التي هي ما شبه الاسكان فالمعقول من جهة السبب
لا يخرج عنه بل هو لازم لذات الكس وان كان هو الت وفي حجب الواسع
ونفس الامر نهى الت وفي ليس ثبات الكس في شيء من الدوافع واللازم
كيف ولو ثبت له الت وفي بهذا المعنى يلزم خلوه عن النقص ضرورة ان
كل ما وقع في طريق الوجود والعدم كان اولي بالقياس الى اللاحق ولا يكون
ما هو باللاحق والحاصل انه لو كان موجودا او معدوما كان الوجود ارجح
على العدم او بالعكس فلم يكن متساويا وقد فرض الت وفي حق ويمكن
ان يقع لعدم الامام وراي بانها وفي عدم الاولوية وقوله في السبب خفا
عن حدائق وفي هذا واحد الطرفين او يابا به لعدم كفاية الى هذا قد عرفت
به التوجه يستلزم الاستدراك الت رايه في هذا الوجه المنقول من نفس
النظرين في هذا الكتاب واقول في هذا انما يرد لو ادعى القائل ان هذا
لكلهم اعمه وبيان لاني الكتاب حتى يلزم الاستدراك في عينه الكتاب

في كمال الطراف المبرح جميع مقبول في قوله وقد ورد في
 انقضاءه من ولا جوارحه اليمين بل ليس في ذلك سوى جوارز ارتفاع كل من
 سواها كان على سبيل الامتناع او الابدال والتم هو الدليل ووجه
 القدر المستند فيهما اقول الصواب في تقدير الدليل انه اعتبه عدم مثله
 ليس الوجود واجب فرضا عدم وقوعه في غير ذلك من غير عدم لانه
 في المنع عليه واضح ومن الوجود عدمه اذ فرض انه غير واجب ولا
 اذ المكس لا يلزم من فرض وقوعه في غير عدم وقوعه في غير
 في غير ذلك من جوارز خلق الفاعل عن الوجود والعدم وجوارز الوجود
 الخارج عن الوجود والعدم وهو في ذلك المكس للكل ان يترك ما في
 من عايشة منها وهو منها وجوه او ان يتركها من عدم مثله هو وقوع
 في الوجود لا امتناع عليه من وقوعه في جانب في الفاعل انما هو
 توارز والتكس على مطلق واحد اي سواها كان كل منها مستقلة او
 في الوجود في نافية في فاعل في فاعل في فاعل في فاعل في فاعل
 في الوجود في الاستفاد من تلك والافتقار اليها ايضا عن ثبوت
 في عرفت بان مثل نظام السلامه بر و على توجه الشرح اليه على ما ذكره
 في الكلام من الشرح في مثل نظام والى كانه قدس في هناك حيث قال ليس
 في ذلك السلامه في توجيهه بوضع الشرح في هذا الوجه في توجيهه
 بوجه العلم في فان قوله وحده بدون السبب يدل بظاهره على ان
 في ذلك نظامها وقد قال في توجيهه ونحو ذلك ان قوله لان
 في ذلك انما هي الكس في ذلك في غير السبب يدل على ذلك

الغير وتوجه ان المراد من ذلك لا يسمى سببا والمراد انه يمكن
ان السبب الذي امتنع الخلق عنه كس من اللام الخارج الذي قيل
منه الا وهو ان يكون المراد من قوله قد يتخلف انه يمكن الخلق عنه لان التوهم
ان ما دللوا به لا يصل الى هذا الجواب وسد باب اثبات القناع بما روي
في ١٥١٠ ان يوجد الممكن بالادولوية الخارجية فيمكن ذلك بالادولوية
قد عرفت في نسخة كلام قدس سره ان دفع نظر العلل من لان ما يدل على
ان الممكن بالموجب من العلل التامة لا يوجد بل على ان الممكن بالموجب لم يوجد
سواء كان الجواب عنه تامة او سبي باسم انو بل لا بد لو تحقق سبب
ذلك الطرف بمرجع ما نحاو عدمه واحدا في العلل التامة فحاش لان مدخله عدم
الانع في الشيء بان يكون الشيء موقوفا عليه مع انه متاخر عنه بالذات فلا يلزم
كونه جزء للعلل التامة فهذا الدليل كالذي قبل الاول منه عايناه منقذ
والتي لو كان على الاول متوجها توجه عليه الغير ولا بد من في عدمه بل على الاول
هو الوجه انه كما يتحقق استدلال وجود الشيء للشيء ولم يتحقق عليه لم يفتقر
وجوده على وجوده كذلك بناء على الاستدلال بعدمه وجوده اذا كان
مع علل التامة لوجوده ولا يلزم كون عدمه له تقدم وعلية بالنسبة اليه
قدس سره لا نأقول رجحان كل واحد من الطرفين على الآخر في حال
واحدة منهما وان كان باسباب متدوه اقول فيه كذا في التام والى ذلك
ما اجتمعت رجحان كل واحد من الطرفين بل وجوبه فيجوز امتناع اثبات الرجحان اذا
لم يرجحان الشيء على ما به وجوده انما في انما يجوز اجتماعه مع

التي خرجت خارجا ان المراد من التلويح الذاتي التلويح بالنظر الى ذات الكمية
بمعنى ان كل واحد من الوجود والعدم بالنظر اليه على السواء الظاهر لا مستوف
بكل واحد من الطرفين بالنظر الى ذات الكمية لانها في رجبها احداهما
بالنظر الى الذات والعدم والتساوي كجيب للعدم والواقع في كونه الوجود
وغير التلويح والرجحان بالنظر الى شيء والنظر الى شيء آخر من
جهة واحدة وكذا في الرجحان بين المراد بالرجحان الذاتي ما كان كجيب
نفس الوجود بحيث يرتب عليه الوقوع هذا وانت قد علمت ان الرجحان
الواقع لا يتكفل عن الوجوب لزم يرجح المرجوح بوصف المرجوح بهذا
وسيل منصف في هذا المطلب فذكرنا انهم من معاين احداهما ان الذات
ليست كائنية في وقوع الرجحان بل كجيب الى عدم سبب المرجوح ونازعا كجيب
وجود الرجحان الذاتي فهو لا كجيب وقوع الطرف الرابع بل لا بد من عدم سبب
المرجوح وثبت ذلك بمثل ما اثبت به عدم كائنية الذات في الرجحان و
تفريده واذا ثبت عدم كائنية الذات او عدم كفاية الرجحان بسبب طلاقة
الاصلان فان قلت لا تثبت الاصحاح اليه بنا رجحا ثم الى الذات في الاول
وما ضم الى الرجحان في الثاني هو عدم فلا بد من الاصحاح الى سبب موجود
قلت فيكون الوجود لا بد ان يكون مقدما بالوجود على الوجود فلا يكون عدما
فان قلت لزم من عدم كفاية الذات او عدم كفاية الرجحان
قلت من التقدمة بعد اثبات كون الكون مطلقا لا غير مطلقا والى
فاعل بالضرورة فلا بد من اثبات كونه مطلقا وذلك في احد الكفيتين

بشيء آخر لا ينفك عما كان في نفسه انما هو في نفسه لا ينفك عما كان في نفسه
لكن ان كان الوجود في نفسه مساويا لمكان الوجود في نفسه وكان في كل واحد منهما
الشيء نفسه وفيه ينفك في نفسه كقوله ان الوجود في نفسه والوجود في
المكان في ان القسم لا بد ان يكون اعم منه ولا يقسم لا بد ان يكون
تسوية لا ينفك عن ان يكون نفسه اعتباريا لا حقيقة ولا ينفك عن المعنى
حيث انهم لا ينفك عن مساواته في الصدق بل ان يكون نفسه في كل واحد
منها في ان الذات والاعتبار من نفسه وان اخرج القسم في
الكون في ان اعتبار اولو سلم فلم لا يكون مثل تقسيم امانته الذي
يرجع الى نفسه اعتبار امانته وهو يكون القسم بالحقيقة حال ممكن الوجود
والاعتبار ويكون التقسيم حقيقيا بين فيه الاقسام متساوي وكان القسم
اعم من اقسامه كجانب الصدق الوجود لا بد من ممكن الوجود
نفسه على ممكن الحصول في انما في كل واحد من الطرفين والاعراض والحوادث
منها انما في نفس من بناء على عدم اجزاء السلسلة في الاشياء
ان المطلق فرع وجود الاجزاء مفضلا وذا وجود تام مفضلا لا يكون
الذي من حاشية استحضار الامور التي المتماثلة مفضلا في الذات ولا
في الخارج لان في كل زمانا من النطق ممكن ان يكون باعتبار كل جزء
في زمانه لا ينفك عن النطق في تمامها في زمان النطق بل ينفك في
وقوع كل جزء في زمان غايته الامر ان النطق يكون على بسبيل التقسيم
في جميعه انما المتماثلة وان كانا اعتبارا في زمان متناه
الجزء ان يكون اقصى العلم القامته اولو طرف الوجود وان لم ينفك

الحمد للوجوب انقول نحن نقدر ان يكون له الاول وهو المصور
لو لم يكن وجود المعلوم قد وجد والعلة الخامسة فرضا وتوهمها نافية وعنده
بما انقضى ان يفرض انه يوجد مع وجودها في وقت ثم يعدم
في وقت آخر فنقول وقوعه معها في الوقت الاول وتخلفه عنها في
الوقت الثاني ان لم يكن لمرجح وتعد في الوقت الاول لا يوجد
في الوقت الثاني فذلك مرجح من غير مرجح فكان محالا وان كان لمرجح
فخص بالوقت الاول لم يكن ما فرضناه علتها تامة ولا تامة حجة اخرى
العلامة على هذا التفسير على ما ذكره قدس سره ثم يرد عليه اعراض التوهم
اورده بعض المتعقبات بان عدمه بعد وجوده ليس بمنتهى الاستحالة
يترتب منه الانقلاب لان العبرة في الممكن بالذات ان يجوز له الوجود مطلقا
والعدم مطلقا ولا ينافي ذلك ان يتصور له العدم مفقودا كونه بعد الوجود
نظير ذلك ما مر في الوجود ثانيا كونه وجودا مقيدا يجوز ان يكون ممكنا
لثبات الممكن لكن الوجود المطلق جائز له والحال في جواب شبهة مقال
بان الزمان واجب لانه على ما في بحث الزمان والآن ان الله تعالى
فرض وقوعهما في وقت معين ثم نقول وقوعه في ذلك الوقت لا قبله
ولا بعده منها ان كان لمرجح واختص بذلك الوقت لزم خلاف الموضع
كن هذه العلة ليست تامة وان لم يكن لزم الترخيص ولا يرد اعراض
العلامة عليه ولا ما نقلنا من بعض المتعقبات لكن نبه ان في هذا الوقت
على الوقت الثاني بناء على انه لو لم يوجد في الوقت الاول حتى يحكي الوقت الثاني
مع تمام العلة في الاول لزم ترجيح العدم الذي هو مرجح على الوجود لان

برو الاسد تركي هكذا استبان فيهم
كان الشراء في ان ذات الممكن وقدره مشتملة على عدم المانع فكما ان الذي
مرور به في عدم اشتغال ذات الممكن على المانع الفرضي لا ولا يخلو على الحق
المدعوي على انه النفس اجماعا مما ذكره العلامة في الشق الاول ولو كان
الدول ضروريا لا يحتاج الى الدليل كمن هذا اولى ما عدا الفروض فبقية
الحاشية الى الدليل فالجواب ان يحتاج الى الدليل وتيسر دعوى الفروض
وعدم الحاشية في الدليل كيف ودعوى عدم المانع في جميع العلق بالمانع
فان الواجب ان يثبت ثمانية بالنظر الى الدليل كيف ودعوى عدم
في جميع العلق بالمانع فان الواجب ثمانية بالنظر الى العلق الاول ولا تصور
عدم حتى يكون عدمه داخل فيها وان كانه بين ذلك في جانب
نبار على ان المصنف اراد بالضرورة ضرورة الوجود وما يدرك على هذه
فلكا كما مراده لا علم لقال بدل الوجودات الالهييات او المسميات
اعني فلا يتناول هذا على نحو ما سبق في ان يثبت ثمانية او ان
المصنف يلائم شمس جازا بينهما مرودا حقيقة قدس سره وانه يكون
صحيحا بناء على ما حققناه من ان الثاني بالنظر الى الذات لا ينافي
الوجود في الثاني من الله تعالى والصدق في مسلم قدس سره والاراد
بالوجود المانع المصدر في اي اراد بالوجود المانع المصدر في لاي مصل
وهو المانع الذي يتصف بالالهييات من جهة كونها موصولة بالوجود
والذي يثبت على حدوث الذات هو المصنف اراد حدوث لم يرد منه الا المانع
المصدر في ويثبت ان يكون اراد حدوث انما يالوجه المصدر في لاي

الزمان على سبيل المثال في جانب الوجود لا في جانب
العدم كان قوله يرجح كلفه فائدة جديدة وعلى الاول كان ينبغي ان يقال
ولكن ان الطرف اذا كان متعلقا بالوجود الذي هو حقيقة الوجود في ذاته
فكرناه من اللاهوت من توجهه اقول انه بعيد من اللفظ لان هذا اللفظ
لو كان العدم نكوزا لفظا لارتفاع الوجود واما ان كان من كذا لفظ
العدم على ما هو الواقع فلذلك لانه لفظ العدم على الوجود في الزمان ولفظ
الطرف ما يفهم الزمان بعيد عن اللفظ ولله الحمد اقول قدس سره في كل ما
اليه العزم هو الذي في هذا فان قيل لم ان يجد في لفظ الطرف بالوجود لا يتصور
للاهوت من لم يحد في بعيدا او ان لفظ ان المراد منه ليس ان الزمان
ويجوز في الوجود للعدم بعدية زمانية لا يتصور الا في سبقت زمان فانه
عدمه في هذا الكلام في احوال لفظ اللفظ والمراد منه خروج الزمان عن
تصرف زمانه ليس ببقا في الزمان اي بعضه كما في ضرورة ان كل بعض
مستوفى ببعضه او كان عدم البعض الدال بانه ولا ان كان في
الزمان المتصل ضرورة ان مقارنته عدم غيره لبعض اخر منه بقية مستمرة
في مقارنته عدمه في ذلك البعض مثل الزمان المتدني الى الازل الى يوم عدمه مقارنته
لياس او في ذلك المجموع كان متقدما في الازمان في لفظ حدوث مجزئ
في وقت الكل بل المراد منه الزمان المحصور في وقت احوال التي هي في
المجموع للذي في الازل الى الابد اي السرد وتوجهه على قوله قدس سره
وهو ان كان غيره يلزم ان يكون للزمان زمان الازل الذي ان يكون
الزمان في زمان او لا في نفس الزمان وبجواب ان مراده انه يلزم ان يكون

الخط اقول فليس لظلال الدليل يرجع الى ان كل شئ له الامكان وكل
شئ له الامكان سببه لم يحدث الزايد ولا ينقص ان الكبري فليس خط
تكتيف لا يكون قاطعا قدس سره المراد التقدم بالطبع او القدر
مخرجه ان العبارة في خط النظر البيان الذي ذكره الله في محمد النبي
فان لا فائدة بانه فلا يمكن الا الاول او لو كان مراد القدر المتقدم
فليس من البيان عدم الاستدلال من جانب الا هو مستدرك في البيان
ان الله لا حاجة الى بيان ما هو في غير علمها ان اريد تقدم الحاجة
الامكان البيان بدونه فخط انه يمكن بيان المطلوب كذات بعض من تلك
المراتب غير هذا مثلا يمكن ان يتم الوجود متاخر عن الافتقار وان اريد
الحاجة عدم الغائب في ذكره في رسم كيف وجه تسميته بترتيب تقدم
على نفسه وخط ان بزيادة مراتب تقدم الشيء على نفسه بزيادة القدر
قدس سره بلزم من هذا ان لا يكون مجزأ للعدد القاسم له اقول
بلى بحسب بان الرتبة لا يكون ارتفاع الا هو مستدرك بالارتفاع
هو الاستدلال بالنظر الى نوع ذلك التقدم في نوع التقدم بالهسته
بحسب الاستدلال من العلم في مختلف النوع المتقدم بالطبع بل الاستدلال
مخصوص اما في ذلك ما قالوا في تعريف الوحدة هادئة يكون المفضل
عند وجوده بالقوة مع ان ما هو الكمال لا يمكن ان يتفك عنها التفك
والمراد ما ذكرنا . واما الذي فهو مصطلحات الحكمي اقول
حق واما في الشرح فمدير التوجيه حيث قال في واما حدوث الذات فهو
مصطلحات الحكمي في هذا الموضع

الي وجود الممكن في أصل في نفس الأمر بل لا يمكن كمنه نفس حصول الوجود الممكن
ويثبت له وتحقيقه ان لا يمكن ان كيفية نفس الشيء لا يثبت له
لحققة في الواقع يجب يلزم تأخره عن حصول الوجود له في الواقع عما في الأمر
يلزم تقديم نفس حصول وتحقيقه في الذهن على الأمر ان لا تقدم نحن بحصول
في الواقع والمذهب تقدم للأمر ان على حصول الوجود له في الواقع فمطلبنا
الحدوث وهو المتيقن المذكور أقول بهذا ينبغي ما اور
قدس من بعض المحققين في حاشية تجريد في وفي قوله لا نقول لا يمكن
بذلك واما كان أنه بان من قال ذلك لم يريد ان هذا اصطلاح آخر في
الحدوث بل ان هذا اسم محتمل في معنى اصطلاح المشهور ونظير ذلك ما قيل
توضيح لفظ الوجود في تفسير الجواهر بان المراد ما يشي اذا وجدت ليدخل
الصور العقلية للجواهر في التوليف ولم يريد ان هذا اصطلاح في لفظ الوجود
وذلك لان هذا الكلام ليس هو ما ذكره قدس بل هذا الذي نقله
هذا المحقق واعترض عليه قدس من عتبه كما كان في هذا التوجيه مما
ظاهر اللطيف ذكره انما لم يتوضه له في حاشية على الشرح القديم للتجريد
التمحق فذلك عما قاله انما لم ينقل السبب حين التاليف هذا اذا
كان المراد موجودا اقول هذه الحاشية مكتوبة في آخر الشرح على قول
لزم بالقدرة تأخره عن وجود ذلك الشيء تاخر الصفة عن الموصوف
لا يكون صوابا اذا الشبهة في عدم الموصوف لم تقبل ان الصفة يجب تأخرها عن
وجود موصوفها حتى يتوضه ان ذلك انما يكون فيما اذا كانت الصفة موجبة
عينا لان قبولها في الموصوف لا يكون في الوجود بل في الخارج فلا بد ان يتأخر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والمعرفة سبباً إلى الهدى



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والمعرفة سبباً إلى الهدى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والمعرفة سبباً إلى الهدى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والمعرفة سبباً إلى الهدى

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً

والمعرفة سبباً إلى الهدى

فان الجس لا يكون الا مشتركا مع غيره ما هو ايضا فاذا ذكر الاشتراك هناك انما

يا قائل حيث طلب الميراث من الجحش والمقتدر لشرفه فارادى الامام العظمى

لا يخرج عن ان المراد بالوجود المطلق لانه المتبادر عن الالوهية

١٠ الامور العام الشامل للآداب والعلوم الدينية والادبية

بأن النور والمظن لا يتصور إلا بالقول بالاشتراك المعنوي فلا يراد به

بقوله عند القائل يا شتر اكره عزرا عن قول الاشعري في تفسيره في هذا المقال

تفتقر على فهم المال قول فان كل موجود بالكان المحقق تعلیم بکثرة

يشتمل كل نموذجين في عدة من الفئات التي في فاجيتي حاصله ان شتم لها

للقبيلتين لا يذوق اختصاصها بأشياء في نفس الأمر انت عند ما في قرض شمس

فانما فزورة تدعوا اليه ان عتبهما وحواله

المثل لقوم فاجب في الغلاب في الحقيقة لا في الاستدلال المدقق من غير

卷之五

فكان المعلوم لم يحصل المستثنى به كان مجموعا الى الكل واما اذا جعل
الموجود ضمن مستثنى عن النقيضه كان المعنى فان كل موجود وان كان الموجود كثيرا

فقال نراد بالموجود المضاف اليه في الموجودات فانه لا حصر فيه وجمدة

في ما هو المراد به المعنى وان كل موجود ممكنه وان كان كثيرا فله وحدة

في شيء به عند يشمل الاثنين فتدبر فانه من المراتب قوله وكما هي

الشخص انما اعترض عليه بان شخص الواجب عين ما يثبت او غير ثابتة له فيكون مطلق

شخصا عاما شاملا وكذا الكلام في ماهية فما حجب به بان الماهية غالبها على

الحقيقة الكلية والواجب من حيث انه عبارة عن الوجود والاحتج جزمي فقيه ان عدم

يدل على لفظ ماهية غالبها على الكلي لا يقضي عدم المطلق على جزئي مطلقا فالقول

اجاب به الاعتراض المحقق بانه انما قيد بذلك لانهما على قول من قال بعينتهما في

الواجب لا يكونان من الامور العامة الثابتة للاقسام الثلاثة للموجودات

عبارة عن الامور العارضة للاقسام الثلاثة الثابتة لها العارضة

الثابتة لها ثبوت العرض للمعرض فلا بد مما قيل به ومعلوم انه

فان عليه ان المعلوليات مما يشمل للاقسام الثلاثة لان وجودها

قول ان وجود الواجب انما كان لانه لا يترتب صدقته

وجوده اذا كان هذا على الذات فكان مغاير له من الذات يكون محتاجا الى
والاحتياج مستلزم للحدوث على ان المتكلمين قائلون بانسداد اسم الذات لوجود
لكن لا على وجه العلية وغاية توجيه مقام ما وجبه به المستاذ المحقق من ان المعقول
انما كانت من القسم الثاني فالوجود ونحوه من الصفات بعد شموله للواجب
عبارة عن كون الشئ محتاجا الى الغير في الوجود ونحوه من الصفات كالمعقول
مرصد العلية ومعدول به احتياجه ثم الى الغير منقولة فلا يرد قيل ان بعد المتكلمية
تماثل لاثنتين فقط لا يستقيم على اصل المتكلمين لان وجوده ثم زاد على هئية
معقول لها عند هم فقد تحقق المعدولية في الواجب بمعنى انه ان وجوده من العلة
وهي نفس الذات وكذا ما قيل انه تعالى معدول باعتبار الصفاة بالصفات كالوجود
ونحوه لان المؤثر هو الذات فلو كانا جملنا ما نحن عليه كان ينشأ
لا يستلزم الدليل لاني ايراده في باب علمي واما تخصيصه بهذا الموقف فلا
يستلزمه اللهم الا ان يقال ان التخصيص المذكور منه يستفاد عن مقدمته
وهو ان مما بحث المتعلقة بالامور العامة مناسبة لمباحث اعم من ان
تكون موقوفة عليها للمشروع في العلم كذلك كون موقوفة عليها مستلزمة
مباحث الامور المختصة فارادة امراد مقدمة في الموقف الاول
ايضا بالاحتياط ايراد في موقف الثاني فالاحتمال الاول قول

في المكنات فان قلت لم يحل المص هذا الاحتمال فيما سبق احتمالا لارجا قلت
 كبر اعلى المص هنا كبر افة الوجود فذا جعلنا طرفاه وجوديان فقسما اولادوما
 المص طرفيهما وجوديان قسما ثانيا فونه قولا مستمر لقيده لان ظاهر عبارة الشرح
 يقتضي ان الله الباقي فلا يكون قابلا له ثم رجحنا ان الادم كان قابلا ثم
 لم يرجح وان لم يرجع بعد القول بقوله وعرفوه اذ لا يخفى عليك ان التعريف
 المذكور في التقسيم متلازم لهذا التعريف لان ماله محقق بتواليه لا يكون
 لان الموجود على هذا التقسيم عبارة عما له تحقق اصالة ولا يكون معدوما
 لمعدوم عبارة عما لا تحقق له اصلا ولا يكون ذاتا لان الذات لا يكون
 حقيقة بالتبع ولا يكون صفة لمعدوم لان صفة المعدوم معدومة فان قلت لم
 يمكنه على حد التعريفين قلت لان التعريف المذكور في التقسيم تعريف
 ليس به لوله ما ذكرناه لولا مطابقا بل هو لازم بدلوله وفهم اللوازم بعينه
 من الاعراض فرعي ففهم فصل الكلام بآراء التعريفين ظاهر قوله واعترض عليه
 من الاعراض ان توهم ان المراد بالموجود في قوله الموجود هو وجوده لا قابلية
 الوجود لانهما صفة لوجوده لا لوجوده ولا من الصفات النفسية

انها تصنف بمروضاها حال عدم
انت عليم بان الاعتراض لا يرد على كونها جعل اللام للاختصاص ولا يرد على كونها
لان اللام عند هذا اختصاصا بحال الموجود واما اختصاصا بكون الموجود دائما فلان
فاذا كان المراد من الموجود الموجود في هذه الاغراض وان كان
لا اختصاصا بكونه وجودا في كل ما لا يحد في دفع النقص فلا يندفع
النقص الوارد بالجوهرية المطلقة ولا يندفع النقص بالجوهرية
بالمعنى الثابت المتصور في الخارج اذ لا يصدق على كل جوهرية انها ثابتة
بالوجود في الجملة انت خبر بان هذه الجوهرية الخاصة القائمة بالمعنى الثابت
لا يقال به من قال بعدم ثبوت وجودها في جميع احوالها
الجوهرية قيام نوعها فكيف يرد لانه لا يستفاد من قيام شيء في قيام نوعها
مع وجود ان جواب صحيح قوله اما لا تحقق عادة فيكون معنى نفسه منها للالتزام من قوله
بوجه ما ان للثبوت كيف بكون الثابت بوجه ما اي سواء كان باعتبار نفسه او باعتبار
فيكون المنفرد اعتبارا ان يكون باعتبار منفي او باعتبار ما يتا لانه من حيث كونه
مما لا يحقق له في نفسه يكون منفي ومن حيث كونه مما لا يحقق بوجه ما ولو لم يكن
فيكون من حيث كونه ثابتا فاذا قيد بالقيود المذكور يكون معنى التقسيم لا يحقق له
اصلا اذ لا يحقق في نفسه ما فيندفع التوهم قوله فيظهر من ان الثابت

لا يمكن ان يكون كاشا بالجملة لان الثبوت اعلم من كون فاذ لم يوجد لا يمكن
لان الاصل هو علم مع قيد زائد قوله الحكم في الاحيان لا يخفى عليك جده من ان
هذا القيد لا يمكن ان يكون في الاذائب اللهم الا ان يقال لما اشتهر القول بان يكون في
الاذائب ان فقيد لنفي ارادة هذا المعنى قوله فظهر ان الثابت الذي يقابل المنفي انه
بانه ان اراد ان يثبت غير الكل الذي له تحقق وتقرر فلا يسلم التناول في غير المكان
في بيان والى المكان وان اراد ما تحقق وتقرر كما كان او غير كان فلا يطلق لفظ
الاعتبار على هذا المعنى في هذا المذهب فيكون التناول على هذا المذهب قوله واما
الاعتبار في علمك ان قوله يمكن ان يعلم يتبادر منه ان العلم بالكنه وحمل التعريف على ما يتبادر
ولي من حمله على غير متبادر فمن قال بان كان علم الواجب كنهه فيكون الواجب قد فهم
كلمة فقوله ولو باعتبار يكون لرفع ما يرد من ان المبدء والمطلق يمنع علمه اذ لو علم لكان
شئيا وقد جعل فيها لما يمكن علمه فقد جعل في علمه قسمين قسم منه فاقبلت انهم يحكمون على المبدء والمطلق
بمتنازع علمه والاعتبار عنه فلو كان علمه والاعتبار عنه متنازعا لكان هذا الحكم منهم ايضا متمنا وكنه
الاعتبار عنه بمتنازع علمه اما الاول فلان المبدء والمطلق محكوم عليه لقوله المبدء والمطلق يمنع
علمه ولا يحكم على الشئ الا بعد علمه ولو بوجه ما وانه صلت واما الثاني فلان الاعتبار عنه لو كان
متنازعا لكان الاعتبار بمتنازع علمه ايضا متمنا وهذا الاعتبار ليس متمنع عندهم واذا لم يتمنع هذا الاعتبار
فلم يتمنع ذلك قلت ان المبدء والمطلق يؤخذ بالاعتبارين باعتد علمه وهو ذا مبدء
الاعتبارين بمنزلة قطع النظر عن توصيفه بوصف كونه مفزوما وابتدع ركن علمه هو التوصيف بوصف
مفزوما وكلمة باعتبار كونه مفزوما بهذا الاعتبار فيكون معنى قوام المبدء
علمه باعتبار ان المبدء والمطلق المتنازع الاعتبار متمنع علمه باعتبار ركنه وهو العلم

والاعتبار عنه

[illegible]

بما ذكره في كتابه من ان العلم لا يكون له وجود مستقل
كلما كان الوجود في ذاته من الاله والماجرىات والغيريات في ذاتها
لكن لا ينفك عن وجوده في النفس اجماعا لكن لا ينفك ان يرتسم فيها ايضا على وجه
الفكر والادراك بلا واسطة اما لان يقال ان الموجود الذي هي عبارة
عما خضع له من الوجود والساكنة فظهر في العقل كونه في الوجود لا يدر
الا اله قولهم ترتيب عليهم في هذا بحث مشهور وهو ان التعريف صادق على الموجودات
التي هي في مرتبة الوجود والاعمال كالمواضع التي يتوصل اليها بواسطة وجودها
فيشمل لذاتية والعرضية والخصائية وغير ذلك مما يعرفه وجودها بغيرها وبذلك
ينسب اليها حكماء بالمعقولات الثانية الاخرى باعتبار حصولها العقل واجاب عن بعض
الفلاسفة بان مراد بالاثار والحكام هي الالوه والاحكام مختصة بالاله لا بالوجودات
الاثار والحكام لكن لا تختص بالعرضية بل بالذاتية والاحكام مختصة بالاله لا بالوجودات
التي هي مستفادة من عبارة الشرح انما يفيد لولم يكن للوجود ذات باعتبار وجودها الذي اثار
احكام مختصة به بل جميع ما يرتب على الاشياء باعتبار حصولها العقل ليس مختصا بالوجود
الذي هي هي الخاص ولا يلحق ان يصدر مثل هذا الحكم عن عقل فاضل اذ لو ضاع لانه
الوجود باعتبار حصولها العقل لا يكشف عنه ما به الانسان الحيوان الناطق الموجود في الوجود
لكم مختص به لا يخفى عليك انه لا شك في كونه مستفاد من عبارة الشرح لكن ضافة الشرح
الى الالفير اضافي معنوية بمعنى الالوه وهو ليس بالاختصاص بل بالوجود
الذي هو العقل ليس مختصا به بل بالوجود والخصائية وكون الاله
كافة في ذاته التي هي لا يدرى الا من الملائكة والارواح المعنوية من غير

عبارة كل حين ان الوجود بالذات ليس محصورا في زمان ولا في مكان
منه عن اعتبار فيهما حيث جعلنا قسمين من موجد الخارج وكذا تلك التعريفات
تفصيل الموجد في الخارج الى جوهرا والعوارف انما تنقضي بالذات بخلاف التعريف
لها في حكمها حيث لم يغير في مفهومها الوجود بالذات فمادة واحدة في جوهرا الوجود
من موجد اما به بسط الوجود قوله وهو موضوع مادة لا يخفى على المتأمل ان
البيان المصطلح به هو ان الوجود بالذات على ذات من جهة واحدة لان
قد يكون موضوعا بالنسبة الى اعراض القائمة بها وما العرض وهو موضوع في مادة
سواء كانت ان كانا قد تصادقا على ذات واحدة كالحركة فانه يصح في كليهما
و موضوعا لكن من جهتين فانه عرض بالنسبة الى الجسم وموضوع بالنسبة الى السارية
المتوقفة بر فانه غاية توضيح مقام مقبول بين الخواص والعام قوله وكذا العرض
والمتوقفة انما هي عبارة عن المبدأ بالبيان بينا السابق مصطلح بل بمعنى عدم
التصادق الكلي لانها لا يتصادقان على ذات واحدة قوله انما يختصرا فكل
هذا احرازه عن مبدء الساري والورد فانه وان كانا الاشارة اليهما واضحة لكل المتأمل
لا حد بينهما بالآخر فانه فرع وجود كل منهما في نفسه لا وجود للورد بدون مبدء الساري فيه
لان ان اراد عدم وجود الورد بدون مبدء الساري فيه انه لا يمكن ان يوطد الورد
دون مبدء الساري فيه ذلك مستلزم لكن هذا لا ينافي وجود كل منهما في نفسه على ذلك
كل منهما موجود في نفس الاله ان بينهما تلازم والتلازم لا ينافي وجود كل من متلازمين في
نفس الاله انهما موجودان على الورد موقوف على وجود مبدء الساري في الورد متعين في
العرضات في نفس الاله المتوقف كونهما الاخص في مقتضى عدم المتوقفة بالذات
بالعرض وجودها في وقت محال من وجودها لا اختصاصا بل محصورا ان يقال في كون

[illegible]

لا يكون متجسداً لذات ولا حالاً في المتخيلة بل بالذات المتخيلة
على صحة مقدمة الدليل وصحة مقدمة المذكورة موقوفة على بقاء التقدير على ثبوت
ولا معنى للدور الا ذلك قوله لا يجوز تعريف التعريفات اي لا يجوز تعريف التعريفات
بديهي الا تعريفها في لا مشاحة في تحصر اذ الوجود من حيث بداهة لا يجوز تعريفه
اقسام التعريف الا التعريف اللفظي وتوقيفها باعتبار البداهة لا بما فيه خلاف
احصوا ان معنى كونه بديهي ان يكون تصور كنهه بديهي لا ان يكون بديهي بجميع الوجوه
لا يقول حذبان معنوا من معنويات كذلك وجب توجه عليه انه لا بد من عدم
الى تعريف الكنه اي التعريف محلي عدم الاحتياج الى التعريف الزكي
الى اللفظي وله اية جزء وجودي اعلم انه لو حمل عبارة الحق على محله الشارح لا يكون فيها
الباير فيها في بعض مواضع عن الظاهر كما رجح طريق الموصل من لفظ الدليل وحمل قوله ولا يلحق
عن سائرهم على السطر كما فعلت مع رضى بخلاف ما اذا حمل على التصديق فانه كما يلزم صرف العبارة
عن الظاهر يلزم اليقظة عدم تمامية الدليل لوجوده الا ان قوله وان جزء التصور بالبداهة بديهي
ما اذا حمل المتصور على المصدق يكون مستوعباً مانعاً لا يخرج والثاني ما اورده بعض الفضلاء من ان
الدليل على تقدير تمامه انما يدل على بداهة تصور مطلق في ضمن بداهة تصور الوجود
وليس بمقتضى الثالث انه لا يلحق جواب الذي ذكره منهم بقوله وجوابه ان لا نسلم ان
يحقق بكنها متصور بالبداهة نعم ان وجود التصديق لانه على هذا التقدير يلزم ان يكون
لأنه ان وجودي حقيقة بكنها متصور بالبداهة يمنع مقدمته لم يدعيها مستدل في حق
تخفى على الناظر مصنف ابن في كلام المصنف في تقرير الدليل ما يدل على ان مرادهم من تصور
بالمقابل للتصديق لفظ المتصور يمكن جملة على المصدق وكان تحققي ضمن التصديق
يكلف ايدوا ما يبين ان مراد المصدق في فهمه لفظ الدليل فانه

صحة

كسبيا لابد من الاستعداد في دليل سوار كان ابتداء الكتب في ذلك التصور
الى دليله او يكون ابتداء الكتب في ذلك التصور وكتيبه هو من دليله ويكون
ما يكتب منه دليله يدعي قوله كان الذي هو المعلق الذي هو حرر من وجوده اه
عليك ان مدار لزوم البديهة على كون المطلق جزا من مقيد ورتبكم مع
بالتفكير في المقول بالتفكير لا يكون جزا من الافراد قوله والسابق على غير ذلك
اول بان لا يكون مكتبا يعني السابق على غير مكتب وهو قوله
لا يكون مكتبا لانه لو كان مكتبا لكان موقفا على النظر وهو اي غير مكتب هو موقوف على
ذلك الثاني فيلزم ان يكون غير مكتب مكتبا فلا يرد ان كون السابق على غير مكتب
اول بان يكون بديها مع بل مجرد كونه بديها في غير مع قوله فان حمل كلامه على ان
علم كل ان بان هو موجود ضروري فلا السكال في ذكر الدليل لا يخرج يكون امره بوجوب
هو البديهي بان هو موجود وكتب التفتيش يكون دليله فلا السكال ولا اذا كان
انما ومن علم الانسان بوجه نفسه هو تصور وجودي فيروح السكال هو ان
الطلي على جهة والتصورات لا يكون مكتبة بالوجه كما في قوله ولا دليل عن السابق
تقدير كونه شكلا او لا فلا شرط في باب الصوري سائما به واما على تقدير كونه شكلا
فلا يشترط في ان يختلف المقدمتين وقس عليه اثبات والاربع في باب
فلا يشترط في باب الصوري والاربع فلا يصح في اربعة شروط الصوري
والا في بقية ذلك والصوري موصية كلية والكبرى موصية جزئية والصوري سائما به
موصية كلية والصوري موصية كلية والكبرى سائما به والصوري موصية جزئية
من البديهة ان قوله فلا شرط في باب الصوري موصية كلية والكبرى موصية جزئية
من البديهة ان قوله فلا شرط في باب الصوري موصية كلية والكبرى موصية جزئية

الاسم على دليل ولا دليل على اسمين اخرجت من الكلام على محقق في التصور والمثل
في قولنا لا يكون وجوده بالبداهة وجزءه بالتصور بالبداهة بدلي بحيث يكون
من نظام من الاواني في التقدير على انه لو كان من آخر كلامه في الاستدلال
كان قولنا لا يكون وجوده بالتصور بالبداهة وكذا قوله لا يكون بالتصور بالبداهة بدلي في التصور
لا يمكن ما قبل لا يكون وجوده بالتصور بالبداهة وان امكن حمله على معنى انها موجودة مصدق
عنه لا يكون قوله وجودي تعبير من القضية بمنزلة الذي هو مفهوم وجود
من قوله لا يكون بالتصور بالبداهة بدلي لا يقبل التاويل لانه لو اورد عليه منع الغير
في جواب ما لا نسلم من جزاء المصدق بالبداهة بدلي وايضا لا يطابق الاستدلال بما ياتي
في جواب من قوله لا نسلم ان وجودي حقيقة يمكنها تصور بالبداهة ولا يكون لقوله
نعم ان موجود تصديق بدلي بعد ما ذكر في الاستدلال وقوله وعلى التنازل فلا بد من
الاستدلال على دليل لا يخفى بخلاف الاخر فانه يقبل ان يدل على الدليل المذكور على الطرق
من كلامه اني على سبيل التشبيه والتشبيه كما ذكره الله وما ذكرنا على كلف
بما قيل في الصواب في توجيه كلام المصنف على تصور على معنى التصور المطلق وكان
محققا في وجوده لا يمكن ان يكون ولا دليل على ما يقين في الوضوح قوله ويكون وجوده
كما اذا نظر ان اللازم هو التصديق بوجود الدليل لا تصور مجرد هذا الخوف التقيدي كما
هو ظاهر ما ذكره قدس سره في مرقع النظر عن منع ان اليقيل المثل
ان شئت لقوله لا بد من كونه هو وصل الى التصور وجودا بمعنى ان لا يكون
وجوده في مطلق يكون وجودا بمعنى لا يكون موجودا في الخارج في الكلام فيه

[illegible]

ملكه مختاراً لا محروقة. الملكة آتت لها لم يحد منها ولا نزع ان يكون الملكة
والملكه تسمى من ان يكون له ملكه يختار من متى شاء بل لا يشك في قدره
يقدر الله على كل شيء هو التوفيق المستمرة المقارنة للملكة التي لا توفى
فلكه ان يمان ايماناً فعالاً والفعال الذي وجوده بقدره ثباته عليه من غير
مختار عنده وهو ان موضوع الحكمة العملية انما هي افعال الخلق
مدخل في وجودها تكون موضوعها على قدر الغرض المختار او الملكات
او النفس من حيث الله تعالى لا بدنا فيه فمن قال فيه اولاً في
لان فيه الكلام يدل على موضوع الحكمة العملية لله تعالى في افعال التي توفى
واختياراً مدخل في وجودها الخارجي مع ان موضوعها لا حلال ولا حرام
بعض والنفس الناطقة من حيث الله تعالى في عند بعض افعال الله
في حروقه في الخارج تكون قدرتها مدخل في وجودها والنفس التي توفى
توجد في الخارج التي ليس قدرتها مدخل في وجودها وانما ان الله تعالى
في قدرته في حروقه ما خارجاً لا مدخل قدرتها فيه لم يستطع واعلم ان الله
ولا يعلم في بعض عنها بالاطلاق والملكات من حيث كونها مودياً الى صلاح المعاني

فكانت بالحب بالذوق لم يكن ليقول أهل الذوق في العرف لم يجدوا في العرف
المتعلقة أو المتلازمة تليد الحق ان الحكمه تفردات متعلقة او متلازمة باحوال
في الاحوال ان العينة من حيث انها منسوبة اليها على اي وجه هي اي تلك الاحوال
المنسوبة اليها على اي وجه هي اي تلك الاحوال المنسوبة اليها على اي وجه هي اي تلك الاحوال
في الوجودات العينية على وجه تلك الاحوال المنسوبة اليها على وجه تلك الاحوال
تدبر في تعلقها بالنسبة التي هي المراد من العينة والاحوال المنسوبة اليها على وجه تلك الاحوال
وهي من الوقوع والادخار تكون تلك النسبة على وجه تلك الاحوال المنسوبة اليها على وجه تلك الاحوال
اليهم بقا فلا يراد في هذا الموضع على الصلة بينه وبين الاحوال على وجه تلك الاحوال
في المسئلة وذلك قد علم انه يمكن ان يكون التفرقة بينه وبين الاحوال على وجه تلك الاحوال
في التفرقة بينه وبين الاحوال على وجه تلك الاحوال على وجه تلك الاحوال
شيء الذي يلزم ان الحكمه لا تطلع على عقابيق الاشياء فان الحكمه لا تطلع على عقابيق الاشياء
استفاد من القول السابق فليس لا يجوز في ذلك لان المنع على تقدير ثبت الاستشعاع
في الطريق الكسبي الاستفادة الطريق الاستشعاع فليس لا يجوز في ذلك لان المنع على تقدير ثبت الاستشعاع
فليس المراد من التفرقة بينه وبين الاحوال على وجه تلك الاحوال على وجه تلك الاحوال

يكتب ما يحل له ان يكتبه عني باطلان مختص به عني حاصلا انه لو لم يكن
تقدير امكان المصور لا جاز ان يكون سببا لانه لو كان كذلك ما كان
بالرغم لاجاز ان يكون سببا بالجد لان الجد يكون كالمركب هو مركب
مجرد لو جوب سبط لاجزائه لاني ان ذهبت ولا في الخارج اما كونه سببا فلانه لو لم يكن
له اجزاء ولا لازم لظهوره مملووم مسئلة اما بطلان اللازم فلا بد ان
يقتضي مساوات الكل لجزئه وذلك سبط اما لزوم المساوات فلان
وجوده فكاك تحقيقه في مطلق الوجود هو ما به المتكررة بينها متمازاة بحسب
والتي تخصات ملزم مساوات الكل لجزئه في ما به الوجودية وحيثية واما بطلانه
فلا يستلزم دخول الكل في اجزائه فلا يكون الكل كلا واحدا ولا يكون كل
اجزائه ما ليس بواجب فلا يخلو اما ان يحصل من اجتماعها امر زائد
لا يكون هذا كوجه بل يكون محض ليس بوجه فان قلت لم لا يكون جملة تلك
مع الاجتماع وجودا قلت ان كان كذلك لم يكن كون الوجود محض ليس بوجه وذلك
ايضا وعلى ان يكون ذلك مرعاصل من اجتماع تلك الاجزاء عارضا وسببا
تلك الاجزاء او علل الوجود ومعرضاته فيلزم ان يكون التركيب فاعله وقابله
خلافه وفيه ان ذكره فلما يستلزم حصول ذلك الامر الزائد مع اجتماع تلك الاجزاء ولا
من حصول شيء مع آخر كون ذلك الشيء علة له ان قلت يزيد بالعللة الموقوف
والموقوف فلا شك ان الامر الزائد حاصله اجتماع الموجودات فلا اجزاء

انسان يتوقف بدياه التصديق مطلقا على بدياه الاجزاء كذا يستحق بقوله العلم
بدياه التصديق على العلم بدياه الاجزاء وذلك لتبليغ المقادير في الاستدلال بالاجزاء
بدياه التصديق على العلم بدياه الاجزاء كما هو ظاهر قوله قلنا بدياه التصديق بدياه مطلقا
ثم ان حصل ان بدياه التصديق معقوف على بدياه اجزائه في نفسه
في حكمه بدياه اجزاء والمصادرة انما يزم لو توقف بدياه التصديق على حكم
بدياه اجزائه لا يتوقف مقدمته الدليل على مقدمه اذا لم يدعي اثبات حكم بدياه اجزائه
وتوقف مقدمته الدليل على ذلك قوله وجوابه ان حاصله ان بدياه التصديق لو دل
بدياه تصوراتها فاما يدل على بدياه تصوراتها بالوجه وذلك لا يحكي في فعاله ان النزاع في بدياه
عقب كنهه وبدياه التصديق لا تستلزمها وقيل في البطلان الوجه الثاني ان بدياه التصديق
بدياه مطلقا اي ليس علم كل ولا بعضه مما جعل الكسب لم يرجح الى دليل لا في العلم انه
مطلقا علم ان العلم باجزائه بدياه فعله ان العلم بالوجه بدياه فلم يرجح اثبات بدياه العلم بالوجه الى
الدليل وان لم يعلم انه بدياه مطلقا لم يفد لا يحتمل ان يكون بعض اجزائه غير بدياه حقيقة
وقيل انما اذا علم ان بدياه التصديق بدياه مطلقا علم ان العلم باجزائه بدياه فعله
بدياه العلم بالوجه بدياه لكنه ما وجهه في ذلك العلم لا يستدل ان بدياه التصديق
بدياه مطلقا وكل تصديق بدياه مطلقا يكون اجزائه بدياه فبدياه التصديق يكون اجزائه
بدياه وبان الوجه جزم من بدياه التصديق بدياه مطلقا وكلما هو جزم من بدياه التصديق
بدياه بدياه فالوجه بدياه في ثبوت ان الاجزاء لا يستدل بالاجزاء كما لا يخفى قوله انه لو كان

بما لا يكون له وجودا مستقلا كونه مفهوم الوجود جزئيا من مفهوم وجوده
يستلزم لصورة بوجهها وهذا القدر كفاية في رد ما ذكره ثم من ان تصور العارض
لا يستلزم له وجودا مستقلا ولا وجودا حقيقيا قلنا نعم اي لا نسلم لابتداء المبتدأ الى الابد
مجردة من وجوده في ذاته فالتشبه اذ وقع التشبه بغيره بدون ذلك لان التصور لو كان
مستقلا وكذا هو مبني على دليل هو ضروري اي معلوم بالضرورة في دفع التشبه
بغيره في كل ذي طبع سليم قوله نعم يخرج بيان منشأ غلط المستدل انه لما رأى لابتداء
ضرورية الحاصل وكونه معلوما بالضرورة زعم انه لا بد من كونه وجوده ايضا ضروريا
واما وجوده فلا اي وجوده ليس بضروري فضلا عن ان يكون معلوما بالضرورة
انه اذ قد لا يكون له اي للدليل وجودا حاصلا للدليل قد لا يكون موجودا بالضرورة
على ان وجوده فلا يكون له وجودا ضروريا قوله فانه كما يكون وجودا يكون عدمه
مستلزم عليك ذلك مصادره بالمطلوع لان كمال قوله واما الوجود فلا وقوله هذا
ما هو ظاهر غنى عن البيان قوله فان استدل على دليل لمي لقوله اذ قد لا يكون للدليل
وجودا اي لا يلزم ان يكون الدليل موجودا بالضرورة لانه لو كان كذلك لما صح استلزام
عدمه لعدم الغنى على عدم المطر والتم في ذلك ان ذلك لا يلزم لو استدل بوجوده المقدمين
في الخارج على وجود المبدول فيه والامر ليس كذلك بل يستلزم لصدق المتقدمين
المطلوع فيها بالصدق اعم من الوجود لان الصدق عبارة

واعلم ان قوله فان الدليل والبرهان مستور لان بعينه ما ذكر من قوله اذ
له وجودا كما لا يخفى على متأمل قوله فان قيل في حاصله لا يبيح في قوله بل
وجوده ضروري ما كونه وجوديا بل ضروريا ان الدليل وجوديا
ويوجد في الدهن ولا بد من حصوله في الدهن لا يستلزم لوجوده في
كما لا يخفى على المتأمل العالم باصطلاحهم فلا يرد ما قيل ان وجود الدليل ليس
وانما اللابدي علم الدليل بالبداهة لا يلزم التسليم قوله الموجبة بما لا يخفى
للموضوع هم اي لا نسلم ان موجبة عبارة عما ذكر لا نحتاج ان يكون معنى تحمل الحوادث المتناهية
بمعناها في الهوية وذلك بمعنى تبطله الشك عدم شموله للحمل بين امر الوجودي وغيره
تأمل في زيدا على فانه كيف يقع بينهما الا على والزيدان متقاربان معهما
في الهوية خارجية لانه ليس هناك للاعلى هوية في خارج ففصل بينهما ان يكون
متجايزين مع هوية زيدا قوله الشئ ان يكون موجودا او محذورا كونه
قيل عليه ان اراد ببداهة التصديق بداهة مطلقا اي بجميع اجزائه
اقامة الدليل على بداهة الوجود اذ هو ضرورة فاذ افرضنا بداهة مطلقا اي بجميع
يلزم ايضا بداهة وان لم يرد ببداهة ذلك فبداهة التصديق لا يلزم بداهة
فكيف يلزم بداهة لجزا ان يكون من البعض الذي هو عين بداهة
بداهة التصديق انما يتوقف على بداهة اجزائه لا على العلم بداهة
التصديق انما يتوقف على بداهة اجزائه ويحتاج العلم بداهة

[illegible][illegible]

سبح الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا أن
 هدانا الله

فإن السوابق واللواحق ما قسمه الحكيم
فما قبله من السوابق وما بعده من اللواحق
فما قبله من السوابق وما بعده من اللواحق

[illegible]

لما يظهر لك يا ولي الله
والله المتبادر إليك

عذار من سائر ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

عزمت عليه من غير ما قد
عزمت عليه من غير ما قد

